

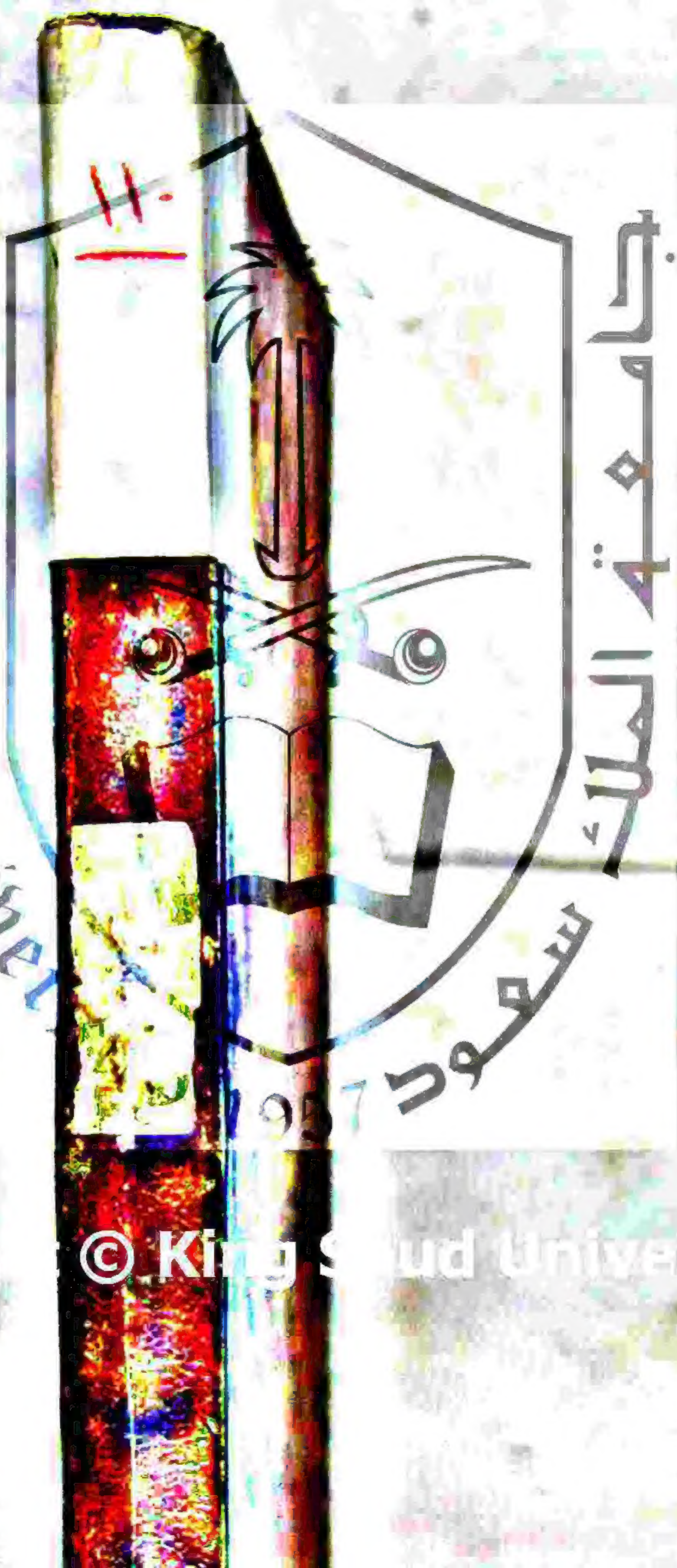
حاشية اللقاني على تصريف المعزى للسعد التفتازاني
تأليف محمد اللقاني ، ناصرا الدين ، أبي عبد الله
- ٩٥٨ هـ . بخط عبد الحميد هزاد . سنة ١٣٢٦ هـ
١٠٤٠ ق ١٩ س ٢٠٠ ١٣ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد

معجم المؤلفين ١١ : ١٦٧ ، الأزهري ٢٢ : ٤

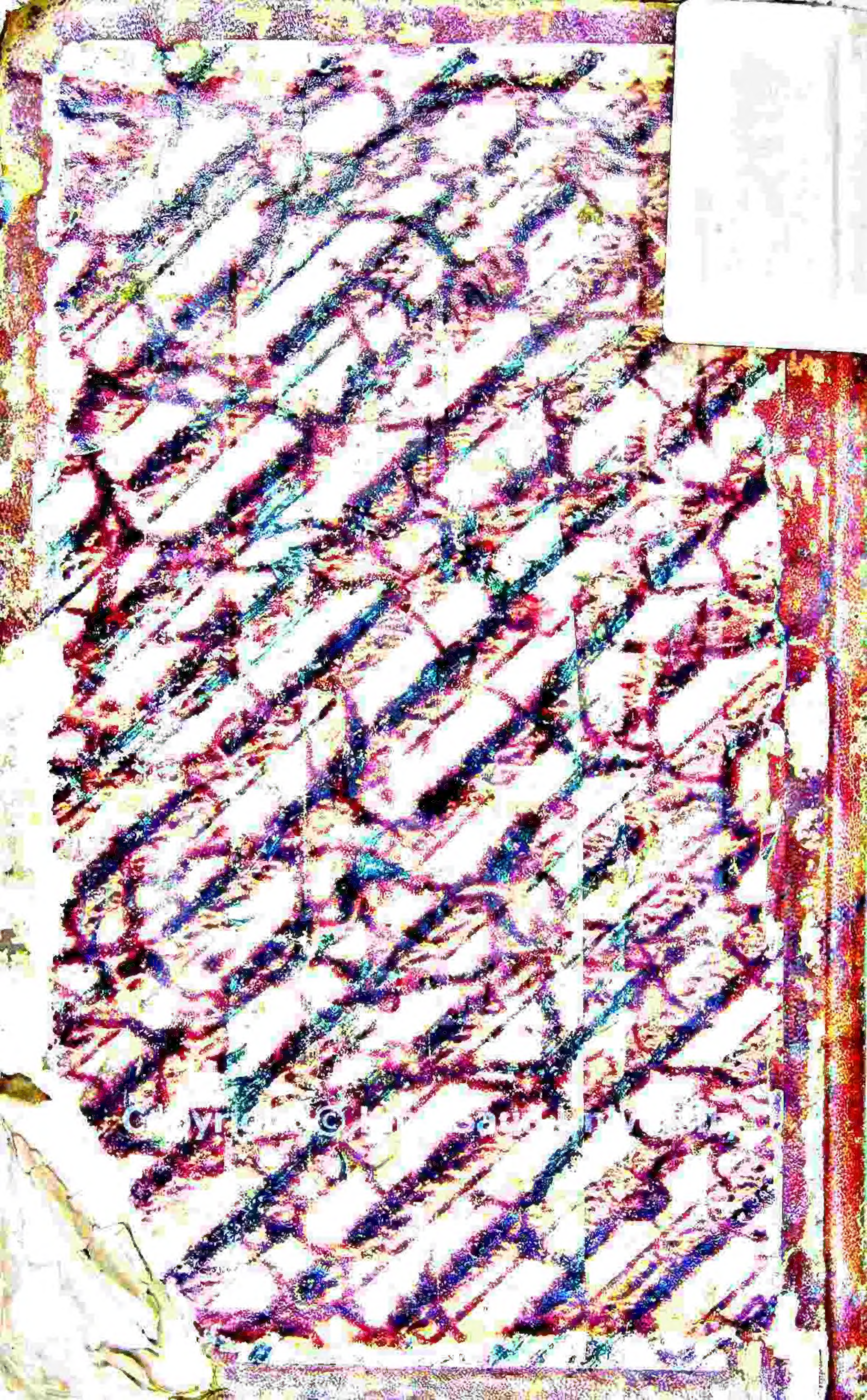
١ - الوضع والصرف ، اللغة العربية - اللقاني ،
محمد ، ناصرا الدين - ٩٥٨ هـ . يد الناسخ ح - تاريخ
النسخ د - حاشية اللقاني على شرح السعد التفتازاني
على التصريف المعزى .

King Saud University



Copyright

© King Saud University



هجرة

جائت من مائة هجرة وعشرة
 مصره انظر الثاني على
 نصرة العزى بسعد
 الاول الثاني
 برغمهم

King

King



اللعاني - ١٨٠

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	كتاب اللعاني
اسم المؤلف	برهان الدين بن العربي
تاريخ النسخ	١٢٩٦
عدد الاوراق	٤٠
ملاحظات	(مكتبة)

٢٠١

١٩٥١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتُسَمَّى
أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول
الله **فهذه** حواشي كتبها على مواضع من شرح نصير
الغري للعلامة النقا زلي قدس سرها أرجو أن يعين الله
أنه هو المأمول ومحقق كل مسؤل **أن روى**
زهر المراد منه تشبيه الكلام بأصناف رياض
مختلفة الأنواع تشبيها مضمرا في النفس وهو استعارة
بالتكناية وأثبت الرياض للمثبه استعارة مجيبيه
وذكر الرى والزهر والأكام ترشح ويمكن أنه أراد
بأروى أبهى وانظر زهر اللفاظ المستعارة و
بالأكام الألفاظ فتكون هذه اللفاظ استعارة
للمشبهة ولا ينافيها ذلك الكلام اذ هو خارج
عن المشبهات **وابهى** جبري التفسير ان المذكور
ان ينافيه فالاول ان يكون شبه البيان بالباء
ثم المشاء التحيه بانان عامل ذي أعضاء واثبات
البيان وهما طرف الانا مل مجيبيه وما عداها ترشح
والثاني بان يكون المراد بالحبر السطور وبالحياكة
التكناية وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبيان حقيقة
واضافتها الى البيان لحصوله بها وعلى التقديرين
والاجزاء

علم الاستعارة في اللغة
اعادة شيء في الشيء وفي الاصطلاح
البيان التكناية المشبهة
في غير ما وضعت له لغا
المشابهة والاستعارة
ان يخرج ذلك ان اجزاء
محذوف فان حذف
المشبه فالاستعارة حقيقة
للمحقق والافرنك تقرر
وهو النطق المصغى المعرب
عما في الضاير
ان حذف المشبه وذكر
المشبه

فالأخبار عن ابرهى حبر محمد الله مشكل اذ شرط صحة كما في ركعتي الطواف
للحل صدق الخبر على المتدا وابرهى خبر لا يصدق الحج وان لم يجوز استغارة
عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال يعترض بحدوث
في التبعة ما لا يعترض في الاستقلال **حمد الله**
ان قلت قصد من قوله ان اروي الى اخره بداية هذا
الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك
وهذا ليس بجدا عن ان يكون حمدا غير مبدونه بل
هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت
حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره
فالثناء على حمد ثناء عليه فهو حمد **الواو**
التابع مع تراخ اخذ من الوتر كذا قالوا **والغيا**
بالمدا الانعام واصافته تفيد العموم فلذا صح
الواو الترابيه ويصح كونه اسم جمع للغة لولا الانعام
كالطوفاء **والواو** الترابيه الكاملة **والظاهر**
البيته الواضحة لكل احد لثناها في العظم والكمل
او البين كونها نعمة لعدم وجوبها عليها تعالى
اخذ من وفرا الا انهم اى كل لا عن وفرة اى كماله
كما في جزاء موفورا **والواو** الترابيه **والواو**
النعم بمعنى الانعامات جمع الى الجمع وتكرر

اعني قوله على الله عز وجل
كل امرئ ذي مال لم يدر
بحمد الله فهو ابره
فما والقبل الى العذر لثنا
الى عدم الاتقار به



الموافقة التي بينهما مقابلة في الوفرة الكثرة في العدد و

المتطابقة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا اي نصرة

هو في قوله مقابلة كان في قوله من ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة الوافرة
اجابة الشيء الوافر لا
النعماء والزاد الى في ذواتها بالثواب دون التعاقب الذي وصف به
الاداء اجاب ووصف مطلق الاكراه التي لا يخلو عنها الانسان وقتا ما
النعم افر
اما الكاف او كانا لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعدادها
او مثل او نحو او شبه

منظاهرة فيه ايضا على نبي به يجوز ان يكون
او مطلق بالذات من صلاة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف
اما القربة وهي المنع افراد مشاركا له في الاحاربه عن ان اروي وان تكون
واما المطارحة وهي
صلوة الرسول
خير عن الصلاة فالجمله منها معطوفة على جملة ان
ينبغي ان يخلق هذا لثا اروي عطف لجل وفي هذا الثاني عطف الانشاء على

لذات الرضا بالصلاة
لن صلاوة بخلاف
الانبياء بالمجد فانه حمد
ان
الحزب وفيه خلاف جرائم جمع جرثوم وهو الاصل
والانام لخلق وفيل الحز والانس والاعمال جمع
علم وهو لجل تشبيه بجذف الاداة والارقة جمع زمام
وهو عنان الدابة مقاصده بامساك عناقها وبعد

طرف مني على الضم لانفارة الى لفظ المضاف اليه
لنيه معناه دورته كما قال الرضي والعامل المقدر
بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذا لاكل
مها يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهيا

منها

هو في قوله مقابلة كان في قوله من ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة الوافرة
اجابة الشيء الوافر لا
النعماء والزاد الى في ذواتها بالثواب دون التعاقب الذي وصف به
الاداء اجاب ووصف مطلق الاكراه التي لا يخلو عنها الانسان وقتا ما
النعم افر
اما الكاف او كانا لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعدادها
او مثل او نحو او شبه
او مطلق بالذات من صلاة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف
اما القربة وهي المنع افراد مشاركا له في الاحاربه عن ان اروي وان تكون
واما المطارحة وهي
صلوة الرسول
خير عن الصلاة فالجمله منها معطوفة على جملة ان
ينبغي ان يخلق هذا لثا اروي عطف لجل وفي هذا الثاني عطف الانشاء على
لذات الرضا بالصلاة
لن صلاوة بخلاف
الانبياء بالمجد فانه حمد
ان
الحزب وفيه خلاف جرائم جمع جرثوم وهو الاصل
والانام لخلق وفيل الحز والانس والاعمال جمع
علم وهو لجل تشبيه بجذف الاداة والارقة جمع زمام
وهو عنان الدابة مقاصده بامساك عناقها وبعد
طرف مني على الضم لانفارة الى لفظ المضاف اليه
لنيه معناه دورته كما قال الرضي والعامل المقدر
بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذا لاكل
مها يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهيا

بمبدأ والاسمية لازمة له ويكون شرطاً والفاء لازمة له

غاليا ونابت عنها اما الزمها الصوق الاسم والفاء اقامة

اللازم مقام اللزوم وابقاء لاشع في جملة قال

الشارح في المختصر والمطول فيقول الفقير مسعود بن

عمر فيه ابهام وهو الجمع بين متضادين اي بين معيدين

اي متقابلين في الجملة القاضى نف عمر القاضى

نفيت لاحد المتضادين بيض الله مرة احواله جمع حال

وهي هيئة النفس غير راسخة فاذ رست فذلك

والغرة لغيره بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم فيه

استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها

مضمرا في النفس على راي واستعار في تحييله وهي اثبات

الغرة للمشبه وذ كرا اليخوت ترشح او اراد به اول

احواله فيض استعارة لتحقيقه اي بهج وورق

افصان اماله فيه استعارة بالكناية اي تشبيه

الامال جمع امل وهو الرجل الاشجار واستعاره

تحييله وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما

تشعب من الشجرة المشبه واثبات الورق ترشح

رايت اي علمت مختصر الصرف اي القواعد

هو في قوله مقابلة كان في قوله من ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة الوافرة
اجابة الشيء الوافر لا
النعماء والزاد الى في ذواتها بالثواب دون التعاقب الذي وصف به
الاداء اجاب ووصف مطلق الاكراه التي لا يخلو عنها الانسان وقتا ما
النعم افر
اما الكاف او كانا لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعدادها
او مثل او نحو او شبه
او مطلق بالذات من صلاة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف
اما القربة وهي المنع افراد مشاركا له في الاحاربه عن ان اروي وان تكون
واما المطارحة وهي
صلوة الرسول
خير عن الصلاة فالجمله منها معطوفة على جملة ان
ينبغي ان يخلق هذا لثا اروي عطف لجل وفي هذا الثاني عطف الانشاء على
لذات الرضا بالصلاة
لن صلاوة بخلاف
الانبياء بالمجد فانه حمد
ان
الحزب وفيه خلاف جرائم جمع جرثوم وهو الاصل
والانام لخلق وفيل الحز والانس والاعمال جمع
علم وهو لجل تشبيه بجذف الاداة والارقة جمع زمام
وهو عنان الدابة مقاصده بامساك عناقها وبعد
طرف مني على الضم لانفارة الى لفظ المضاف اليه
لنيه معناه دورته كما قال الرضي والعامل المقدر
بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذا لاكل
مها يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهيا

المصنف

فأقول الفاء للعقيب مفصل على مجله كزمننا
فصل وجهه ويديه **لما كان مستمرا من**
الواجب في الشروع على بصيرة **على طالب الشيء**
من علم أو غيره **أن يتصور** **الشأن** أو رسمه **ليكون على**
نفس بصيرة شديدة الإبصار أو على تصرف
طلبه لذلك الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو توجه النفس على المطلوب
وهو مسبق عقلا بالتصور يوجه ما والطلب
المسبق بالتصور هو الشروع في المطلوب فلا
مناقاة **وأن يتصور غايته** أي الغرض من ذلك
الشيء أي فأنه **لأنه** ذكر الضمير أما
باعتبار تأويل الغاية بالعرض وأما باعتبار عوده للتصور
المتقدم من أن يتصور **هو السبب الحامل**
على الشروع في طلبه أي التلخيص بذلك الشيء
د على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان أخضر
واوضح والمفهوم من كلام القوم أن الشروع في العلم
لا بد فيه من علم الطالب أن للفعل بالنظر إلى المشقة
في تحصيل ذلك العلم والالتماس فتوجه فيه ولا
بد أن يكون تلك القائدة هي القائدة التي يترتب على ذلك
زال

هذا هو الوجه في قوله
فأقول الفاء للعقيب مفصل
على مجله كزمننا فصل
وجهه ويديه لما كان
مستمرا من الواجب في
الشروع على بصيرة على
طالب الشيء من علم أو
غيره أن يتصور الشأن أو
رسمه ليكون على نفس
بصيرة شديدة الإبصار أو
على تصرف طلبه لذلك
الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو
توجه النفس على المطلوب
وهو مسبق عقلا بالتصور
يوجه ما والطلب المسبق
بالتصور هو الشروع في
المطلب فلا مناقاة وأن
يتصور غايته أي الغرض
من ذلك الشيء أي فأنه
لأنه ذكر الضمير أما
باعتبار تأويل الغاية
بالعرض وأما باعتبار
عوده للتصور المتقدم
من أن يتصور هو السبب
الحامل على الشروع في
طلبه أي التلخيص بذلك
الشيء د على بصيرة ولو
قال على الشروع فيه لكان
أخضر واضح والمفهوم من
كلام القوم أن الشروع في
العلم لا بد فيه من علم
الطالب أن للفعل بالنظر
إلى المشقة في تحصيل ذلك
العلم والالتماس فتوجه
فيه ولا بد أن يكون تلك
القائدة هي القائدة التي
يترتب على ذلك

زال اعتقاده بعد الشروع فيه فيصير سعيه
في تحصيله عبثا في نظر والى علم أن له فائدة مقدا
بها مرتبة عليه **كلمت** رغبته في تحصيله
وقوى اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح
عبر بالتصور المراد في لفظ العلم مراد منه
التصديق الذي هو أحد قسميه وبالسبب
الحامل على الشروع إشارة إلى أن الشروع يجب
أن يكون لسبب حامل عليه وذلك هو الفائدة
الموصوفة بما تقدم فتأمل **هذا المصنف** بده
عرفيه وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات
أو حقيقة ما جعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
كالشيء الواحد المبدوء به بتعريف التصريف
في الاصطلاح ليتصور منه **طالبه على**
وجه أي طريق توجه إليها **تضمن فائدة** أي ذكر
فائدته وهي غاية لتصورها أي يعلمها طالبه فتقوى
بذلك حد وعبر أولا بالغاية وثانيا بالفائدة
إشارة إلى ترادفها وترك الشارح الغرض
لتصور الموضوع وإن كان مما يجب قبل الشروع كما
أشار إليه أولا بسبب التبعيض في قوله لما كان

هذا هو الوجه في قوله
فأقول الفاء للعقيب مفصل
على مجله كزمننا فصل
وجهه ويديه لما كان
مستمرا من الواجب في
الشروع على بصيرة على
طالب الشيء من علم أو
غيره أن يتصور الشأن أو
رسمه ليكون على نفس
بصيرة شديدة الإبصار أو
على تصرف طلبه لذلك
الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو
توجه النفس على المطلوب
وهو مسبق عقلا بالتصور
يوجه ما والطلب المسبق
بالتصور هو الشروع في
المطلب فلا مناقاة وأن
يتصور غايته أي الغرض
من ذلك الشيء أي فأنه
لأنه ذكر الضمير أما
باعتبار تأويل الغاية
بالعرض وأما باعتبار
عوده للتصور المتقدم
من أن يتصور هو السبب
الحامل على الشروع في
طلبه أي التلخيص بذلك
الشيء د على بصيرة ولو
قال على الشروع فيه لكان
أخضر واضح والمفهوم من
كلام القوم أن الشروع في
العلم لا بد فيه من علم
الطالب أن للفعل بالنظر
إلى المشقة في تحصيل ذلك
العلم والالتماس فتوجه
فيه ولا بد أن يكون تلك
القائدة هي القائدة التي
يترتب على ذلك

١٥
 من الواجب تبعا للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف
 ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي
 قرايد مدونة التي منها هذا المختصر وما ذكرناه
 في بطل ما حاوله اخذ الشارح في هذه اللمية من
 بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتاح مختصر
 في قاموسه **معنى من المعاني لغوي اشعارا**
للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف
 على بدء بالفاء المفعلة للتعريف المذكور كما مر
فخاطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو العزيم
 ويراد به **كثير** اللفظ الخطاب المراد به هنا
 الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوضفه بقوله
العام على مذهب ما يروى ان العموم من عوارض
 المعاني كالالفاظ **علم** من العلم هو ادرالك
 الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون
 الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي
 هي ادراك الجزئيات واليسيط لما العلم بمعنى
 حصول صورة الشيء في العقل فقام للتصورات والتصورات
 بمعنى صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به فخاص
 بالتصورات والتصورات **ان التصريف**

من الواجب تبعا للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي قرايد مدونة التي منها هذا المختصر وما ذكرناه في بطل ما حاوله اخذ الشارح في هذه اللمية من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتاح مختصر في قاموسه معنى من المعاني لغوي اشعارا للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف على بدء بالفاء المفعلة للتعريف المذكور كما مر فخطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو العزيم ويراد به كثير اللفظ الخطاب المراد به هنا الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوضفه بقوله العام على مذهب ما يروى ان العموم من عوارض المعاني كالالفاظ علم من العلم هو ادرالك الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات واليسيط لما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فقام للتصورات والتصورات بمعنى صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصورات ان التصريف

البيان

البيانية ومعنى حكم الذي من الجازم المطابق الثابت
 فخاص بالتصديق البقي اصله تصريف لوجوب
 اشتمال المصدر على جميع حروف البيان الثانية
 ياد من جنس حركة ما قبلها وزنه **تفعيل**
 بزياده القاء القوية الباء التحتية المدلة من العزيم
 الثانية مشتق من **التصريف للمبالغة** في
 الماهية بالكمال **والكثير في عدد المرأة فقول**
صرفت الشيء عيرته المناسب لقوله
 للمبالغة والتكثير ان يقال اي عيرته تغيرا عظيما
 او كثيرا **بمعنى ان التصريف معنيين** لا يعنى
 المصنف ذلك بقوله في اللغة التغير فقط بل
 به ويقول في الصنعة الى اخره بدليل قول الشارح
 واليه اشار المصنف الخ **وهو** اي مفهوم معنى
 التصريف اللغوي من حيث هو لا ذات المعنى اللغوي
 للتصريف اذ هو التغير كما مر **اي** المعنى
 الذي **وضعه** اي لفظ التصريف **له** اي لذلك
 المعنى **واضع لغة العرب** وفيه خلاف الاصح
 منه انه الله تعالى ولم يقل ما وضعه له العرب
 الذي هو مختصر ما ذكر ليحوي على القولين

من الواجب تبعا للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي قرايد مدونة التي منها هذا المختصر وما ذكرناه في بطل ما حاوله اخذ الشارح في هذه اللمية من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتاح مختصر في قاموسه معنى من المعاني لغوي اشعارا للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف على بدء بالفاء المفعلة للتعريف المذكور كما مر فخطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو العزيم ويراد به كثير اللفظ الخطاب المراد به هنا الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوضفه بقوله العام على مذهب ما يروى ان العموم من عوارض المعاني كالالفاظ علم من العلم هو ادرالك الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات واليسيط لما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فقام للتصورات والتصورات بمعنى صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصورات ان التصريف

في الواضع والتصريح بالمنسوب اليه في تعريف
المشوب واصافة اللغة الى العرب الاشعار
بان الفصد بيان مفهوم معنى التصريف المشوب
الى لغة العرب قال في قول المصنف اللغة للعهد
الذهني ولو اريد تفسير مفهوم المعنى اللغوي

من حيث هو سواه في لغة العرب وغيرها

لكفي فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب
الاخلاف العجم سكون الروادي والقرني والعراب
سكان الروادي نكلوا في العربية ولا ينهس

عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا الاول

واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها

الفاظ الموضوع لو قال اللفظ الموضوع لكان

اولا اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل قولهم قياسا

مطرد الاصل لغة كذا او القياس لغة كذا ومحم

والحد لا يصدق بصفة الجمع على الاحاد التي كل

منها ما صدق مفهومها ويرد على الحد بعدم

الجمع انه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة

على حد القول وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع

انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية

كالقول في الفعل الذي دل على معنى كالمصلاة تدرك ان الخوض

العامية والخامسة الا انه يقال انها باعتبار المعنى
للقوله اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثاب

بالنوع فهو مجاز اللغة المشتملة عليه او على الحقائق

من لغى متعلق بما خوذ لا يشتق اذ المشتق

هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والالة

ودائع الاحداوسع من دائرة الاشتقاق **ومما**

لغى او لغو او للشك العارض من لغى لجواز ان يكون

ياؤه اصلية او منقولة او من واو كرضى وجمود الال

من الهاء لقوله والهاء عوضا اذ لا يجمع بين العوض

والمعوض وقد يذكر الاصل مفرونا بها ونية العوض

تكون بعد الحذف **وجمعها لغى** انما كان جمعا لام

جنس كتر وفتح لعدم صحة كونه تمييزا للباب خمسة

عشر وعدم صحة تصغير على لفظه بل على لفظه

مثلية وبرا وهي حلفه من نحاس تجعل في انف

البعير واصلا بروه كثره غيرت اللفظة بضم الفاء

وحذف اللام **صناعى** هو عند المنطقية والحكام العلم

المفصود لعلم اخر والصناعة عند الحكماء مجموع

الشجاعة والعفة والعلم **اهل هذه الصناعة**

من لغى لغو او للشك العارض من لغى لجواز ان يكون
ياؤه اصلية او منقولة او من واو كرضى وجمود الال
من الهاء لقوله والهاء عوضا اذ لا يجمع بين العوض
والمعوض وقد يذكر الاصل مفرونا بها ونية العوض
تكون بعد الحذف وجمعها لغى انما كان جمعا لام
جنس كتر وفتح لعدم صحة كونه تمييزا للباب خمسة
عشر وعدم صحة تصغير على لفظه بل على لفظه

من حيث هو سواه في لغة العرب وغيرها
لكفي فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب
الاخلاف العجم سكون الروادي والقرني والعراب
سكان الروادي نكلوا في العربية ولا ينهس
عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا الاول
واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها
الفاظ الموضوع لو قال اللفظ الموضوع لكان
اولا اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل قولهم قياسا
مطرد الاصل لغة كذا او القياس لغة كذا ومحم
والحد لا يصدق بصفة الجمع على الاحاد التي كل
منها ما صدق مفهومها ويرد على الحد بعدم
الجمع انه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة
على حد القول وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع
انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية
كالقول في الفعل الذي دل على معنى كالمصلاة تدرك ان الخوض

الاشارة الى العلم الذي منه هذا المختصر والغير
 بالصفة دون الصناعة كما في المتن اشارة الى تراثها
والله اشهر قدم المعول لا فاده اختصاصه
 عن الاصطلاح عن اللغوي اشارة وهي لغة
 الانعام باليد ونحوها وفي عرف البيان الكا
 عن الشيء بوساطة قبله غير خفيته فقول الشارح
 بمعنى قصد استعانة **وهي العلم** يصح ان
 يكون بمعنى الادراك في الدخلة على الصناعة في
 الحقيقة الدخلة على محذوف تقديره وفي عرف
 اهل الصناعة ان يكون بمعنى المدرك فلا حذف
 ونرجحه الاشارة بهذه الصفة فان المشار اليه
 بها هو القواعد دون الادراك لعدم ذكره وحذف
من التمرن اي التكرار والرد **على العمل** اي تتبع
 الجزئيات واحدا فواحدا والمراد ان الصناعة
 العلم الكلي او لكل العلوم علما حاصل من علم
 الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر
 يعلم علما حريا ان لها مثالا اصله طوي وان
 سبدا صله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك
 كل علم لوجوب قلب الواو باء عند اجتماعها مع
 باد

فقد قيل ان العلم
 في الحقيقة
 على ما في المتن
 من التمرن اي التكرار
 والرد على العمل اي تتبع
 الجزئيات واحدا فواحدا
 والمراد ان الصناعة
 العلم الكلي او لكل العلوم
 علما حاصل من علم
 الجزئيات واحدا بعد واحد
 وتوضيحه ان الناظر
 يعلم علما حريا ان لها
 مثالا اصله طوي وان
 سبدا صله سيود وهكذا
 فيحصل من تتبع ذلك
 كل علم لوجوب قلب
 الواو باء عند اجتماعها
 مع باد

الباد والسابق منها ساكن فالعلم المذكور او معلومه
 مما صدقات مسمى الصناعة **والمراد** بالصناعة **ههنا**
 في كلام المصنف **صناعة التصريف** اي صناعة السما
 بالتصريف اي الصناعة التي هي التصريف والاضافة
 فيه من اضافة المسمى الى الاسم او الاعم الى الاخص
 ف قوله العلم تفسير مفهوم اللفظ وقوله المراد تفسير
 المراد منه وقوله **اي التصريف في الاصطلاح**
 المقصود منه تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح
 وحاصله التفرقة بين الصناعة والاصطلاح بان
 الاول قد يطلق ويراد به معنى الاعم وقد يطلق
 ويراد المعنى الاخص وهي الصناعة التي ذلك
 الكلام فيها والاصطلاح لا يراد به الامناء
 الاخص والاعم يستقيم تفسير الصناعة الخاصة
 به ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وههنا
 بحث وهو انه اذاقرر ان الاضافة في قوله
 صناعة التصريف من اضافة المسمى الى الاسم
 او الاعم الى الاخص كان معناه التصريف
 تلك الصناعة الخاصة التي هي علم حاصل من القرن
 على العمل تعرف به اجواب ابنيه الكلام التي ليست

الاصطلاح على ما في المتن
 من التمرن اي التكرار
 والرد على العمل اي تتبع
 الجزئيات واحدا فواحدا
 والمراد ان الصناعة
 العلم الكلي او لكل العلوم
 علما حاصل من علم
 الجزئيات واحدا بعد واحد
 وتوضيحه ان الناظر
 يعلم علما حريا ان لها
 مثالا اصله طوي وان
 سبدا صله سيود وهكذا
 فيحصل من تتبع ذلك
 كل علم لوجوب قلب
 الواو باء عند اجتماعها
 مع باد

اي المعنى الذي هو المفعول اي الذي وقعت عليه الفاعلية
وان تكون حقيقته باصنام اسم مضافا الى المفعول
مراد به لفظه اي الى معنى لفظ اسم المفعول وهو
لفظ معنى **هو** اي معنى المفعول **ما براد من**
اللفظ اي ما يريد به الواضع لا المتكلم لانه قد يريد
باللفظ غير ما وضع هو له تقرينه ولا يسمى ذلك
معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ
لله من ازانة فان قلت ما الداعي الى دعوى نقل المعنى الى
المراد باللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر الى المفعول مجازا قلت الداعي اليه البناء
للذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفت
به المنطوق من ازانة الصورة الذهنية التي وضع
اللفظ بازانها اي من حيث ان المتكلم عماها به اما
من حيث ان السامع فهمها منه فيسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ
موضوع للمعنى الخارج الى اصل للذهن **لا بد**
حصول معان اشارة الى ان الامر للتعليل
وان العلة من كلام المصنف مضمرة من حولة

بان في اللفظ
التي هي كلام
بغير الناطق
والامر به ازانة

وهي حصول المعاني اي في ذهن السامع اما حصولها
في الخارج او في ذهن المتكلم فغير متوقف على الاشكال
مقصودة ناكدا لما علم من معاني اذ المعنى كما مر
ما يراد من اللفظ اي يقصد به اي المراد بها ما مر
شأنها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها وبهذا
يصح ما سأل في ازان في الكلام ترتيبها على الاحتياج
الى هذا العلم **لا تحصل الا بها** برده عليه ان
الصارية المفادة يضارب مثلا تحصل بغيره
كزبد يصدر منه الضرب وكذا كل مثال يحصل به
معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه مع ان
التحويل اصل الى مثال الحصول معنى بصدق عليه انه
تعريف فلو حذف اداه المحصر لكان صوابا **تجيبه**
على اذه العلم الاشارة بهذا العلم الى القواعد
المدونة في هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذي
فيه عليه تعريف المصنف الاحتياج الى التعريف
المعروف بما ذكره من تحويل الاصل الى اخره وهو غير
هذا العلم ووجه التنبية على الاحتياج الى التعريف
المذكور ان مقصودة بمعنى من شأنها ان تقصد لفرط
الاحتياج اليها كما مر في المعاني المقصودة متوقفة

بأن في اللفظ
التي هي كلام
بغير الناطق
والامر به ازانة

على الامثلة الموقفة على التصريف والاحتياج
 الى الموقف يلزم منه الاحتياج الى الموقف عليه
 ودلالة التبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ
 على ما يلزم من معناه الواضع مما قصد ولم يتوقف
 عليه اى على اضماره صدق الكلام ولا صحة اما
 ان يتوقف عليه وقصد دلالة اقتضاه وان لم يكن
 فدلالة اشارة **مثلا** بمعنى المثال اذ المثال
 والمثل والمثل والمثل بمعنى التشبيه وهو كما جرى
 بذكر لا يصح القاعدة اما المثل الذي هو كلام
 شبه مصرية بمرده فغير مراد ههنا ونسبه
 اما على انه مفعول به بفعل محذوف اى اذكر
 مثلا واما حال مقدمة من الضرب وفيه
 مع كونه اظهر في المعنى ضعفاً من المحال
 من المتداونقدها عليه **هو الاصل الواحد**
 الضمير اما للفعل واما متبداً فكل منها
 مقتصر لقصر السند على المسند اليه وهو قد
 الان يكون الامر فيه لواحد باعتبار عهدته
 في الذهن كقولك ادخل السوق والداعي الى التي
 ارتكابه هذه العبارة محاكاة المتن ولو حذف الضمير

فقد علم ان المقصود من
 انما تارة السند والشيء
 والواقع منها في المقام
 لفظ وانما المقصود
 هو انما المقصود
 اى دلالة اللفظ على ذلك
 الذي لم يفهم

ونكر الاصل وصنفته بل حذفها كان صواباً
 من **النسب الحاصل في الزمان الماضي او الحاضر**
او غيرهما فشر مرتب ولو عطف الاخير من ههنا
 بالواو كما لفظ نظر الى مطابقة المتن في قوله امثلة
 لعان كان صواباً **هو التعريف** القرافي كالتو
 في هو الاصل اعتراضاً وحواياً **والمناسبة ههنا**
 اى بين التغير والتحول **ظاهراً** فان التحول لكونه اخص
 من التغير كما سيأتي يصدق عليه انه تغير
 ولا مناسبة اشده من المناسبة المصحة لصدق
 احد الناسيين على **الاخر والمراد** اى مراد المصنف
بالنصريف ههنا اى المذكور تعريفه فهم
 من التقييد وبالنظر انه في غير هذا الموضع قد يراد
 به معرفة احوال ابنة الكلام العلم بالقواعد التي
 تعرف بها احوال ابنة الكلام التي ليست باعراب
 ولانها كما مشى عليه ان الحاجة في الشافعية ولما
 هنا فان نصيره بالتحول قرينة على ان المراد به
علم النصريف ولما كان النصريف يختلف
 معناه باختلاف الارادة عريفه بالمراد ولما كان
 علم حقيقته متحدة لا يختلف فالعلم يعبر فيه بالمراد

فقد علم ان المقصود من
 انما تارة السند والشيء
 والواقع منها في المقام
 لفظ وانما المقصود
 هو انما المقصود
 اى دلالة اللفظ على ذلك
 الذي لم يفهم

بل وصفه بما هو حقيقة غالب بقوله الذي
الذي هو أي علم التصريف **معينة أحوال الأبنية**
 قال الجارر ردي الخبيرة في هذا الموضع أن يقال
 المراد بانية الكلمة في اللفاظ باعتبار حروفها
 وحركاتها وسكانها الموضوع لها باعتبار كونها
 مادة الكلمة وبأحوال الابنية هي العوارض التي
 يلحقها بحسب كل غرض فالمراد بالأحوال الأصول
 الكلية وبالمعرفة المضافة إليها ما العلم محازا
 انحصت بالجرنيات والعلم بالكلمات كما
 هو الاصطلاح لبعضهم وأما حقيقتها انما
 مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالعلم
 مفروض بعلم الخوفانه علم باصول تصيد معرفة
 الاعراب والبناء وهما من أحوال الابنية وما
 اقتضاه ضيعه الشارح من التصريف
 فديعرف بما عرف به علم التصريف من العلم بالأحوال
 المذكورة هو قول المحققين الرازي على بعض
 الفضلاء وما زعمه من تقدير علم قبل التصريف
 في قول ابن الحاجب التصريف علم باصول زعمنا
 منه أن التصريف مخصوص بالفعل وعلم التصريف
 بالأدراك

هذا هو العلم بالابنية
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء

هذا هو العلم بالابنية
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء

والأدراك فانه بعض الفضلاء هنا من كلامنا
 جار على المذهب غير مستقيم وما اقتضاه تصدينا
 بالغالب فيما سبق من أن علم التصريف قد يطلق
 على غير العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره
 من أسماء العلوم على المثال المدونة في الكتب
 كالقواعد والنحو وغيرها **واختار الخويل على**
الغابر عدها بعلى لتضمن اختيار معنى ربح أو انش
لما في الخويل أي ما في لفظ الخويل بنا، على أن اللفظ
 لا الظروف للمعاني أو لما في المعنى الموضوع له الخويل
 لكون النقل جزء منه بنا، على أن الكلمة كالظرف
 للجزء **من معنى النقل** الأضافة أما يانه وأما
 حقيقة بنا، على أن المراد بالنقل معناه أو لفظه
 ولما كان قوله لما في الخويل من معنى النقل دعوى يحتاج إلى
 بيان صرح به في قوله **قال في المغرب** **والأمر**
 أي اسم مصدر منه أي من حوال المنعدي
 والفاصل **الحال** بمعنى الخويل أو الخويل فهو أي بسبب
 كون الخويل فيه معنى النقل دون التغير ثبت أن
 الخويل **احص من التغير** والتغير أعم منه فإن قلت
 انقل الفصل يقتضي اشتراكها في كل من وصفه

هذا هو العلم بالابنية
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء

هذا هو العلم بالابنية
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء

هذا هو العلم بالابنية
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء
 وهو العلم بالاعراب والبناء

المقصود والعوم وهو بنا في المقصود من انضاف
 التحويل بالمقصود فقط والتغير بالعموم فقط فك
 بل المراد وصف الاول بالاختصية والثاني بالعموم
 فاشتركا في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى
 ما فيهما وما تحتها من المفاهيم فلا منافاة
ولا يخفى انك تنقل حروف الغريب من
الى ضرب وبغيره وبغيرها هذا هو الشق
 الاول والثاني من شقي علم اختيار التحويل مقتربا بدليله
 من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل
 الى الامثلة مما لا يخفى ممنوع بل المقطوع به عدم
 النقل اذ الحروف كيفيات تقرب الصوت وجود
 كل منها مشروط بعدم الباقى فتعلقها بالتحول
 اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعاً بل السمع
 اذا تعلق بالاصل ثم مثال منه مثلاً حصل
 في الخيال منه صوراً ان اتخذ من مادة ومختلفان
 هيئة فلوهم جئت حكماً احدهما ان الصورة للمادة
 انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه
 الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخر
 الصورة المطلوبة لا تخادها والحيات متعاقبة
 عليها

والشق الاول في اللغة
 في معنى النقل

في معنى النقل
 في معنى النقل

عليها وهذا يشير اليه قول الشارح بما مروى
 الكلام باعتبار هيئات تعرض الحكم اقرب من الاول
 نزيل الحروف منزلة المادة الخفية والهيئات
 المتدلة منزلة الصورة الخفية **فيكون اول**
من التغير الى الفناء اشارة الى مدخولها توجه
 فاسم مركب من مقدمتين مخدورتين استغنى عنهما
 تقديره التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل
 مطابق له فيه فهو اولي ودليل ودليل المقدمة
 الاولى ما صرح به في قوله قال في الغريب وقوله
 ولا يخفى فان قلت قد تقرر ان التحويل ما والتصريف
 في معنى النقل والتغير اعم منه فيه فمقتضاه ان
 التغير بالتحويل واجب لا اولي كما قال الشارح لانه
 التصريف بالاعم والاختص ممنوع قلت المنوع التصريف
 بالاعم بما فيه الاعم اذا قيد بتصديره مساكاً كما
 هنا واما التصريف بما فيه الاختص فلا يجوز لانه
 تعيين الخاص كما اليه اشارة بقوله **ولا يجوز**
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم بالباخر
 بالبين باي او ان **التصريف لغة بالتحويل لانه**
 اي التحويل **اخص من التصريف لغة** والاختص لا يجوز

في معنى النقل
 في معنى النقل
 في معنى النقل

في معنى النقل
 في معنى النقل
 في معنى النقل

التعريف به لانه غير جامع **يشمل**

بسم الله الرحمن الرحيم
لانه لا لالة الوضع وغيره **على العمل الاربع** الثابتة
منها من غير ان يكون له من غير
العمل وهو الصورة والمادة
والفاعل والفاعل وهذا
بالاثر
لكل منها ذلك وهي العلة المادية وهي مامعه
ذلك المركب بالقوة والعلة الصورية وهي مامعه
ذلك بالفعل والعلة الفاعلية وهي المورث في ذلك
حقيقة او عمادة والعلة الفاعلية والباعث
على ان يحد ذلك وهذه الاجزاء علة له ذهنا معلومة
له وهي خارجا كالحب وكالصورة الحاصلة بعد
تركيب الاجزاء وكالمتأثر وكالجالوس بالخشبة
للتبريد وهي في الامثلة المذكورة حروف الاصل
والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من
اجتماعها والواضع مثلا وحصول المعاني المفردة
واشمال التعريف على عمل متعلق بالمعرف كما هنا
فيلد والغالب اشماله على عمل المتعرف والمعرف هنا
الذي هو التعريف حقيقة الخارجيه بسيطة والعلة
مركب على فاجزائه المادية اجزاء التعريف المذكور
من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورته
الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المتعرف
وغاية

وغاية تميز تلك الماهية عن غيرها عنده واشمال
التعريف على العمل او شئ منها اما بان تقع هي
او شئ منها متعلق الاجزاء المحولة على المتعرف
كما هنا اما بان يتفرع منها اجزاء تحمل عليه كان
يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني
هو التعريف بالعمل فاشمال التعريف على العمل
اعم من التعريف بها وبها قرنا في تفسير العلة
لشال عرف وجه الضعيف الذي اشار اليه الشارح

من غير ان يكون له من غير
العمل وهو الصورة والمادة
والفاعل والفاعل وهذا
بالاثر

بقوله في تفسيرها **فصل التحويل هو الصورة**
اذ التحويل حقيقة التصريف وتبعثهم في توجيه
التصريف كالمرفاد لاحاجة لنا الى بيانه
والضعيف المشار اليه متعلق بقوله التحويل
هو الصورة فقط **والاصل الواحد هي المادة**
واقصاره في بيان المادة التي هي حروف الاصل
والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الاولى
لانها اظهر الجزئين لكن القصر المعاد بضمير
الفصل مشكل **العمل هو الواحد** همزة الاستفهام
محذوفة قبل هو يدل ام المعادلة في قوله امر

اي قبل فقط والتعريف هو امر

غيره والصواب ام هو وغيره او ما هو اعم منه
ومن غيره لاقتضاء عبادته السؤال في التثنية
عن ان الحول غير وذلك مما لا يتوهمه احد فيقال
عنه قائل **لما يقال في العرف معروف**
الكلمة اي لقول كل احد من التصريفين في عرفهم
صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضميره فهو
اسناد حقيقي اذ هو اسناد الفعل او معناه الى
من هو له عند التكلم في الظاهر واذا كان التصريف
اعم من تصريف الواضع او غيره فالحوصل الواقع في
تعريفه كذلك **لكنه في التحقير**
اي في اثبات الشيء بدليله في الخارج **هو الواضع**
لغة وقد اختلف على اقوال اصحها انه الله تعالى
لانه الذي حول الاسم الواحد الى الامثلة
هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد والدليل
الصحيح قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها
اي كبرية الحروف اي الكلمات كلها اذ كل منها اسم لغة مخصوص
الاسم ببعضها عرف طار وتاويله بالجهة وضعها
او علمه ما سبقه وضعه خلاف الظاهر

ولم يحول

ولم يحول يصح بالنون عطفا على ما قلنا وبالياء
عطفا على حرك **موسوعة** **مراسها** لما كانت الرأس
في كل شيء اصله الذي يعني عليه سايرة غير بها
هنا عنه والياء الداخلة عليه للملازمة
في محل نصب على الحال من الضمير في موضوعة اي موضوعة
هي في حالة كونها متلبسة باصلها ولا يتحقق
ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة
عن اصل اذ الحول عنه متلبس بحروف الاصل
ولا به ويجوز ان يكون الباء للسببية والرأس بمعنى
التعير بالبعض عن الكل مجازا اي موضوعة بالنظر
الى نفسها لا الى شيء آخر **لا هذا دخل**
في المناسبة اذ المناسبة الحاصلة بين
اللفظ مثلا المتعلق بالحروف والمعنى تأكد بكون
احدهما عن الآخر **واقرب الى الضبط** لان
تعلق حكم باصل وما يشتق منه او عت من تعلقه
بالفاظ عينت بالتعداد لجواز الفعلة في الثاني
عن بعضها **يصح في المذهبين** في صحة على
المذهب الكوفي بحسب اذ الفعل الذي هو الاصل
عندهم والى على الحدث والزمان فتحواله الى المصد

النفس

التي هي
التي هي
التي هي

مثلا نصريف ولا يصدر عنه انه تحول
 الاصل الى مثال المعنى لا يحصل الاية لانك
 معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحصل
 في التعريف ولفظ لانه لا نأقول قد الوجدت غير مذكور في تقدير
 التعريفات لم يذكر **من الفعل** ظاهر الادلة المتقولة عنهم ان المراد
 ولم ينبع **بجعله** بالفعل هو الماضي **فالاصل الواحد عند هم الفعل**
 اذ يلزم من اشتقاق المصدر عند هم من الفعل
 اشتقاق ما عد المصدر منه بطريق الاول
والعمدة هي التي المعتمد فلو قال من ادلتهم يد
 قوله **في اسند الاسم** كان اظهر اذ الاستدلال
 طلب الدليل او اقامته وكلاهما لا يكون
 ظروفا للعمدة بهذا المعنى لا يتكلف او لعمدة الاعتماد
 فالجار وهو على محذوف من قوله **ان المصدر**
يعمل باعمال الفعل كاعمال قام بقلب
 العين الواو به با بسبب اعمال قام بقلبها فيه الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها وبصح تصحيحه كصح
 العين في لو ان التصحيحها في لا رد وكل شي يعمل باعمال
 الفعل وبصح تصحيحه فهو فرعه وهذا قياس
 ذكر المفصود من صفراء وحذف ما عداه للعلم به

في التعريف ولفظ لانه لا نأقول قد الوجدت غير مذكور في تقدير التعريفات لم يذكر

وهو ان فعل الازن من الفعل

ونتيجة قوله **فهو اى المصدر فرع الفعل واجب**
بانه اى بان الشاق او بان المصدر وقد لزم من
 القياس المذكور فرعيه للفعل في الاعمال
 والنصح لا فرعية في الاشتقاق الذي هو مدعيه
 فلا يصح اثباتها به اذ ليست بالضرورة له
 وهو ظاهر ولا تخفى **اذ لا يلزم من**
فرعيته في الاعمال والنصح فرعيته
في الاشتقاق اذ الفرعية في الاشتقاق
 ترتب وجود لطيفة فيه على وجود صفة
 في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب
 وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لوان تقدم وجود
 شيء على آخر وتاخر وجود صفة فيه عن وجودها
 فيه عن ذلك الآخر **كما** ما تمهيد بين
 الجار وهو كاف التشبيه ومحروره وهو **ان**
نحو اعد ويعاد بنون المشكل وتعدنا بالخطا
فرع يعد الباء المشاة من تحت **في الاعمال**
 بحذف الواو والني هي فاء الكلمة لموجبه في الخبر
 وهو ثقلها بوزنها بين كسرة وياء تنزل منزلة
 كسرتين وحمل البواقي عليه **مع انه** اى نحو

في التعريف ولفظ لانه لا نأقول قد الوجدت غير مذكور في تقدير التعريفات لم يذكر

وهو ان فعل الازن من الفعل

وهو ان فعل الازن من الفعل

د قاسم به الفتح مطلقا كما عني مصرك ريد قال
 في الصحاح والرجعي الرجوع ومنه الى ربك الرجعي
 وكذا الرجوع ومنه الى ربكم مرجعكم وهوناد لا
 المصادر من فعل يفعل انما تكون بالفتح انتهى
 والمراد بالشاد هنا الخارج عن القياس وان كان
 في الاستعمال **والكل** في الصحاح كل
 وبعض معرقان ولم يحى عن العرب بالالف واللام
 وهو جائز لان فيها معنى الاضافة اصبحت اولم
 اولم نصف انتهى وفي قوله معرقان نظرا لان
 معنى الاضافة الثابت فيهما قد بقى التعريف
 ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان
 نكرة **مشتق منه اما بالاسطة او بالواسطة**
 او بالتويع لا لشك ان قلت لم لم يستغن بقوله
 مرجع جميع الى المصدر عن قوله بعد والكل
 مشتق منه قلت لان الرجوع الى المصدر
 يحتمل ان فلا مشتق من مصدر ابتداء وان
 مشتق منه بالوجه الاعم المذكور والاعم لا
 اشعار له بالاختصاص ويرد على ما صرح به اولا
 وشمله عموم قوله ثانيا الكل مشتق منه ان المصدر
 المراد

منه ان كان من قوله
 مرجعكم وهوناد لا
 المصادر من فعل يفعل
 انما تكون بالفتح انتهى
 والمراد بالشاد هنا
 الخارج عن القياس وان
 كان في الاستعمال
 في الصحاح كل
 وبعض معرقان ولم
 يحى عن العرب بالالف
 واللام وهو جائز لان
 فيها معنى الاضافة
 اصبحت اولم اولم
 نصف انتهى وفي قوله
 معرقان نظرا لان
 معنى الاضافة الثابت
 فيهما قد بقى التعريف
 ان كان المضاف اليه
 معرفة والتخصيص ان
 كان نكرة

وردد بقعود وقد
 الفهم ان براد ان
 زيادة الحروف تزل
 على زيادة المعنى

المراد فيه مشتق من الجرد ان التعريف المذكور
 لا يصدق حيث على تحويل المصدر والجرد الى المراد
 فيه اني الحذف حاصلهما ويجاب بان المعنى
 في المراد فيه هو كون الفعل كالمخرج في استخرج
 مطلوبا مثالا وذلك لا يحصل الا بالتحويل
 للنال المذكور **ليكون اعم من المصدر وغيره** فيغير
 الاصل بالموضوع وضعا اوليا او ثانيا والكلما
 الاصلية باعتبار معناه كالمصدر والجرد والاسم
 المفرد والمذكر المذكر وباعتبار هياتها الاصلية
 لغواك وتبع والباء والواو **فيتم** يجوز في لانه
 الرفع على الاستئناف والفتح على العطف وفاعل
 ضمير التعريف المتقدم **وتحذف لك** يحذف
 نحو اخرج عطفا على المتنى فذلك اشارة اليه ولو
 ما بعد ونحوها على هذا الافعال والصفات
 والاورصاف او الموث او على الاسم فذلك
 اشارة اليه وحده فنحوه على هذه الكلمات
 باعتبار هياتها الاصلية فتحويلها الى الكلمات
 باعتبار هيات اخرى عارضة لها لاسباب
 تصرفه لمعان لفظية كالتحقيق والتخفيف

المراد

ان يكون والفتحة

من التصريف والنصب عطفا على تحويل ذلك
 اشارة اليه ومعنى كفى لجر الوجه الثاني وعلى
 هذا فالعريف بما ذكر المصنف مسارا لتعريف
 ابن مالك في شرح كافته بقوله تحويل كلمة
 فمن بين ما اثيرها لغيره لفظي او معنوي فان
 قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعليل من الصرف
 للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السؤال وجوابه
 فالامعنى لذكرها هنا معناه اي مع ان
 التصريف بمعنى الصرف فاخبار الاول ترجيح لا
 المتساويين بالا مرجح او ترجيح للرجح اذ الصرف اخصر
 وكونه بمعناه مع ما ان سبذكر من ان التصريف
 معناه المبالغة والتكثير في معنى الصرف غير
 ملئم الا ان يردده تشاركها في اصل المعنى
 لان في هذا **فصل** المبالغة التي بدلت
 عليها لفظ التصريف في كلام المصنف انما
 هو في معناه عند وهو التحويل المذكور لاني
 الاحكام المذكورة في هذا العلم المدون كما تقدم
 الاشارة اليه **تصرفات** هي مطاوع تصرفات
 بمعنى التصرفات النواتج البليغة الكثيرة والتميز

من قول ابن مالك
 الاصل الواحد يشتمل على
 لا يتم الا بالجمع
 فقول المصنف
 لفظي كاذف
 ومعنوي كالشعر
 والنسب وغير ذلك

فانها

في وصفها بقولها **كثيرة** تأكيد واقادتها للكثرة
 مع انها جمع سالم وهو القلة لان بناء مفرد لها
 يدل على الكثرة فكيف يجمعه وكون المذكور في هذا
 العلم تصرفات لا تصرفات فيه مناقشه
 يدل ان زيادة جر **على المبالغة** في الفعل بالوصول الى
 متناه **والتكثير** في عدد مراته بايجاد اشياء
 كثيرة منه والمطابقة للقيمة حيث ان يكون
 في العلم صرف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصرفات
 لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دلالته
 على المبالغة والتكثير مناف لما قدمته ودل
 عليه تعريف ابن مالك في شرح كافته
 من صدقه على تحويل الاصل الى مثال واحد **هذا**
 او ان ترجع الى **المقصود** اي المقصود بالذات فالمراد
 بالرجوع الوجه لا حقيقة التي هي العدد
 اذ التعريف وشرحه من المقصود لادائه ان
الكلمات اسم وفعل وحرف هو من تقسيم
 الاجزاء بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
 الى جزئياته **منه عن الفصل** كانه اراد به الماضي
 لتصريحه في اول فصل امثلة تصرفات

من قول ابن مالك
 لا يتم الا بالجمع
 فقول المصنف
 لفظي كاذف
 ومعنوي كالشعر
 والنسب وغير ذلك

فان المضارع مشتق من الماضي **وما يشق منه**
 اي من الاشياء التي تشق من الفعل كالامر واسم
 الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه في قوله
 فان قلت الى اخره في يشق ضمير مرفوع به عائد
 على ما رضم منه عائد الى الفعل وبحته جنس
 على احوال المصدر في اخر المتن استطراد جعل
 الضمير المرفوع يشق ما بدا على الفعل وضمير منه
 على الموصول به جنس المصدر لحافضه على جعل
 الاشتقاق حقيقيا فيه بعد **شرح في بيان**
نفسه لو حذف البيان لكان الكلام اخصر
 واظهر فان قلت فارجح اثباتها قلت وجهه ان
 التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وغيره
 حصول الاستقراء في التقسيم بالتصديق به ثم قصد
 بيانه بالكتاب والتلفظ وبيان اما مصدر
 من بان اي ظهر فاضافه للتقسيم اضافه الى
 الفاعل واما اسم مصدر ومن بين اي اظهر فاضا
 له الى المفعول ثم **الفعل** المراد من ثم الترتيب
 الذكرى لا الزماني بقية المهلة ولا بدونه والرد
 بالفعل الماضي فقط لان المجرد لا يمكن في المضارع
 الترتيب

اضافة

والقول فيما سباني واما الرابع فهو فعل **كلمة مخفية**
 اي دالة بوجهها على حدث وبها نفا على من معين
 وضعا وكون المنكر والفاء اسما لما ذكره والمفترج الفاء
 مصدر انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما
 مصدران لفعل بفعل **اما ثلثي واما رابعي**
 منسوبان الى الثلاثة واربعة على غير قياس قال الجارود
لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب
 الاستقراء لما وجد في الخارج من ذلك **ثلاثة**
او اربعة اعلم ان واحدا واحدا المنكر والمضاف
 للضمير الواقع في سياق النفي للعموم اذا حذف
 المضاف في تأويل واحد المنكر كقولك القوم ما جاء في واحد
 منهم او احد منهم اصل احدهم اي احد منهم
 الا ان واحدا واحدا قد يراد بهما المقصود عن غير لقربة
 يشمل عليهما المقام كقولك ما جاء في واحد
 اثنان ولا تخط الدنيا ولا احد الزيد بل هما معا
 وكذلك في الوجهين معا احدهما او احدهم المضمومان
 من النفاطف باو وفي سياق النفي كقولك لا اثم
 زيدا او عمرا او بكرا او احدهم زيدا واحدا منهم قال
 تعالى ولا تطلع منهم اثما او كفورا وكقولك لا

مبني

هذا الذي يارزبدا وعمر ابا اسلم معا اي لا تخطئه احدهما
منفردا واما التعاطف بالواو وفي سياق النفي ان يكرر
حرف النفي كان المعنى على الاستغراف في الوحدات
مجموعين او مفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا
عمر او لا تكرا اي واحدا منهم على اي حال
كان ولم يتكرر كقولك ما حان زيدا وعمر وكرر
احتمل معناه ذلك اي ما جاء في واحد منهم واحتمل
ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي
صادق بالثبوت كلبعض اذا قرر هذا فاعلم
ان العطف في ثلاثه واربعه باو كما وضع الشارح
اول منه بالواو اذ الخي بمعنى الانتفاء فلو كانت على
على الثلاثه والاربعه معطوفه بالواو كان
المعنى الظاهر للخلو عن اجتماعهما وهو صادق
فليه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
الظاهر للخلو من احدهما اي واحد منهما اي ليس
فيه واحد منهما وهو كاذب والصادق سلبه
ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلوا بمعنى لا يدنو
معنى الاثبات والله اعلم **اذ لم يبين** تغليل
لقوله لا يخلوا الى قوله او اربعه لا لقوله فالاول

والثاني الربا على فساد المعنى **والاسفر** تقديمه على
التبع ليقع تفسيره له لكونه اوضح اولى **على الاعتدال**
بين القلة والمردية للضعف والكثرة المردية
لثقل **عن قول ما يظرف اليه من التغير** ان
قلت اصل ق ومع عى وق قد خلتها التغير بحذف الآخر
الآخر للثبات وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان
وضعها على ثلاثة احرف **مفعول** مفعول
من اجله والعامل فيه عند بعضهم تركوا المفهوم
من لم يبين **ولكونه** معطوف على خطأ لانه في
تأويل الخط لكن كون الفعل اقل من الاسم في التحقيق
انما هو علة لمنع الخاسي من الفعل لا لترك النع من
الاسم **والفاعل** كون الفاعل مدلول الفعل الا
فيه مناقضة لمخالفة ما صرحوا به من ان المصدر
ما سوى الزمان مدلول الفعل الذين هما الحادث
والزمان وظاهر ما صرح به الشارح في حاشية
العقد في بحث الجاز من ان علماء البان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير
دلالة بحسب الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي
ويمكن ان يقال الفعل دال بهيئة المخصوصة الموصوع

هذا الذي يارزبدا وعمر ابا اسلم معا اي لا تخطئه احدهما
منفردا واما التعاطف بالواو وفي سياق النفي ان يكرر
حرف النفي كان المعنى على الاستغراف في الوحدات
مجموعين او مفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا
عمر او لا تكرا اي واحدا منهم على اي حال
كان ولم يتكرر كقولك ما حان زيدا وعمر وكرر
احتمل معناه ذلك اي ما جاء في واحد منهم واحتمل
ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي
صادق بالثبوت كلبعض اذا قرر هذا فاعلم
ان العطف في ثلاثه واربعه باو كما وضع الشارح
اول منه بالواو اذ الخي بمعنى الانتفاء فلو كانت على
على الثلاثه والاربعه معطوفه بالواو كان
المعنى الظاهر للخلو عن اجتماعهما وهو صادق
فليه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
الظاهر للخلو من احدهما اي واحد منهما اي ليس
فيه واحد منهما وهو كاذب والصادق سلبه
ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلوا بمعنى لا يدنو
معنى الاثبات والله اعلم **اذ لم يبين** تغليل
لقوله لا يخلوا الى قوله او اربعه لا لقوله فالاول

هو عليها على ان له فاعلا او تابعا له وان لم يدل
 بها على خصومية وفي كلام اهل البيان وفي
 بحث الاستدلال له والله اعلم **لا يقال**
 هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل
 الى ثلاثي ورباعي **تقسيم الشيء الى نفسه** **والشيء** ^{غيره}
 اي ما صدقات تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
لان كون ذلك يتوقف على ثبوت شيئين
 احدهما ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي والثاني
 ان يكون التقسيم اليها تفن عن البيان واما الاول
 فالاشك انه جعل المقسم فلو فوجده منه مقدمة
 صغرى وهى ان هو **رد القسمة** اي الشيء الذي
 ورد عليه التقسيم **فعل** ولا شك انه حصر اقسام
 الفعل في الثاني والرابع فوجد منه مقدمة
 كبرى وهى ان **كل فعل** فهو اما ثلاثي واما رباعي
 على سبيل منع الخلل والجمع وهذا قياس من الشكل
 الاول من قول **فورد القسمة ايضا احدها**
 اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي والرابعي
 وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان مورد
 القسمة ثبت له احدها كما ثبت له اولا

انه فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه
 اليها فان كان المقسم في نفس الامر هو الثلاثي كان
 تقسيمه اليها تقسيما للثلاثي الى الثلاثي والرابعي
 وان كان في نفس الامر هو الرابعي كان تقسيمه
 اليها تقسيما للرابعي الى الرابعي والثلاثي وكلاهما
 تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله
واباما هي على اي شرطية مركبة بما المزيد منصوص
 خبرا مقدما لقوله **كان** واسمها ضمير مستتر
 عائد على مورد القسمة **ويكون** مرفوع اما على انه جواب
 الشرط الماصي كقوله وان اناها خليل يوم مسبعة
فيقول لا غايب مالي ولا حري مسئلة واما على
 انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد
 القسمة واحده وهو دليل جواب الشرط المحذوف
الفعل الذي هو مورد القسمة وهو المحرول في
 المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو مورد
 كبرى المقدمة الكبرى فان المراد به ما صدق
 هذا الفعل الذي هو مورد القسمة فالمحرول في الصغرى
 والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج لاتحاد
 الوسائط فان قلت هذا الجواب يفتي بلزوم المحذوف



المذكور به في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى
 قطعاً قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي
 وهو الحكم بالثاني في الصدق على كل واحد من الأفراد
 موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بأن الماهية
 منقسمة إلى أفرادها أي صادقة على كل منها
 وصادقة أيضاً على أفرادها غير متافية بل مجمعة
 عليها ومن ثم قال إن مالك التقسيم بالوُجُود
 منه بارز والفرق بين الانفصال الحقيقي والتقسيم
 غير هين فالمراد به **مطلق الفعل** أعلم أنك
 الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء وتارة لا بشرط
 شيء والأول مفيدة بالعدم وقد تسمى مطلقاً
 أيضاً كسمية الفلك بالمطلق الماء المقيد بعدم
 التغير ولما كان المراد بالمطلق الفعل هنا ماهية
 الفعل بالإشارة إلى الثاني أردفه بما تدين المراد وهو
 قوله **من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو**
أربعة ولو أراد المعنى لقال مع النظر إلى عدم كونه
 إلى آخره ولما كان المقسم به صادقة على شيء
 من التسميات وهكذا جميع **التسميات**
 لو قال سأترى باقي يدل جميع لكان أصوب
 لأنه

وهو الظاهر والراجح

لأن هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التسميات
 الراقية مشبهة فيلزم تشبيهه الشيء بنفسه لا يقال
 هذه الكلية مقروضة بتقسيم الكل إلى أجزائه فإن
 مورد التسمية فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها
 كقولنا كل سور ينقسم إلى حشب ومسا ولا نأقول
 الظاهر أن التقسيم حقيقة في تقسيم الكل دون
 الكل لقول السد في حاشية القطب الشيء ما كان
 مندرجاً تحتها واخصر **أو مزيد فيه** نبي من زاد
 الواضع في الشيء أعاد رفع الزيادة فيه تزل منزله لقلها
 إذ الغرض مقابلة المحرور من الزيادة بالمشتمل عليها
 وهو حاصلها بنات الزيادة المطلقة دون بيان
 كمية الزيد ولو بنا من زاد الباقية على
 أصلها من التعدية بنفسها لا تثنى بنفسها كقوله
 تعالى وزادهم ایماناً لقالوا مزيد حروفاً أو أكثر مثلاً
لأنه لا يدخلوا الماء أن يكون أي أما ذوان يكون
 أو لأن حال كل واحد منهما والداعي إلى تعدد واحد
 الشئين المذكورين أن خزان هو عينهما فالمراد
 بدان يكون صادقة عليه **بأقيا على حروفه الأصلية**
أولاً يتغير المعرفيات طرداً وعكساً بفعل ريع ونحوها

ما حذف منه بعض اصوله دون زياده ولا اذخلة
 على يكون معطوفين على يكون المقدمة **فصارت**
الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاث
 والرباعي في اربعة هي المحرور والمزبد فيه السلم
 وغيره وترتيبها ان القسم الاول مؤلف من الاصل
 الاولى في التقسيمات الثلاثة متبداً من
 تقسيمه الاول فهو الثلاث في المحرور كضرم تغيير
 كل وصف بتقسيمه متبداً من الاخير من عاشر
 التقسيمات فالثاني الثلاث في المحرور غير السالم والثالث
 الثلاث في المزبد فيه السالم ككرم والرابع الثلاث
 المزبد فيه غير السالم كاوعد والخامس
 الرباعي المحرور السالم كدحرج والسادس الرباعي
 المحرور غير السالم كزلزل والسابع الرابع المزبد
 فيه السالم كدحرج والثامن الرباعي المزبد فيه
 غير السالم كزلزل **من حروف العلة** لو
 قال احرف التي هي جمع قلة كان اولي **ثمن الضعيف**
 هو في اصول الثلاثي كون عنه ولا منه من جنس
 واحد وفي اصول الرباعي كون فانه ولا منه الاولي
 وعينه ولا منه الثانية من جنس واحد وكرر من

فوق الضم
 ثم الفعل الثاني
 واظهار ما غم
 قوله وكل واحد منهما
 اما المحرور او المزبد فيه غم
 قوله وكل واحد منهما
 لما سمع او غم
 سلم ان
 فاعلم

او در الضعيف
 لانه ليس بضمي
 احرف

مع الضعيف دون اللينة لانها من جنس الحروف
 دونه **وفيد حروف** تسمية ذكر لغت العام القيد
 مرافق للغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه
 يسمى عندهم بالتخصيص والتقييد **المطابق للخروج**
عنه مست وظلت فيكون ذلك مخرجاً بالقيد
 المذكور بحث لانه جمع مضاف فاقوله ثلاثة فغم
 المفعولة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
 في محرمات بعد الحذف لا يصدق عليه حرف
 لو صدقت عليه لم يخرج بالاصحالة اذ المراد بالاصحالة
 ضد الزائدة وهذه لا المقدر وجودها في الال
 وان اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف
 كان ذلك كافياً في اخراجه **لبد خلفه محروك**
 يعني ان قوله حروف جمع مضاف للضمير فغم الحرف
 الاصلية والزائدة فلو اقتصصر عليه لكان السالم
 ما سلم كل حرف من حروفه مما ذكره فخرج
 منه نحو كرم فلما خصص الحروف بالاصحالة لخرج
 ان المعتبر سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق
 حيثما التعريف على نحو كرم وانت تعلم ان القول بضم
 شأنها الاخراج الا اذا كان بينهما وبين

الضمير
 انما هو
 من الحروف
 التي هي
 من جنس
 الحروف

انما هو
 من الحروف
 التي هي
 من جنس
 الحروف

القول بضم

المعدي بها عموم وخبر من وجه فالصواب
 ان حروفه لا تقبل من حيث العموم بل من حيث
 الجمع مطلقا الصادق بالاصلية وبالزائدة فهو
 مطلق فيها فدا بالاصلية لاخراج ما سلمت
 حروفه الزائدة فقط كتنبيه ونظيره ما هو
 به في تعريف الشق بما وافقه اصلا بحروفه الاصل
 ومعناه من ان الاصول لاخراج ما وافق اصلا
 بحروفه الزائدة كالاستبان والاستعمال فاعلم
بمخلاف اصولها عما ذكرنا اما خلاصولها
 عشرب واحدا من حروف العلة فطاهروا
 من الضعف فقيه مناسته لان الضعف
 ان ازديده المضاعفة الاصطلاحية المتقدم
 تعريفها فاخلو من ظاهركم لا معنى للتقيد
 بالاصلية بالنسبة اليه حيث اذ لا يكون الا
 فيها وان اردت تكرير الحروف مطلقا كما
 تشهد به قوله انما تسمى الزائد للضعف
 فاخلو منه منزع اذ عين عشرب ولام احراز
 اي كررت ويكر ان يحاب باختيار الشق
 الثاني ومعنى سلامة الاصول من الضعف

والقوى وهو تكرير الحروف مطلقا
 اصلا ان الضعف فيها ان اصلا
 اصلا ان الضعف فيها ان اصلا

ويمكن ان يقال ان ما
 الشق انما في تعريفه
 التقيد بالاصلية
 انما في تعريفه

ان لا يكون شئ منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان
 عشرب واحدا من هذا المعنى فاعلم **وكذا ما**
احد حروفه الصحيحة حرف علة كقولك
 سد بت القوم اي سدستهم اي جعلتهم
 سدا اخذ من السادى في السادس لما وافقه على
 الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والتمثيل له
 بقولهم الثاني في الثالث والصفادى في الصفاد
 ونحوها من ان السالم في قوله ونفى بالسالم مراد
 به ما هو اعم من الفعل والاسم **سلامته عن**
التغييرات لو عمل بالسلامة مما ذكره في التعريف
 كان اجزى على فاعلم ثم في الزائد عند بعض وعند
 بعض التي ثبت في جميع النصاريف والتعريف من
 تضمنه وجه المناسبة في التسمية **والنفس**
الحروف الاصول هذا هو الفت الذي يقصد
 به الكشف عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني
 ومثله بقوله اللمع الذي يظن بك الظن كان قد
 رأى وقد سمع ومنه قوله ان الانسان خلق
 هلو اذ امسه الشرجزوعا واذ امسه الحزوزا
 وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للتعليق بالعلمين

والقوى وهو تكرير الحروف مطلقا
 اصلا ان الضعف فيها ان اصلا
 اصلا ان الضعف فيها ان اصلا

ان اللفظ المذكور مقابل به اي ميزان لا انه هو الميزان
 بصيغة المحصور كما قال وثانيها انه عل اللفظ المذكور
 مع عمومها بامر خاص بالفعال الثالث في الجور بقوله
لانه اعم الافعال معنى منصوب على التمييز عن
 النسبة **اي** لان معناه اعم معان الافعال
 اي معان الافعال التي هي سواء اي كلما صدق معنى
 من معاني الافعال المذكورة صدق معنى فعل من
 غير عكس **لان الكل** اي كل فعل والمراد معنى
 كل فعل **فيه معنى لفظ الفصل** اذ لفظ معنى لفعل
 وهو احد مدلولي فعل مطلق الابداء وكل من الافعال
 الخاصة كضرب من معان الابداء الخاص متعلقة
 والمعنى الاول داخل في هذا البعض من المعنى الثاني
 دخول المطلق في مقيد والمعنى الثاني موجود
 في لفظه الموضوع له وكما صدق معنى فعل
 من الافعال الخاصة على شئ صدق عليه معنى
 فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى كل
 فعل خاص لا يقال تبطل دعوى اعمه بعد مصادقه
 على الاعتقاد ذات الصادق عليها علم
 رفهم ونحوها لانها انتعالات لا افعال كما حقق
 في هذه

الظهور بان هذا هو الابداء
 والحوادث في كل ما
 انما

في موضوعه لا فانقول علماء هذا الفن لا يابون عن جعلها
 افعالا لنفس فابلان فعل كل بحسبه وبعض تروهم ان المراد
 معنى الفعل الابداء فمضى فعل اوجد وبمعنى الافعال
 الخاصة الاثار الحاصلة بالابداء فمضى ضرب الاثر
 الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول لعلفه
 بجمع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب فعل الضرب
 وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه محكما
 صرفا ومخالفا لاصطلاحهم في الاعية مع انها صدق
 الاعم على كل ما صدق عليه لاصطلاحهم في الاعية
 مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
 من غير عكس مخالف للنقول عن اهل العربية من ان
 المعاني المصدرية عندهم هي الابداءات لا الاثار التي
 هي عند المتكلمين **وهو التي** اي انفس بالميزان الكثر
 الدوران على الالسنه **من جعل** التي للثروع في الفعل
 وان مشاركة في اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
 قوله انما لمجي جعل بمعنى **آخر الخفة** يكون فانه
 حرفا شغريا وتقل جعل يكون فانه حرفا مخرجه رط
 اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران **لمعنى**
آخر هو اصل تفصيل من اخر اي اخر معناه اشد

في موضوعه لا فانقول علماء هذا الفن لا يابون عن جعلها
 افعالا لنفس فابلان فعل كل بحسبه وبعض تروهم ان المراد
 معنى الفعل الابداء فمضى فعل اوجد وبمعنى الافعال
 الخاصة الاثار الحاصلة بالابداء فمضى ضرب الاثر
 الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول لعلفه
 بجمع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب فعل الضرب
 وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه محكما
 صرفا ومخالفا لاصطلاحهم في الاعية مع انها صدق
 الاعم على كل ما صدق عليه لاصطلاحهم في الاعية
 مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
 من غير عكس مخالف للنقول عن اهل العربية من ان
 المعاني المصدرية عندهم هي الابداءات لا الاثار التي
 هي عند المتكلمين **وهو التي** اي انفس بالميزان الكثر
 الدوران على الالسنه **من جعل** التي للثروع في الفعل
 وان مشاركة في اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
 قوله انما لمجي جعل بمعنى **آخر الخفة** يكون فانه
 حرفا شغريا وتقل جعل يكون فانه حرفا مخرجه رط
 اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران **لمعنى**
آخر هو اصل تفصيل من اخر اي اخر معناه اشد

فأخره صار مراد به المغاير **مثل خلق** أي مثل
 المعنى المغاير عنه بخلاف وهو وجد تنعدي الواحد
 فخرج جعل الظلمات والنور ومشي عليه الشارح
 من أن جعل يرد بمعنى خلق كلام ظاهر والتحقيق
 كافي الكثافة أن خلق يشعر بالتقدير وجعل
 لا يحدث شي من شيء وأخره هو أصله كما يجاء بالظلمة
 من الأجرام الكثيفة والنور من الأجرام الشفافة المعينة **ب**
 وهو حول من حال الواحد فيعدى الواثنين نحو جعلهم جذاذا
مجموع الشفة راجع للقاء بفتح السين وسكونها والمراد
 به اللسان لأنه بين الشفة والحنك وفيه مخرج اللام لأن
 ابتداء مخرجها كما قال الجار بردي ما دون طرف أحد
 حافتي اللسان ممتدا إلى طرفه وما يلي ذلك من الحنك الأعلى
 فوق الثنايا والرابعيات والانياب **والحنك** وفي
 وسطه مخرج العين وداعى الشارح الترتيب في الحاج
 مبتدأ من الأعلى ولوراعى الترتيب في الحروف لقدم
 الحروف على الوسط **هو الأصل** أي الذي يبنى
 عليه غيره من الزيد والرياء وقوله **لنجرده** **وكونا**
 نشرف في قوله **الثلاث** المحرر غير مرتب وفي بعض
النسخ السالم أي بعد الجرد **وبنا فيه التثنية** **ب**
بنا

والوسط

ب فلا يقال وقد يقال لا بنا فيه لأن قوله وبحي أي
 مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو أعم من السلم
 وعنه من أن يكون **ما فيه** الإضافة فيه من
 إضافة الأعم إلى الأخص أو الموصوف إلى صفته أي الموصوف
 الذي هو الثلاث في الجرد أو من الإضافة الحقيقية بناء على
 أن ماهية الثلاث في الجرد الذهبية أعم من الماضي وانكا
 بحسب الخارج **على وزن فعل** يحمل أن يريد وزن
 ظاهره إياه من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
 أو المفعول أي يشكّل موزون بفعل **لأن الفتحة لا تكون**
الأمفوحة فيه دليل على أن الفعل المبني للمفعول مفعول
 لا من الأصل الذي كلامه فيه والمراد بكون الحرف
 مفتوحاً فتح الفم عند النطق به وعلى هذا قياس في الضوم
 والكور والمطبق والسعل على سناد المشق فيها
 إلى ضمير الحرف سناد مجازي من سناد الفعل والظرف
 المجازي لما لا بد إياه **لرفضهم** أي تركهم
الابتداء بالساكن أي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن
 أي جعل الساكن بذاتها والابتداء به بهذا المعنى
 فكن بالاتفاق وإن رفضوه ولا مكانة غير الرفض
 وهو الترتيب الذي يشترط فيه كما قال السبكي شرح

بنا فيه
 من أن يكون ما فيه
 الإضافة فيه من
 إضافة الأعم إلى الأخص
 أو الموصوف إلى صفته
 أي الموصوف الذي هو
 الثلاث في الجرد أو من
 الإضافة الحقيقية
 بناء على أن ماهية
 الثلاث في الجرد
 الذهبية أعم من الماضي
 وانكا بحسب الخارج
 على وزن فعل يحمل
 أن يريد وزن ظاهره
 إياه من المماثلة
 فهو مصدر مضاف
 لمفعوله أو المفعول
 أي يشكّل موزون
 بفعل لأن الفتحة
 لا تكون الأمفوحة
 فيه دليل على أن
 الفعل المبني للمفعول
 مفعول لا من الأصل
 الذي كلامه فيه
 والمراد بكون الحرف
 مفتوحاً فتح الفم
 عند النطق به
 وعلى هذا قياس
 في الضوم والكور
 والمطبق والسعل
 على سناد المشق
 فيها إلى ضمير
 الحرف سناد مجازي
 من سناد الفعل
 والظرف المجازي
 لما لا بد إياه
 لرفضهم أي تركهم
 الابتداء بالساكن
 أي ابتداء الكلمة
 بالحرف الساكن
 أي جعل الساكن
 بذاتها والابتداء
 به بهذا المعنى
 فكن بالاتفاق
 وإن رفضوه
 ولا مكانة غير
 الرفض وهو
 الترتيب الذي
 يشترط فيه
 كما قال السبكي
 شرح

المرافق امكان الضدين فان استحالوا واحدهما فلا يسمى
 عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالابتداء بال
 النافذ به والخلاف في استحالة امكانه شهر في علم
 الحكمة وغيرها وان المغير بالرفض اشارة الى اختيار
 امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يتلوه
 هو ومن المستلزم ان يكون له بالمعنى الاول لا مكان بدا الكلمة بالساكن
 شانه في فعل الفعل ويبدأ اللفظ بما قبله موصولاً به فامله منصف
 انهم لا يرفضوا الفاعل **وكون الفتحه نجف** اي من الضمة والكسرة لان في الضمة
 اللفظ تانسب اعمال **عصلي** الفم وفي الكسرة اعمال السلي ولا اعمال
 من شأنها ان لا يفتش منها في الفتحه **واللام** يصح فيها عطفاً على الفاء
 من عمل اللوم والفتحة والرفع على الاستيفان **مفروحة** فتحة تارة الافتاشي
 بام **سند** نحو في فصل امثلة نصريف الافعال
 من قولنا على الفتح الى اخره **واما ما جاء** هو اشارة
 الى سوال وارد على قوله والعين لا تكون الا متحركة فلا
 خصصه بقوله **بفتح الفاء** وسواء **مع كون العين**
 ولو قصد ابراده على قوله ولا يخالو الى اخره لراد على
 قوله ما سبق وكسر **افعال** اي مخرج **عن الال**
 اي الجهة الاصلية الى الجهة المذكورة **كضرب**
 اي نوع من **الحقة** اي التخفيف للعين بتسكينها اما
 بحرف

فان المستلزم عدم جعلها
 بالمعنى الاول لان قوله
 هو ومن المستلزم ان يكون له
 شانه في فعل الفعل ويبدأ
 انهم لا يرفضوا الفاعل
 اللفظ تانسب اعمال
 من شأنها ان لا يفتش
 من عمل اللوم والفتحة
 بام

بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفاء بعد حذف
 حركتها **وفيه** اي في نعم وشهد **كسر الفاء** **مع كون**
العين لنقل كسرة العين الى الفاء **وكسرها** **لكون**
 حرف الحلق ثوباً يستبع ما قبله **وفتح الفاء** **مع كون**
العين **للحقة** **وهذا** اي اللغات الاربع **او فاعل**
 هو زيادة بيان والافتقد علم من قوله وفيه اربع لغات
 ولو عطفه بالواو كان **وضع** **فعل** بفتح الفاء واما اللام
 فلاك فتحها تنبهاً للفعل وجربها تنبهاً للاسم واحترز
 به عن مضموم الفاء ومكسورها فان عينه ان بفت فانه
 كفتح ويل في الاسماء ويلزاي **ضخم** في الصفات
 فالان الحجب والاثالث لها جازا ساكنها والاصل
 فقط والاف لا يجوز غير الاصل كطود **وعب** **مكسور**
العين يجوز في مكسور العين نعت لواحد من اسم
 او فعل او لفعل بناء على ان اضافته معقوبه اذ
 المقصود به الاستمرار المقيد للثبوت والنصب
 حالاً من فعل واحترز عن مضمومها كقصد فلا
 يجوز فيه مع الاصل الا ساكنها وعن مفتوحها
 كطير وساكنها كصعب فالجوز فيها الى الابد
وعينه من اقامه الظاهر مقام الضمير **حرف**

فان المستلزم عدم جعلها
 بالمعنى الاول لان قوله
 هو ومن المستلزم ان يكون له
 شانه في فعل الفعل ويبدأ
 انهم لا يرفضوا الفاعل
 اللفظ تانسب اعمال

من شأنها ان لا يفتش
 من عمل اللوم والفتحة
 بام

فان المستلزم عدم جعلها
 بالمعنى الاول لان قوله
 هو ومن المستلزم ان يكون له
 شانه في فعل الفعل ويبدأ
 انهم لا يرفضوا الفاعل
 اللفظ تانسب اعمال

الذي صلى الله عليه وسلم كان المراد بالنصرة الاغاثة
 المهودة وفي الاستدلال بهذه القبر على كونه معنى النصرة
 الاغاثة نظرا لان كون الرزق بفتح الراء نصرا منه على انه اغاثة
 جزئية اسمعنا في الكلي متوقف على ان مفهوم النصرة
 مطلق الاغاثة فلوانت هذا التوقف بتلك
 الموقف لزوم الدور ولو عطف قال ابو عبيد بالرو
 على ما قبله كما في بعض النسخ ليس من هذا **اي**
 فتلا مفعول وكذا عطف بيان او بدل او مثالا
 وكذا مفعول به فان قلت المثال كلاما شبه
 مضروب به بمورده وكذا كتابة عن مركب نارة
 كافي وضرب لنا مثالا ومن مفرده اخرى كافي وضرب
 امه مثالا قريبة وفي هذا القسم لا يصح جعل كذا
 بيانا ولا دلا ولا جعل نارا حركات بطلان التل
 نارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به هو
 المراد به في نحو هذا التركيب **اذا كان عين فعلاه**
 وهو الماضي ولو اسقط فعل من البين كان اظهر لقوام
حرف **اذا** الاظهر فحاه على المفعولية والتاقل
 فتح العين اذا المراد به ان التل الناشئ من حرف
 الحلق تعادله **فحة العين** كما هو المؤدى بهذا الاعراب
 ويرى

وليس المراد ان خفة الفتحة تعادها ثقل حرف الحلق
 كما هو مؤدى عكسه بشهادة اللفظ السليم **وما**
اشبه ذلك مشغى عنه بقوله بمثل انه **يجي**
على يفعل اذا وحده **الشرط** يعني وهذا المفعول
 فضبه مشروطة غير مفيدة بضرورية ولا امر مقتضى
 انها مشروطة انتفاء الفتح عند انتفاء الشرط لان
 تأثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله **ففي**
انتفاء الشرط لا يكون على يفعل بالفتح ومقتضى انها
 غير مفيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز
 لا واجب كما اشار اليه بقوله **لانه** بكون الهمزة
 عطفا على انه **اذا لا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط**
 الشرط ما يلزم من عدمه المعدم ولا يلزم من وجوده
 وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود
 ومن عدمه العدم لذاته لم الشرط اما عقلي كالحاجة
 للعلم واما عاد ككسب السلم لصعود السطح واما
 شرعي كالطهارة لصحة الصلاة وكل منها ينطبق
 على حد الشرط المذكور واما الشرط الغوي وهو
 مدخول ان واخوانه فالمحققون على انه ملزم بحجز
 لازم او سبب والحجز سبب فوجوده ملزم

الشرط لا يكون على يفعل بالفتح

ما يلزم من وجود الشرط

لوجوده استلزاما لذاته لاقتضائه لباة اقتضائه
 او جعلها وتخلفه عنه انما هو لاقتضاؤه شرطه او جود
 مانع اذا تقرر هذا فنقول الشارح اذ لا يلزم من
 على انحراطه في سلك الشرط وفيه ما فيه فالوجه
 ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله
 محيى الذى هو معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لانه
 في الوجود للشرط المذكور وان تخلف المحيى
 فان قلت لادعى الانا ولي محيى يصح كما قلت اذ بقائه
 ظاهر من لزوم مجيئه مفتوحا عند
 وجود شرطه لا بنا في محيى فرد
 من المضارع المذكور على غير الفتح لان المحكوم في القضية
 المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع بفعل من غير
 بيان كية افراده فربى مهلة وهى في قوة الحملية الوجه
 الذى حكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضع
 فالسالية الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه
 فيها هو كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اشم من
 مضارع نعم الصالح فقد بين انها طلبة الافراد
 فهي كلية موجبة فالسالية الجزئية تناقضها
 فاشمل وهى **حروف الحلق** الامم للعهد الذكري

افهم من العطف ان
 الشرط اللغوي لغوي
 الشرط باعتبار
 ان غنى السنية
 بعد ثبوت السنية
 فراجعوا في اول كلامهم
 المحل المنطوق به
 من الشرط كما في المحل
 في حاشية وادركت
 محمول من التعميم
 الترجمة المذكورة
 بشر ذلك بتعام

ادراك

اذ المركب الاضافى اذكر وفصل الاشارة الان
 الثانى هو الاول محيى بالامر في المضاف اليه كقولك
 عند ثلاثة اواب فبعت ثلاثة الاثواب اى الحروف
 المتقدمة ذكرها التى تقع العين لوقوع احداهما عنها ولا
ما ستة باسقاط الالف اذ هى لا تكون الا منقلة
 فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سببه الشارح عليه
 فليس لكصر في السنية اعتبارا لمذهب الجليل من ان
 حروف الحلق مطلقا ستة كاتوهم **حرف ساكن**
 وفرايقا وشهد بشهد ونكة بنكة ونف غير منع
يمنع ويجدد ويخرج ويخرج ويخرج ويخرج
 ويقت يفت ومضع بمضع **لان مخرجها** هو مصدر
 مبيى اى مخرجها من **افى حلق** ويحوز كونه اسم مكان
 المخرج ومن النى **بعد** للبعوض **نزلها** اما
 معطوف على الظرف فتقدم حقيقى فالمعطوف عليه ايضا
 فالمعطوف اما مفعول لمذكر محذوف **والوفى**
على **الزيب** والاولى على هذا الزيب الذى
 هو وصف الحروف لا الترتيب الذى هو وصف الذكري
 هو كون مخرج التالى اعلى من مخرج المتأخر وهذا المذكور
 لا يصدق فى اى محل من الحلق يكون مخرج كل منهما والمذكور

روى صاحب
 من ان
 من ان
 من ان

باب الاصل والاختلاف

باب الاصل والاختلاف
 من ان
 من ان
 من ان

في كلامهم ان الاولين من الافصى والاطول
من الوسط والآخرين من الاخر **استشعر اعراضا**
من الشعور اي الاذراك فاستفعل اما الالطلب
لانه طلب من نفسه ان يشعر باعراض واما بمعنى
فعل وهو شعر وان كان شعرا نابتعا بالبار **القياس**
هو عند الناطقة قول مولف من قصا ما منى سلمت
لزم عنها لاذ انها قول اخر وعند الفقهاء الخاف
مجهول معلوم لاشتراكها في عملة حكمه وعند اهل
العربية القاعدة وهي هنا قولهم يحي مضارع فعل
للاخره فان قلت مستندة الى مخالفة فرع عن
وجود قياس صحيح اي قاعدة تخالفه ووجود القياس
فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو
متف اذ باق من افراده مخالف له في حكمه فلا قياس
صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح متوقف على
اندراج غالب الافراد لا جميعها فالتقياس صحيح **ولا**
يعنده من الاعتماد افعال من العدم معقو المبالاة
فعدى بالياء **ولا يرد قصدا** هو ابداء صورة وعبدتها
الحكم بدون علمه التي نزعها الاستدلال وقدم ان
المشرع على اللغوى عملة لجزائه وهو الفصح ولا يخفى ان هذا
على

عكس ما عرف به اهل الاصول والحد من انه ثبوت الوصف
المدعى عملة في صورة بدون الحكم وعطف كلامها لا يعتد
به ولا يورد بالقانونية على ما قبله **لانا في روقه**
كلام فصيح لانه سبق الى بعض الارباع كما في المطول من انه
لا يتخلو الكلام المشتمل على كلمة غير فصيح من الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
وايد بعضهم بان انتفاء وصف الخرج كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل لانه كما قال في المطول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة من تعريف
فصاحة الكلام حيث فالوا فصاحة **الكلام** لا يخرج
من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحة
الكلمات خلوص كل منها من تناثر الحروف والقرابة ومحا
القياس فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيح
عن الفصاحة وفصاحة الكلام جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع المفرد غير عربي
في الكلام العربي فاسد لوجوه منها انه لم يشترط في
الكلام العربي ان تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في
فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيح بل لما اشار
اليه بقوله **فانهما** **قالوا** **الشاذ** على ثلاثة اقسام **فسم**

لعدم ما يجاب به القسم **لكن** استدراك على ما قد فهم
 ما جواب الشرط المحذوف وهو فاللام الف للزوم
الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه لكون الفتح
 لاجلها لا بدليل قوله انفا فلو كان الفتح لاجلها لا يجوز
 اذا لا زمر له جواز الدور لاحصولة وذلك **لان جوب**
الالف في باب ليس اصل موقوف على الفتح بل عارض
 في العين لان باي واذا تقرر ان وجود الف موقوف
 على الفتح فلو كان الفتح بسببها موقوفا عليها **لزم**
الدور الصريح وهو الدور بمرتبة لتوقف الفتح عليها
 كما فرض وتوقفها عليه كما حققنا لكن **اللازم**
 وهو الدور بحال اذا التوقف عليه مقدم على التوقف
 فيؤدي الى تقدم الشيء على نفسه فاللزوم وهو كون الفتح
 لاجلها كذلك وقد يجاب انه دور معي لان توقف
 وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو
 جائز لانه لا يؤدي الى ما ذكر وقد اوما الجاز بذكر
 الى هذا الجواب بقوله كأنهم لما علموا ان الياء تنقلب
 الفاعل على تقدير فتح العين سوغوا فتحها ان يكون مبتدئا
 مع حرف الحاق وربما يجب ايضا بان الشرط وجود
 حرف الحاق في الماضي وهو غير موقوف على الفتح في الماضي

اي يؤدي لانضم اليه
 نفسه
 اعاد اللف مرة

وكون الالف الثقيلة عينا او لا ما نقلوا في
فهو مفتوح العين في الاصل جملة معطوفة
 على التهمة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية والقدير
 لكن الدور بحال فكون الفتح بسببها كذلك **بفتح العين**
لاجله ان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الحاق
 جملة للفتحة وقوله فيما مر اذا لا يلزم من وجود الشرط وجود
 الشروط يقتضي انه شرط قلت قد سفت اشارة
 الى ما عبادته التابعة من الواحدة فهذه جارئة على
 الصواب **والفصح الكسر** اي اللفظ المكسور والعين
 اذا فصاحة وصف للمفرد او الكلام او الشك **والا**
مكسر العين ان قلت لو قال الاصل ولم يفل الفصح
 كما في الذي قبله قلت لان الفتح في يفتح في المضارع
 فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا بدون شرطه فالكسر
 فيه هو الفصح الموافق للقياس والاستعمال الشائع
 والفتح في يفتح في مضارع فعل مكسور العين في
 وهو ظاهر لا يجب التحول لانه تحول عن الاصل عندهم
 لعله في الخفيف **فعل** اي كسر العين **وهذا** اي
 قلب كسر العين فتحه واللام الف **قياس**
 بفتح ان يكون بمعنى قياسي وهذا ثبت فيما لم يسمع

ان الالف الثقيلة لا تكون
 عينا ولا جملة
 عن الالف الكسرة
 على قول من يفتح
 وهو قوله
 على غير القياس
 الكسرة
 وهو مدحها
 في في الرصد والاستعمال

فيه بالقياس الى ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة
 رسمت قياسا لانها كبرى القياس المؤلف من مقدمتين
 فهي اعظم جزئية من تسمية الجزء الاعظم باسم الكل
 كالبقال مثالا في عينة مكسورة ولامه باء وكل
 عين مكسورة ولامه هي باء وتقلب كسره فتحه واللام
 القافية في قلب كسره فتحه ولامه الفاكهات
 ركن **ركن** اي واما فتحها اذ تدخل الناقبت
 لا يصدر الا على فتحها لا عليها **فن تدخل اللغتين**
 اي دخول كل من اللغتين على الاخرى بدخول ما صحت
 احدها على مضارع الاخرى والعكس فاشتركتا في
 الدخول فصم الفصح بالتدخل **اعني انه** اي المذكور
 الذي هو ركن ركن لا يفسد الفتح فيها اوبه وقوله
جاء يعني ايضا من **الاول** من الحاق الاول فانها **جاءت**
بكر العين فيها وجوابا في بعض وهو ثمانية ومق
 ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق
 وورم وورم الى اخره اكثر من السن وجواز ان البعض
 وهو سبعة حبس ونعم رئيس من البؤس وينس
 من الباس وينس من البس وغيره وجوز بالمهولة اذ الذهب
 غضبا ووله ووله اذ اشتد فزعده فيجوز في مضارعها

قوله في اول وقوله
 عما منه انما ان قام
 للمضارع المراد

الظلامه الافعال
 وشرحها وضبط هذه
 الافعال

كسره عينه وفتحها وزيد وزع بالشئ او ولغ به ووعم
 الذي منه عم صاحرا **ومن** بكر الميم فنقول اليها
 من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وانما مثل بالسند
 التاء لظهور الكسوفه دون عين **لان هذا الباب**
 وهو فعل بفعل يضم العين **موضع للمصفات**
 جمع الصفة اي المعنى القائم بالذات اللازمة للذات
 الموصوفة اي الدائمة القاء لقيام بها لعلاقة تقتضيها
فاحتجب المصارع فان قلت كون الصفة لازمة
 قلت اما التحدد فلا ينافي الزوم اي السدوم بانه
 الدلالة عليها بالفعل الدال على تحدد معناه اي حصوله
 شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده بعد العدم وقيل
 الجملة الاسمية دالة على الدوام المقابل لحدوث والشيء
 المقابل للتحدد اذ الدوام صادق بتعاقب الامثلة
 واما الحدوث اي حدوث اللازم للزوم فانها **الزوم**
 المطلق اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم
 لا مطلق اللازم الصادق بعد الوجود وهو المراد هنا
 ولزوم الوجود هو الاول **الانضمام الثنائيات**
 وفي انضمامها تالازمها حال النطق وبه صم انضمام
 المعين بالضم وبه حصلت المناسبة بين الالفاظ

ثاني
 في الزوم المطلق

ومعانيها **ويكون** أي وزن فاعل **لافعال** جمع فاعل
 بالمعنى النحوي أي الافعال الدالة على **الطبايع** جمع طبيعة
 فالصفة المطولة في الغرأير جمع غريرة وهي الطبيعة وفنوت
 بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها
 احقاق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من
 فالالسوف في حاشيته غير رؤية الا ان الاعتبار مدخل في الحان والغريق
 مع المطول قوله فانه التي وتلك الغرأير قتل الكرم والقدرة والحكمة ومقابلاتها
 اولية بدو اسطره وتلك الغرأير قتل الكرم والقدرة والحكمة ومقابلاتها
 كالا غطاء للكرم والفتح غرأير انتهى وقد ضربت الملكة ايضا فيه بانها الهبة
 والكره شئ من الغرأير فلهذا الراسخة في النفس فقوله هنا **كالحسن** تمثيل
 ان فاسم
 كانه ذلك ان للطبايع لاافعالها والمراد به الحسن النفس الصادر
 بحسن الصور بسطية عنه الحسن الصور الذي هو الحلقة التي هي مجموع الشكل
 بنفسم
 واللون وقوله **ومحورها** الضمير للطبايع لادخال الملكات
 فيما سوي المطول انهم الحلقة المذكورة بكفة وما اجري مجريها
 قوله الحنفية لا يصفون وما ذكره هنا هو قول المرادى ولا يرد الالمعنى
 او لا يستعمل ولا يرد به من هو فالمراد به نحو كرم ولو لم او بطوع
 بكفة وخطيب او شبهه نحو جيب شبهه نجيب
 ولا يكون الا لثنا وهذا انما هو قول المرادى ولا
 بنعنى الاستغناء يخرجكم الدار ونحو قول
 على ان بشر قد طلع اليمن اي وسيعكم وبلغ والابحور
 في قوله

في قوله فانه التي
 الازمنة الثلاثة هذه
 النحوي

فالسوف في حاشيته
 مع المطول قوله فانه التي
 اولية بدو اسطره

كانه ذلك ان
 بحسن الصور بسطية عنه

بنفسم
 فيما سوي المطول انهم

قوله الحنفية لا يصفون
 او لا يستعمل ولا يرد به

بكفة وخطيب او شبهه
 بنعنى الاستغناء يخرجكم

نحو سدنه والاصل سودته بفتح العين حرا الى فعل بضمها
 للاول اثنان العين واو نقلت الضمة الى الفاء عند حذف
 العين **والا** الرباعي المحرور هذا هو القسم النحوي والساد
 من الاقسام الثمانية المقدمة قدما هنا على المزيد
 الثاني لمحررها **فهو فعل مقتضاه** انحصار الرباعي
 المحرور في فعل ولا يصح لانه يقتض بفعلا للمفعول
 وفعل امر كجرح لان كلالها مجرد اذ يصدق عليه
 حد الجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيره
 والثاني اصل ايضا بنفسه ما خوذ من المصدر كالماضي
 عند الصويت وفيما ك مرادة الجرد المنحصر هو
 الاصل فقط والاول فرع عن المعنى الفاعل عند كثر البعث
 والثاني مقطع من المضارع عند الكونيت ولو قال اما
 الرباعي الجرد فالمراد من ماضيه فعل المكاب
 احسن كدحرج دخول الكاف سرعه اما ارادة القطر
 فهو اسم راما اقامة القول مقام القول المحذوف **جرح**
ودحرجا لادخلها في المثال فذكرها لافادة ان
 فعل مصدره على فعالة وفعالا لا فالاولا فباع
 والثاني سماعي **لان الفعل الماضي** شروع
 في الاستدراك على انحصار الرباعي المحرور في فعل

نحو سدنه والاصل
 للاول اثنان العين

العين والارباعي
 من الاقسام الثمانية

الثاني لمحررها
 المحرور في فعل ولا

وفعل امر كجرح لان
 حد الجرد المتقدم مع

والثاني سماعي لان
 في الاستدراك على ان

في قوله فانه التي
 الازمنة الثلاثة هذه
 النحوي
 فالسوف في حاشيته
 مع المطول قوله فانه التي
 اولية بدو اسطره
 كالا غطاء للكرم
 والكره شئ من الغرأير
 ان فاسم
 كانه ذلك ان
 بحسن الصور بسطية عنه
 بنفسم
 فيما سوي المطول انهم
 قوله الحنفية لا يصفون
 او لا يستعمل ولا يرد به
 بكفة وخطيب او شبهه
 بنعنى الاستغناء يخرجكم

فهاستدلال غير تام لما علت ان الرباعي صادر على الامر
 والمبنى للمفعول على المدرج ومراده بالماضي المحرر فقط لا
 مطلقا ولا تقتضى نحو انطلق **لا يكون اوله واخوه الا**
مضوجين واما بخبرهم وشهد تقدم جوابه ونحو
 ضربوا وضرب فيسيان الاستثارة **فلا يمكن سكون**
اللام الاولى في تعريفه بالفاء على وجوب فتح الطرفين
 نظرا ان تعريفه انما هو على وجوب سكون الآخر عند اتصال
 الضمير المتقدم ذكره وتعيينه في سكون اللام
 الاولى بعدم الامكان يقتضي عدم امكان اللزوم
 وهو انشاء الساكنين وهو احد القولتين فيه
 وثانيها امكانه لكنه مرفوض لقوله **فحركاتها** اي للعلامة
 المذكورة في قوله **لحقها** علامة للفتح بخصوصه وثابت
 الضمير بناو بل الفتح بالصحة **لان** الضمير للثان وثابته
 لكون ضمير القصة اجري على الفاعل من جملة بعده
 اذا اشتملت على مؤنث غير فضلة فالجواب هو الثاني
 لقوله تعالى فانها لا تعي الابصار **لحقها الكلام**
 هذه العلامة انما تحققت بعد سكون العين اذ لو كانت
 لا شئت والمطلوب انما هو العلامة لحالة اللواضع
 على السكون لان يقال انما علام غائبة وهو معلولة

فان
 بالفاء
 على ان
 بالفاء
 بعض
 ان
 والذ
 راي
 التسخ
 الصم
 ولا
 بال
 بال
 خ
 قائم

ثم ان
 لا
 بعض
 بفتحة
 بفتحة
 بفتحة
 بفتحة

خارجا

خارجا علة ذهنا كما مر **ولمحو** بر اي بالرباعي
 المحرر نحو **جورب** رند عمر اي اليه الجورب وهو معد
 فان قلت اللاحاق فرع عن زيادة الواو فيه العلم بها
 فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت لما اشغله
 العرب على سن لغتهم اعطته حكم نظيره من جواهر
 وكثر ونحوها مما زيدت فيه الواو فكانه من الجرب
وسطر من الطر بالسكون وهو الشق قال في الصحاح
 وبطرت الشيء ابطره بطرا شققه ومنه سمي اليطار
 انتهى **ورهبوك** بالراء الهاء واخوه كما
 في الصحاح من الرجل يرهوك كانه يهوج في مشيه
 انتهى فزهوك منعد الى واحد وفي نسخة وهول من طروا
 وما ادرى ما وجه زيادة الواو فيه وان صرح بها بعضهم
 الا انه قبل دل الاشتقاق في جوهه ونحوه على زيادة الفتح
 ما لم يدلك فيه عليه فلذا قالوا اذا صاحب ثلاثة حروف
 فصاعدة غير مصدرة كانت زائدة **وشرف**
 زيد الزرع قطع شرافه وهو ورد اذا الكز وطالك
 حتى يخاف فساد فهور من الشرف اي العلو والباله
 راندة **ودليل الا ان** **انحاء الصدر**
 ان قلت اللاحاق هو جعل المصدرين على زيادة واو

فان قلت
 بالفاء
 على ان
 بالفاء
 بعض
 ان
 والذ
 راي
 التسخ
 الصم
 ولا
 بال
 بال
 خ
 قائم

٨٥ فكيف يكون اتحاد المصدرين دليل الالحاق الذي هو
 الدليل على اتحاد المصدرين ^{في قوله تعالى ان الله يجمع}
 الكلمة من باب غير بابها الاصل واتحاد المصدرين معاير له
 لازم له واللازم يفيح ان يكون دليلا على التزوير واعلم
 انه لا بد في صحة استناد الاتحاد الى المصدرين الذي هو
 مشق من تقدير محذوف هو تميز او مضاف وهي في
 الحقيقة موصوف الاتحاد والاصل اتحاد المصدرين
 رتبة واتحاد رتبة المصدرين **فهر على شانه انما**
 لو اسقط على كان اخصر واظهر **لان الزائدة مشق**
 من زاد الا لزم **لنا لا** تغيب المحذوف اي ولا يزداد اكثر من
لزم منية اي فضيلة والوارد بها كثرة الفزع وهي
 الحروف الزائدة على الاصل وهي الحروف الاصلية الا

في قوله تعالى ان الله يجمع
 للضعيف والالحاق

من حروف التوניה الا في الالحاق والضعيف
 اعلم ان اصل هذا التركيب لا يكون في حالة من الاحوال
 من شئ من الحروف الا من حروف التوניה الا في الالحاق
 والضعيف والاستثناء الاول من الخبر المقدور
 من محورها والاستثناء بهذا الطريق من مصدر المحذوف
 على صفة الذي هو في قوة حكم ثابته للحروف
 الزائدة احدها ايجاب وثبات كونها من الحروف
 المذكورة

في قوله تعالى ان الله يجمع
 لضعيف التونية كان حرف
 من شئ من الحروف

اي يكون الذي من حروف
 التونية المحذوف

٨٦ المذكورة والاخر سلب وهو نفي كونها من غيرها فكانه قبل
 الحروف الزائدة في كل حال تكون من حروف التونية
 ولا تكون في حالة من غيرها والاستثناء الثاني من في
 ومحورها بامبار الحكم السلي التقدّم فكانه قبل الحروف
 الزائدة لا تكون في حالة من الاحوال من غير حروف التونية
 الا في الالحاق والضعيف وفسر على هذا نحو مثل
 قوله تعالى ولا يجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
 الا الذين ظلموا منهم فانه الضمير لك **اي حروف**
 موصولة كان النامة كقطع وجلب ومرس وضح
 ومرس وضح **ما كان ماضيه** كان زائدا
 للفصل بين التثنية ولو حذف ماضيه كان اخصر
على اربعة احرف فيه نظر النظر اذ يخرج منه بهذا
 امر التاوي المجرد كاقول واضرب واذهب والمضارع
 منه كيقول ويضرب ويذهب مع انها من القسم الاول
 قطعاً ويدخل مضارع فاعل كيقال لان ماضيه على
 اربعة وليس منه **وهو ما كان الزائد** الضمير عائد
 على ما كان وهذا الترفيع شاملا لما قبله لما قبله ما
 تقدم انه يخرج من الاول واخرجه ما تقدم انه يدخل فيه
وهو المقدي هو افعال معنى الفعل لا مفعول لا يصل

في قوله تعالى ان الله يجمع
 لضعيف التونية كان حرف
 من شئ من الحروف

اليه الفعل بدون الحرف المعدي كقولك انبت زيدا
 اي اوصلت الذهاب الذي هو معنى ذهب الى ذهاب
 سيرة اي قد ذهب **غال** منصوب على انه صفة لظن
 الاستقراء في الغديّة اي هو كايّن الغديّة زمانا **غال**
 على سائر الازمنة والمصدر والاستقراء اي كونا **غال**
 واما على ان حال من الغديّة متاويل **الايصال** **مخر**
الزمنة ان قلت جعلتها لا لغديّة يفضي ان
 المراد به صيرته كبريا كما هو المراد به انما هو وصلت
 المعرفة اليه قلت لعل كرم المحرير دارة بمعنى الجود
 النفس وتعدبه صيرته كبريا اي جوادا ودارة بمعنى
 تناول المعروف وهذا لم يشغل وتعدبه كما وصلت
 المعروف اليه اي صيرته اخذاله وهذا هو الشايع
 في الاستعمال **الما اشتق منه الفعل**
 ان قلت قد مر ان الذي اشتق منه الفعل هو المصدر
 واشتقاق اعدوا صبح من العدة والصبح ولما بصدر
 بل الاول اسم دار معروف والثاني هو اسروفت
 وهو ابتداء الفارق لعل المراد هنا بالاشتقاق
 الاخذ وهو اوسع دارة من الاشتقاق ويحققه
 نحو قولنا اوراق الشجر ايقال ان الفعل مشتق مما ذكر
 الهم

٨٨
 بواسطة اشتقاق المصدر الذي هو اصله منه اي اخذ
 منه وهو قريب من الاول **ووجود النسخ**
 من اضافة المصدر للمفعول اذا المراد بالوجود العلم على
صفته في الخارج بردي اي لوجود الشيء على وجهه
 ان الفاعل والمفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل
 ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل
 الفعل لازما نحو انخله اي وجدته بخار وفي معنى المفعول
 ان كان منعديا نحو احدثه اي وجدته نحو **اخرت**
بحجته اي لبته ومنه حروف المعجم اي الخط المزال
 بحجته بالنظر **والزيادة في المعنى** المدلول عليه اصل
 الفعل بناء على ان الزيادة في تتبعها زيادة المعنى غالبا نحو
شغلة واستغلة فالامثلة المدلول عليه شغل
 دون الامثلة المدلول عليه يشغل **واعلم** انما عبر
 بهذه الصفة اشارة الى الاهتمام والقابل الى
 بعدها لاجتماعه الى تنبيه لغرضه ومخالفته
 للقال على اقل من كونها لغديّة الفاصر قد
ينقل اي فعل المحرر **فيصير** اي افعل المفعول
 اليه **قالب** اي فاستقل على وجهه ومنه ان
 ينشئ مكيما على وجهه والنصيح بقوله بعد على وجهه

وانما
 والاعمال
 والاعمال
 والاعمال

نوضع والظهار لبتاعة هذه الحالة **وعرضه اي انهم**
 احراز ان عرض العود على الالاء والسف على الريح اي وضع
 على العرض **ولا ثالث لها** ان قلت انتفاء غيرها
 يقتضي ان يقول اولاً وذلك هو اك واعرض لآخر
 اك واعرض فلت القضية المثل لها مفهومها
 كلى مفعول شي افراد ذهنية منتشرة والتشابه بكل
 منها وان يوجد منها في الحجاج او وجد عدد محصور **فما**
سمع ان اراد الزور في فم سمعته فناء للمفعول فالا
 اعراض وان اراد فم سمعته الناس فالحصر ممنوع
 فقد قال الزمخشري يجعل اك مطاوع كنه يقال
 كنه فاك من الغريب والشواد ونحوه قشعت الريح
 السحاب فاشع وما هو كذلك ولا تني من بيا فعل
 مطاوع ولا يقتضيه هذه الاحالة كتاب سيبويه
 واما الباب من باب انقصوا الامر ومعناه دخل في الك
 وصار ذاك وكذلك اشع السحاب دخل في القشع
 ومطاوع كب وقشع انك وانقص انتهى وبهذا
 ظهر اني امتني عليه الشارح نظر لا ينفخ **نخرج**
تفريحا اصله تفريحا للوحوب اشتغال المصدر
 على حرف فعه ثم ابدلت الراء الثانية من جنس حركه
 ما قبلها

والظاهر ان العرض
 والظاهر ان العرض
 والظاهر ان العرض
 والظاهر ان العرض

ما قبلها **والاول** على تقدير همزة الاستفهام او **الثانية**
 او ثالثة عن امر المعادلة وهو عاقبه من تغيل الاصل الخلف
 في الزائد المجاب من اجل الاستفهامية **لان حكم بزيادة**
الساكن اولى للمنته من قبل الزائد كونه رافعا
 بالقبول من الحكم بزيادة **من المتحرك** لما فيه من كثر
 الزائد بكونه حرفا وحركة فان قلت القول بحكم بزيادة الحكم
 الساكن لا اولوية كالف الشارح قلت
 اولوية لا اولية عليه فهو ارجح من مقابله والمصير
 الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والبار كافي
 مقابله كان اخصر واظهر **والوجه** انه هو زيادة
 الساكن وزيادة المتحرك لا الحكان اذ الحكم جزم بالزائد
 بعينه ولا معنى لكون الجزمين جازين عنده اذ المراد بقوله
جازيا محتملان لتكافي الدلائل فان قلت سبويه
 هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلفت قلت
 لان قاعدهم تضمن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد
 اختلاف الاقوال المشار اليه باختلاف فلو قصد
 الإشارة اليه اقال هو الاول او الثانية او هما جائزان
وهو للكثرة في الفعل هو قاعدة ان الفعل كثير
 في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته



فيصح مع اتحاد الفاعل **نحو حولت وطوفت**
أوفي الفاعل هو اعادة ان الفاعل من حيث تعلق
 به كثير في نفسه ولزمه كثرة الفعل المتعلق به **نحو**
موت **الابن أوفي المفعول** هو اعادة ان المفعول
 الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه ولزمه كثرة
 الفعل الواقع عليه لا كثرة الفاعل **نحو علققت الابرار**
 لا يصح هذا الاعتبار غلقت الباب وقطعت
 الثوب ففي كثرة غلق الباب الواحد وقطعت الثوب
 بالتشديد بالاعتبار الاول كما يدل له ما في
 شرح المفضل **ولنسبة المفعول** يمكن ان يقال في
 نحو فسقته انه للتفدية اي جعله قاسفا والجعل
 بالقول والاعتقاد او الفعل **أولفن ذللت**
 كالصدرورة في عجزت المرأة وثبت والوجه في
 كون الرجل وشرق وغرب **ومن قال كذب كذابا**
 اي ومن حافظ على بقاء حروف الفعل على
 هئائلا في المصدر فقال كذابا مسدوا بكاف متحركة
 ثم بدل الباء مدغمة او لاها كما الامر في الفعل لا تكذبا
قال في مصدر **فألفنا** لا يقبل الالف باء ضرورة
 امتناع المطلق بها بعد الكسر لا فثا لا لكن قال
 بجاء

الحار رد كجاء في فعال فائلكه فثا لا ومن ثم قالوا
 ان فثا لا فرع فثا لا من حيث كان جارا على الفعل
 قلت الالف ياء لا لكسار ما قبلها انتهى
 وظاهر الشرح ان فعلا صيغة اصلية **وبهوى**
ما ربه مرأ **وفائلكه** فثا لا يعني يشد بدل الالف
 والنا المدغم ثان بدلان من الالف المتقلبة عن الالف
 الفاعل على كس وبنار في دفار **وهو** اي فاعل
نأيسه اي وضعه على اساس **على ان كره** اي الحد
 المدلول عليه بحره **بصاحبه** اي فيه ما فعل الضا
 به اي الحديث الذي اوجده الصاحب فيه فالفعل
 هو الايجاد والمفعول هو الاثر الذي هو الحوكة والكون
 ف لا يرد عليه الزام اتحاد الفعل والمفعول **اي للتكثير**
 لا يصح ان يكون للتكثير تفسير المعنى فعل الوجود الا انه فيه
 وان يكون مع اي بدل لا من معنى فعل الوجود اي المانعة
 من حلول محل المبدل منه فالوجه ان اي داخل على
 يكون مقدرة وهي معمولها مفسرة ليكون اولى
 ومعمولا او يكون للتكثير تفسير القول بمعنى فعلا
 وفي ضيغة اشارة الى ان التكثير اصل معاني فعل
نحوضا عنه ومنقعه بمعنى كثرت من ضعفه

فتح الصاد مصدر اي تكويه فهو للتكرير في الفعل
 وتضمنه ان تكرير الشيء مرة واحدة لا يستعمل فيه
 فيه ضعف شديد بل ضعف مخففا او اضعف
 والمراد بالتكرير هنا غير التكرير من الكثرة المقابلة
 للوحدة فان الاول مستفاد من الهيئة والثاني
 من المادة **نحو عافا الله واعفاك** اعفاك
 للغة اي جعلك عافيا اي كثير القوة من
 عفي الشيء كثر ومنه حتى عفو الامن عفي معنى درس
وسافر وسفر اي خرج مسافرا وفي اثنان
 هذا المعنى لفاعل بالتاليين نظرا للدفع في الاول
 من الله على بعض الناس وعادة جارية بمقابلته
 يدفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
 فلم يخرج عن معناه الاصل وسفر في المثال الثاني
 يمكن ان يكون معنى السفر اي الظهور كما صح
 في الصحاح بان ذلك مصدره ولا يضر نصريحه
 فيه بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك
 في الظهور حيث كان **ماكا** **ما منه** **عاجمة**
احرف يفتقن نحو تكسر وتباعا عدم لئلا يسر من
 هذا القسم **وهو نوعان** تشبيه نوع وهو كل مفعول

وهو قول القائل هذا هو
 مستفاد من الاول
 وهو غير الكثرة

على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما اتفقت
 افراده في الحرف المبدوء به ثم ان اتفقت في الزائد
 الثاني فهو باب واحد بابا او ابواب ومن ثم كان النوع
 الاول وهو المبدوء بالنار بابا بان تفعل بزيادة احد
 العينين وتفاعل بزيادة الالف وفي النوع الثاني
 وهو المبدوء بالهزة ثلاثة ابواب تفعل بزيادة
 النون وتفاعل بزيادة التاء وتفاعل بزيادة احد الالف
 وقد اشار اليه ذلك بقوله **والجوع خمسة**
 فان قلت ادخال مثل كل من الابواب الخمسة كقوله
 مثل تفعل وتفاعل ومثل تفعل الخ يقتضي عدم الاعضا
 فيها وهو منافق لقوله والجوع خمسة ابواب قلت
 قد غير مرة الافراد الذهنية لا تنحصر في الافراد الحاز
 فلا منافاة **وتكرر العين** زادت تكريرا كون صالحا
 للذهاب الثلاثة المتقدمة في فعل على ان الدوق
 السليم تدرك من تكرير العين الزائدة هو الثانية
وهو لطاوعة **فعل** بتشديد العين ومطاوعة مصدر
 مضاف للفعل والاصل تفعل ففعل وفيه مجوز
 استاذ لطاوعة تفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قول
 الانزال الثامن فاعل المفعول كقول الاناء لالار

الافراد الذهنية لا تنحصر في الافراد الحاز
 فلا منافاة
 وتكرر العين
 زادت تكريرا
 كون صالحا
 للذهاب الثلاثة
 المتقدمة في فعل
 على ان الدوق
 السليم تدرك
 من تكرير العين
 الزائدة هو الثانية
 وهو لطاوعة
 فعل بتشديد
 العين ومطاوعة
 مصدر مضاف
 للفعل والاصل
 تفعل ففعل وفيه
 مجوز استاذ
 لطاوعة تفعل
 فاعل فعل اذ
 المطاوعة قول
 الانزال الثامن
 فاعل المفعول
 كقول الاناء
 لالار

٩٥
 الثاني من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك
 الاضافي قولك مثلاً كسرت فانكسر فالطواع
 اسم فاعل وهو الناصر وهو الاناء لا الانكسار
 والطواع اسم مفعول وهو المؤثر هو الاناء لا
 الكسر وهو التكسر لا الكسر الذي هو الناصر واذ
 نقر هذا علمت ان الطارعة الحارثة هي التي عرفها
 الخارج بقوله **حصول الاثر من تعلق الفعل**
المتعلق **المتعلق** **المتعلق** **المتعلق** **المتعلق**
 مثلاً والفعل المتعدي هو فعل مثلاً واد الطارعة
 الحقيقة كان التعريف فاسد لا حصول الاثر
 للمفعول ليس ثانياً من تعلق الفعل المتعدي بمفعول
 من تعلق فعل الفاعل الذي هو الابدان الصادر منه
 وتعلق وفعل مثلاً بخلاف ذلك **الحصول بحصول**
الاعلام **الاعلام** **الاعلام** **الاعلام** **الاعلام**
 منها على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان حصول
 من التعلق ليس لازماً بل هو غالب فذات تخالف
 كما في كسرت فلم ينكسر وانه فلم يعلم صريح بالاضاد
 في وعلم ادم الاسماء كلها ولا جمل كونه غالباً ينكسر
 بالاعلام بحصول الاثر بالاعلام بالناظر كقولك

٩٦
 كسرت وبما قررناه ينبغي ان يفهم **انك اذا قلت**
كسرت **فانك اصل لك التفسير** على ان الحصول غالب
 لا لازم **جانب الفعل** اي الحدث المدلول عليه بالجر
 الذي هو اصل تعلق فالمدال على الجانبية هو الهيئة في فعل
 لا المادة **نحو تجد** **جانب التجدد** وهو النوم لئلا
 وفي الصحاح تجد وتجد اي نام لئلا وهو تجد
 اي سهر وهو من الاضداد اي وهو صريح في ان التجرد
 والتجدد مشتركان بين النوم لئلا وسهر فليس تجد
 لجانبية الفعل كما هنا لكن في البصائر وغيره نحو ما في الشرح
 وفي اعراب السمين ما حاصله ان فيه غلوا فاقبل
 التجرد والنوم وقبل مشترك فان قلت لم نقل في هذا
 جانب اصل الفعل كما في الذي بعده والذي قبله قلت
 لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدر فهو بعينه اصل
 تفعل وفي غيره تفعل نفسه فالابد من ذكر اصل البص
 المعنى المقصود **ومرة بعد مرة** الاولى منصوب على
 انه مصدر مبين لعدم العامل وهو حصول وهو مفعول
 مطلق والتقدير على حصول اصل الفعل حصولاً واحداً
 بعد حصول واحد **جوعته بعد جوعته** في الصحاح
 الجوعته الحسرة **والطلب نحو تكبر** ازفت ما الفرق

بينه وبين التكلف قلت حصول اصل الفعل
 صورة في التكلف دون الطلب **وهو لما يصدق**
من اثنين قضاء ا يصدق بنحو القرب والبعد
 ولا يتعين فيه تفاعل نحو اقرب زيد عمرو وبعد
 عنه والاول قول ابن الحاجب وتفاعل المشاركة امرين
 او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثاني صريحا
 قال الجاربرد وانما قال صريحا احتراز عن فاعل ولاجل
 انه يشارك فيه امران صريحا نقص معمولا عن فاعل
 وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا
 بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبة
 الى المشترك فيه من غير قصد الى تعلقه فلذلك
 جاء الاول زيدا على الثاني بمفعول ايدا فان كان تفاعل
 من فاعل متعد الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان
 من متعد الى مفعولين كذا زيد الثوب تعدى
 الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادي
 في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب
 زيد عمرا امضارب عمرا زيدا ولا يقال ذلك في تضارب
 انتهى **وتنازع** اي وتنازعت الحديث انا وزيد
 بذلك **هذا المحذوف** قوله فيما مر لما تصد من
 اثنين

اثنين **وعلى هذا** المذكور من ان تفاعل المحذوف من
 فاعل متعد الى مفعولين يتعدى الى مفعول واحد
فمن غيره اي تفاعل المأخوذ فاعل متعد الى واحد
 فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل بموتبة **الفاعل**
المتعلق وقع المتعلق في الجاربرد المتقدم الذي
 هو اصله منكرا منصوبا كما مر والظاهر فيه انه جاء
 من الفعل وهو موافق لما سبق وما في كلام الشيخ
 فهو نعت الفاعل لوقوعه في كلام ابن الحاجب منصوبا
 حال من المنسوب اليه بقوله متعلقا احدهما بالآخر و
 راسد العلاقات الى الفاعل مجاز وحقيقة المتعلق
 فعله **بغيره** اي بغير الفاعل وهو المفعول الصالح للمشاركة
 في ضارب زيد عمرا وتنازعت الحديث **مع ان** **العبارة**
 المذكور **فعل** المتعلق بالفاعل المذكور من
 ثم كان فاعلا للاعلى المشاركة كتفاعل كذا ضارب
روضع تفاعل لنسبة اي لنسبة الفعل المتقدم
 وهو مصدر فعله التلافي لنسبة تفاعل لان قوله
 الى الاثنين **فيه** يعني ذلك لان الاشتراك
 انما هو فيه لاقى تفاعل من غير قصد **المتعلق**
 اي لذلك الفعل بغير الفاعل وهو الوجه دلالة هذا

المتعلق بالفاعل
 المتعلق بالفاعل
 المتعلق بالفاعل
 المتعلق بالفاعل

القول بان الزائد اول العين في فعل الكونه ساكن
لا يخرج هنا في الامم الاولى من فعل الكونه في الاصل
متحركا بدليل ما سبق في فعل مزانه لو اسكن لزوم النفاذ
الساكن عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول
الثالث لان مكان هذا الوجه عنده لصحة دليله وكفا
لدليل مقابله قلت لما علم ان وضعه متحرك الامم الاولى
عملا بالدليل السابق فيجب الى وجوب سكون الامم
في مماثلة نزول هذا السكون العارض لوجوبه منزلة
السكون الاصل فخرى فيه القولان المذكوران **اي**
حس الاولى ان يقول اشتدت حرته لوافق قوله
وهو للمبالغة **واختص بالالوان والعيوب**
البار الداخلة على المفصور عليه وقد مر ان ذلك
استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بها مجيء
مشدودا في غيرها كازر اللبل انتصف لاخوانهم
القمري في ضوءه لان الصور ملحق بالالوان **وهو**
طلب الفعل اي المصدر المشتق منه استقل
ومعنى ان استقل للطلب في الجارية كنية
الفعل الى فاعله لا ارادة يحصل الفعل المشتق هو
منه ذلك قد يكون صريحا نحو استكبت اي طلبت منه

الكناية

الكناية وقد يكون نقديا استخرجت الوند من الحائط
فليس هنا طلب صريح بالمعنى ازل اللطف واتحل
حتى خرج وتزل ذلك منزلة الطلب انتهى فقوله الشارح
نحو استخرجه ان كان الضمير لما يصح ان يطلب منه كريد
فمثال للصريح وان لم يكن كالوند فمثال للمقدر وكان
الشارح لم يأت بالظاهر ليصلح مثلا للنوعين **وقد**
انه الطلب اي الطلب المقدر لا الصريح ولذا قال
كانه اي كان فاعل استقر **بطلب** **اي** **من نفسه**
ووجه تضعيفه ان استقر يصح الى ما يمنع منه
الطلب كما استقر لجره وهذا القول هو مقتضى ما قرره
الحار بردي في استخرجت الوند من الحائط اذ لا فرق
في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه وهذا
اسقطه من معاني استقل **واقفال بزيادة** **الهمزة**
والامر الاخرى قائمة من الاشارة الى الخلاف
اي زهد الاولى او الثانية ولا مهابا الاولى فحركة
في الاصل ثم سكت للدليل السابق ومن ثم
نقول احاررت مثلا **وحكم** **نحو** من انه للبا
ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب
ولما كان هذا الكلام موها لتساويها في المبالغة

انما استخرجت الوند من الحائط

انما استخرجت الوند من الحائط

أي قول المحرر قول سلك ما الحقايق إذا الحاق كما مر جعل كلمة من باب
 التخرج والأيرون تلك الكلمة أصل فيه ويمكن توجيهه بأن الحاق
 يستعمله مغايرة الحق للحق به في حقيقة فلا بد من معرفة
 حقيقة الحق ومن أي أنواع وبأنه يمكن الحكم بأنها
 ملحقة بحقيقة من نوع وبأنها **السنف لم يفرق**
باب الذي ذكر من الحق من مزيد الثلاثي وبين
 غير وهو ما لم يلحق منه فيه أفراد اسم الإشارة إلى
 متعدد وحذف المعطوف على مجرورين ويجوز أن
 ويجوز أن يرجع اسم الإشارة إلى ما تقدم فلا حذف
 وهذا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة
 وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجارح
 قال وهي **ع** الثلاثي المزيد فيه إما أن يكون
 موازنا للرباعي أو غير موازن والموازن إما أن يكون
 ملحقا أو غير ملحوق والملحوق إما بدحرج أو بدحرج
 أو باجرنم أما الملحوق بدحرج فهو عمل أي أسرع
 حولا أي ضعف وهم وبسط أي عمل البطيئة من
 البطور وهو الشق وجور أي جهر وفلس أي ليس
 القانسوة وأما الملحوق بدحرج فهو تجلب أي ليس
 الحلباب وتجورب أي ليس الجورب وتشطن
 أي نفر

هذا إذا شئنا أن نذكر ما في المتن من أن الثلاثي المزيد فيه خمسة وعشرون بابا وهو ما لم يلحق منه فيه أفراد اسم الإشارة إلى متعدد وحذف المعطوف على مجرورين ويجوز أن ويجوز أن يرجع اسم الإشارة إلى ما تقدم فلا حذف وهذا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجارح قال وهي ع الثلاثي المزيد فيه إما أن يكون موازنا للرباعي أو غير موازن والموازن إما أن يكون ملحقا أو غير ملحوق والملحوق إما بدحرج أو بدحرج أو باجرنم أما الملحوق بدحرج فهو عمل أي أسرع حولا أي ضعف وهم وبسط أي عمل البطيئة من البطور وهو الشق وجور أي جهر وفلس أي ليس القانسوة وأما الملحوق بدحرج فهو تجلب أي ليس الحلباب وتجورب أي ليس الجورب وتشطن أي نفر

أي فعل فعلا مكروها وتوهوك أي تختار وتسكن
 أي أظهر الدل والحاجة وتعاقل وتكر وتبني أن يعلم
 أن تحقق الحاق في تجلب أي تكرر الباء والتاء
 أي دخلت لغنة المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج
 لأن الحاق لا يكون من أول الكلمة وفي تجورب وتشطن
 وتوهوك بالواو والياء لما مر وفي تسكن كذا في
 باب زيادة أي أنما زائدة توهيت أصلها الز
 تصاريف الكلمة وليت الالف في تعامل الحاق
 لأن الالف لا تقع حشا في الاسم والفعل وتضعف
 العين لا يكون الحاق فسا لا يكون ملحقا ذكر
 جميع ذلك في شرح الهاد ثم فلفه إطلاق لفظ
 الحاق هنا سهوا وأما الملحوق باجرنم فهو
 اقنسر واسلفه فهذه أقسام الملحقات وهي
 خمسة عشر كذا قال وكانه اسقط منها نحو
 شريق سهوا ثم قال وأما غير الملحوق من الموازن
 فلا تخرجها من جرب وقائل وإنما حكم بأن
 شريك ملحوق بدحرج دون اخرج وأخويه لأن شرط
 الحاق توافق المصدرين وقد قالوا شمل شمل كما
 قالوا دحرج دحرجة ولم ينجني مصدر اخرج وأخويه

هذا إذا شئنا أن نذكر ما في المتن من أن الثلاثي المزيد فيه خمسة وعشرون بابا وهو ما لم يلحق منه فيه أفراد اسم الإشارة إلى متعدد وحذف المعطوف على مجرورين ويجوز أن ويجوز أن يرجع اسم الإشارة إلى ما تقدم فلا حذف وهذا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجارح قال وهي ع الثلاثي المزيد فيه إما أن يكون موازنا للرباعي أو غير موازن والموازن إما أن يكون ملحقا أو غير ملحوق والملحوق إما بدحرج أو بدحرج أو باجرنم أما الملحوق بدحرج فهو عمل أي أسرع حولا أي ضعف وهم وبسط أي عمل البطيئة من البطور وهو الشق وجور أي جهر وفلس أي ليس القانسوة وأما الملحوق بدحرج فهو تجلب أي ليس الحلباب وتجورب أي ليس الجورب وتشطن أي نفر

على ذلك فان قلت قد قالوا اخرج احوالها كما قالوا اخرج
دعها كما قلت اجب عنه لو جهت الاولات
الاعتبار وانما هو بالفعل لا لا طرادها وعمومها
في جميع صور فعل واما الفعل الال فلا اعتداد به وانما
هو اختلافه عن مطرد ومجبه في بعض الصور فان
لم نقولوا فخطا با او عريارا بل قالوا فخطبه وعريده التا
ان الشرط توافق المصادر راجع واما عن الموازن
فسعة نحو انطلق واقدرو واستخرج واشهاب
واشهب واعذرون اى طال الشعر واعلوط
بغيره اذا تعلق بعينه وانما حكمنا على انفسك
بانه موازن لاجرم وعلى استخراج بانه غير موازن
له لانهم يعنون بالموازنة صورة حركات وسكنات
وانما عيننا بر وقوع الفاء والعين واللام في الفرع مو
في الاصل المحذوب وانما كانت زيادة فالابد من
وقوع مماثلة بالحق واستخرج بالنسبة لما خرج
على خلاف ما ذكرنا في الاصل والزيادة جميعا
اما في الاصله فالان الحاء وخوفاء رتقت فوقع
الوزن الزائدة في الاصل واما في الزيادة فالان التوت
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس

في الاصل

في الفرع تون في موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام
المصنف فيما مضى وبما سيبقى من قوله ولحقوبه
اي بتدريج نحو تجلب الى اخره **ثلاثة** اى ثلاثة
الواب وهو نوعان لان لوله امانا واما همة فان
قلت كيف فصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من
ابنة اجرم اى اجتمع وذهب تاجبة فهو افعال
قلت قال الوجيهان يظهر لى ان من مزيد الثلاثى غير
المحق والمماثل ففعل المصنف والشارح من ذهب الى
ذلك **وبقال** هذا المعنى اخضر من الاول **ولا يجوز**
الادغام بهذا حكوا على تضام القوم بعدم الالتفات
بتدريج والالف الوانضاموا بالفتك **والاعلال**
ان قلت قد نصوا على ان اسلفوا واحطط ملحان
باحرجهم كما مرر البها منقلبه عن بار التحركها فانفتحاح
ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالتفات عند المحققين
انما الحقت بار التحركت وانفتح ما قبلها فقلت
الفا قلت في كلام ابن الحاجب يقتضى تقديم الالف
بالحق فانه بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير
الاخر لم يخل اما ان نحو متحركة بعد فتحة او عبرى
فان الحقت على الاول انقلت الفاء تردد وجه الالتفات

لغوات الحركة فيها بقوت المعنى الذي من أجله الحقت
 على الثاني وجب ان يبقى فلا يكون الفاء بخلاف الآخر
 فان حركته عارضه من معتد بها في الزنة انتهى
 وبه يعلم ما ورد على الشارح من الاطلاقات في موضع
 التقيد **والفوز بين ياد التمسس واخرج** باب
 اقنيس وهو افضل الثلاث في الاصول وبان الحرجم
 هو افضل الرباعي الاصول **ان يجب في الاول تحريك الهمزة**
 ليصح مقابلة الحرف الزايد باللام اذ لو لم تكرر فعبر عن
 الزايد بلفظه على ما تقدم من الصواب فيخرج عن
 باب افضل كالتقول في جنطى مثلاً افعيلاً **دونه**
 فان الحرف الذي بعد الفاء والعين فيه اصله فعبر
 عنه باللام مما شاع لا كان او اوما للفرق بين هذين
 البابين لحصول السر بينهما باتحاد الرنة وهي افضل
والله الفرق العهدي الذكرى وهي الاولى والثانية
وقم **الاولى مخنفة او مشددة** هذا الضبط بان
 الحالة الحاصلة له مع الاستعمال واما حال الوضع
 فبغير حركة ذلك ايضا فيكون ناء مقتضيا وهو ظاهر
 صنع الشارح والمصنف وقيل هو ناء ملحق بالحرجم
 فاصله اشعر للحرجم زاد وا فيه همزة واحد الرائي ثم
 نقلوا

تعرضهم

والاحد

نقلوا الى العين فتحه الواو اتصالا الى اذغامها في الثانية
 فوزنه فواصل فعل لكون اللام الاولى مدغمة في
 الثانية واستدل على الحاقه بالحرجم باتحاد مصدرهما
 اقول وكانهم لم يختاروا هذا القول لما مر ان اللحن
 به اذا كانت فيه زيادة يجب اشمال اللحن عليها ووقع
 فيه موقعها في الاصل والوزن من الحرجم متقية من
 اقشعراذ محمد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على
 الالتحاق به بل فالابد مع ذلك من استيفاء شرط الالتحاق
 والله **الفعل الالف بتعد** اي المقطع المخصوص الذي
 يتعد هو بسبب تعد مدلوله وهو الحدث **من الفاء**
 التي هي لا تتد الفايه مع ان تعدى متعد بنفسه
 لا فائدة ان الفاعل صدوره وان لم يسل له مدغمة غيره بتعد
 منه اليه ثم الى غير كما اشار ومن سافر الى الشام الى
 البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل فيه تعدى البصرة
 الى الكوفة لا تعدى من البصرة الى الكوفة فتقول
 الشارح ان تجاوز ليس بمطابق لما مر المصنف
 من افادة ما ذكرتم لو كان المراد بالتعدى التأثير على
 لكان ذكرهم وحذفها شيين **الى المقول** **لا ينبغي**
 ان تكون الباء في الالف لالتصاق اي الذي الصق الفعل

به او المقابلة كما قال الرضوي ان يكون المراد بالمفعول
 به الجنس لتناول المفعولتين والثلاثة في ظنت
 رندا عالمنا وعلت زيدا كجوانا وفي تناول التعريف
 نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى
 المفعول الثاني نظرا ذ العلم والاعلام انما يقع
 على غيرها **قولك ضربت زيدا** مدخول الكاف
 هو حرف لما قبله بقصد ذكره توضحه وهو هتا
 قولك فلا يصح ان تواد بها حقيقة وهي اللفظ
 اذ ليست مرجعيات للفعل المتعدي فوجب على
 القول وضربت زيدا بعده عطف بيان قال معناه
 السيد في بعض حواشيه في قول الشارح حين عد
 ذكر المات قول كذا **فان الفعل الذي هو الضرب**
وذا واز الفاعل لا زيد هذا بيان لما حصل التقد
 له ومنه واليه على الحقيقة وتبينه صحة نسبة
 المتعدي الى لفظ الدال عليه في التعريف فتوله الفعل
 الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع في
 التعريف بل بيان مدلوله **قال** الذي قد يشبه
 لزومه لتعريف المصنف لسبب اشتماله على ما يتوقف
 معرفة على معرفة المعرفة بالفتح التوقف على معرفة التعريف

١١٦
 بالكسر واجزائه **مدفع** عن التعريف **فان المراد بقوله**
يتعدى الواقع في التعريف **معناه** **المتعدي**
 وهو مطلق الجواز كما مر المراد بالمتعدي الذي هو
 المعرف معنى الاصطلاح وهو الثاني للمفعول به في
 يتعدى لا يتوقف معرفة على معرفة معنى المتعدي وفي كون
 هذا التوهم دور النظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف
 عليه والتوقف يقتضي الثغاب بين المتوقف والمتوقف
 عليه بل هو تعريف الشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعد
 بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الاول الذي
 انما رايه الشارح بجواب آخر وهو ان المراد بالتعريف
 المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني
 ان هذا التعريف لم يعرف ان الفعل متعدي ما يتعدى من الفاعل
 الى المفعول فيعمل فيه منه لا يكون كذلك ولم يعرف
 ان اللفظ المتعدي لاجلها وضع وهذا جواب كثير ما
 سلك الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم في
نصب ما في المفعول به ما موصول اسمي فيجوز في المفعول
 النصيب بعد اوجه ما لا موصول حرفي كما لا يخفى
 وما نفع المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء ولا يعرض
 على عكس التعريف **نحو ضربت فولاك ما ضربت زيدا**

١١٧
 ما اقترن بحرف التثنية فانه مقدر ولا تصدق
 عليه ان فعدي من الفاعل الى المفعول به فكون
 جامع فيفسد وجوبه قوله **لان الفعل الواقع**
في التعريف ان اريد به لفظه الذي هو ضربه
 والصواب الذي هو صادق على ضربين ونحوه
 لان الفعل الواقع في التعريف مفهومه كلى اى كلمة
 دلت معنى مقترن بزمان معين فلا يصح تعريفه
 بالذي هو ضرب اذ هو حرق والحرق لا يختل على
 كليه وان صح العكس ففسد ان يفسر قوله
 لان المراد الفعل اعترض الذي هو اعترضه العترة
 اذ اريد به لفظه الذي هو ضرب دون ما اقترن
 به من الباقي وقوله ان اريد به لفظه معناه ولم يرد
 مع ذلك بالفاعل والمفعول لفظها بل معانها
فهي اى هو ما ضربت زيدا اى هو ضربت في هذا التركيب
قد تعدى لفظه بالنظر الى فعدي معناه كما مر
المفعول به في نحو ضربت زيدا ما هو مثبت وان لم يتعد
 اليه في السلب فقد صدق عليه انه يتعدى فصدق
 الحد عليه فلا يكون خارجا عنه ويرد عليه ان
 سلب التعدى عنه في التركيب السلب حقيقة
 فلا يكون

١١٨
 فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجاوزا
 والاعتبار في المقارفة التأويل المحقق وان الحيثان
 مراعاة في الحدود وان لم يذكر فتقولهم هو الفعل
 الذي تعدى اليه اى من حيث انه يتعدى اليه
 فلا يصح يتناوله احد من حيث السلب لا اتفاق
 الحقيقة **وان اريد به لفظه الفاعل والمفعول**
 اى مع ارادة لفظ الفعل ايضا وفي بعض النسخ زيادة
 به بعد اريد والبار بمعنى مع والهاء عمدة الى
 لفظ الفعل المتقدم وما فرقتاه في الشق الارض من
 قولنا مع اراده لفظ الفعل ايضا المقالة بين الشقين
 وحصل الربط ايضا بين الشق المعطوف على الشق
 الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل الخبر عنه بحمل
 الشرط وجوابه الحاجة الى ما يربطها به فتأمل
 ذلك **فهذا** المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت
 زيدا **مدفوع بالاحسن** وان كان مدفوعا عنه عن الاول
 ايضا لكن خفاء **وهو الفعل الذي لم يتناوله الفاعل**
 صادق بما له فاعلا ولم يجاوزه كعام وبما لا فاعل له
 مثل كان واخوانها ناضة لقولهم السالبة تصدق
 بسلب الموضوع وبعضهم كان هشام يجعل هذا

واسطة بين المفْعُولِ واللامِ وما نحو ذلك
بالنَّسَبِ للمفعول فنعد لأن بناؤه بعد مجاوزته
إليه **للزوم** أي لفصوره ولذا عده **يعلى** و**عدم**
انفكاك أي عدم رز الـ الفعل **عنه** وهذا لا يطرك
في الأفعال التي معانيها تتحد وتنقضي كقام وقد
قال في **ينبغي** أن يعبر الانفكاك بالمجاوز **على**
المفعول قد يعلى وما بعدها ليصح التعليل إذا الفعل
مطلقا واقع في الوجوه والزمان والمكان وأعلم
أن التعريف ينقضان معا بخبر مررت من قولك
مررت بزيدا فان الغدق ثابت لمعناه واللفظه في
محل المفعول إذ لم يقيد الغدق بالنفس إلا أن يجاب
بان المحرور فيه لا يسمى اصطلاحاً بالمفعول به وهو
مراد في حد اللازم وإن حذف لدلالة ذكره في حد
مقابلة **وفعل واحد قد تعدي بنفسه** ادخال فعل
تعدى في الموصفين غير مناسب لقوله تساوى
الاستعمالين بالصواب حذف ما كافي كلام الرضي
الذي هو أصله فان قلت التعدي وغيره يقتضيان وهما
الذات لا يجتمعان والبرتفعان فكيف اجتماع في الفعل
الواحد قلت السخيل اجتماعهما في وقت واحد وجما

زواله

في الفعل الواحد وفي الاستعمالين وقد اشار الشارح
إلى ذلك بقوله **وقد تعدي بنفسه فيسمى متعديا**
وقد تعدي بالحرف فيسمى لازما حيث فرغ التمهيد
على ما قبلها **وذلك** أي التبيين **عند تساوي الاسماء** **لبن**
أي في مطلق الكثرة بأن يكون كل منهما كثيرا وإن كانت
أحدهما أكثر نحو شكرت وشكرت له ونصحت له ونصحت
له فان استعمالها باللام أكثر منه بدونها
الكثرة أيضا كما يقضيه قول الجوهري إنها باللام أفصح
الدلالة على أنها بدونه فيصح انضار الفصح البدنه
من موافقه تدافع القياس استعمال أكثر فالأغنى
على الشارح ونقول غيره مما فيه تدافع ظاهرهم على
المنافسة في المثال ليست من دواب المحققين **والحق**
أي ذلك الفعل **متعدي** مع اللام وبدونها **لأن معناه**
مع اللام المعنى بدونها وهو إيقاع النصح على ما بعد الفعل
وإذا أخذ المعنى وجب أنه متعدي لكن نقائل أن نقول
إذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يجب اتحاد
الوصف من متعدي أو اللزوم فليس كونه متعديا باللام
زائده بأولى من كونه لازما واللام مخدوفة فوسعا
قد يتخرج هذه بان دعوى الحذف أولى من دعوى

ع م ٧ ت

الزيادة **والتعدي والازم بحسب المعنى** لا مميزات
 التعدي هو الذي يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به
 والازم هو الذي يكون معناه فاعلا على الفاعل فظهر
 من هذا الدليل انه لا يلزم جواز ذلك في اللفظين المختلفين
 في المادة تخفته واستغفقت منه واراد وضع أحدهما
 لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له ولو وضع الآخر
 له من حيث مجازته اياه للمفعول **اي تعدي انت** دفع
 بهذا التفسير توهم ان تعدي بفتح الفاء والعين وكسر
 الدال مصدر تعدي بفتح التالفة على انه لا تحذف
 فيه لانه معنى ما به عليه بقوله **وفي بعض النسخ**
وتعديته في التالفة في الجرد خاصة الذي يظهر
 ان خاصة مصدر كالعاقبة بمعنى خصوصاً كمنسوب
 على انه مفعول مطلق محذوف تقديره اخصة خصوصاً
 على ما هو المقصود من جواز حذف عامل المؤكد
 ولا يجوز ان يكون حالاً لانك تقول جاء في الرجال
 او الزهدون خاصة **بشئين** ان قلت اقتصر ابن مالك
 في الفقه على حروف الجر ومصنف هذا النحو عليها
 مطلقاً وعلى الهمزة والتضعيف في التالفة في الجرد وغيرها
 راده على ذلك نقله الى الاستفعل كما استطعت زيداً وعل
 فائدة

نحو سارته وفعل في باب المغالبة فأوجه ذلك
 قلت اعتبر ابن مالك في تعدي الازم بقائه على صورته
 والا فهو فعل آخر فامعناه مستند الى فاعله الاول الا
 ترى انك اذا قلت فرحته واجلسه كان معناه
 صورته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد و
 زيد او الا فهو فعل آخر بمعنى آخر والثالث اعبر بالواقعة
 له في اصل معناه وحروفه لا اصولاً اذا اقرب هذا علمت
 ان حصر التعدي في الجرد التالفة في الشئين صحيح فالاعتراف
 على المصنف بالاصطلاح الثالث خلط فان قلت
 فذيق معنى الفاعل مستند الى فاعله في استفعل كما
 سحنت زيداً اي اجنحه حسناً قلت معناه
 اجنحه اعتقدت ولا يلزم منه كونه كذلك لحوزان
 يقول اسحنته وما هو بحسب **اي بقائه الى باب التفعيل**
 هذا التفسير لدفع ما ردد على عبارة المصنف من تناول
 اعشوب **اي بقائه الى باب الافعال** دفع بما في التفسير
 ورود نحو اتفعل وافعال فان قولك جلست لازم
فأقلت **لست** **بما** **معد** **الجاري على التماس**
 ما قرره في المثال الذي قبله وهو فرحت وعلى ما
 عرفناه التعدي من انعام تضمين للفعل معنى الضير

فبصر الفاعل في المعنى مفعولاً للتصير فاعلاً لا يصلح في
 المعنى ومن أنما ان تجعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل
 التعدية منسوبا إلى الفعل ان يقول فان قولك جلس
 زيد لازم فلما إلى آخره **وتقدير** أي توصل معناه إلى المفعول
 به مفعولاً كان ذلك المفعول به مفعولاً فيه أوله أو مع
 كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه **المجرد والزيد فيه**
 نعتان للرباعية معدومتان في الالاف والكل في قوله الكل
وصف **للمجرد معاني الافعال إلى الاسم** أي توقعها
 على معاني الاسماء على أنها مفعول به أو فيه أوله أو معه
 فلا منافاة بين كونها مفعولاً به أو فيه مثلاً والمراد
 بالحرف كلامه الحرف اللفظي المازج الخارج فساقت
 التحقيق بيان ذلك في نحو مريت برند في داره فهذا
 اليوم ابقاع المرد على ريد على أنه مفعول به وعلى داره
 و اليوم على أنها مفعول به **مخوذه ب رند** **انطلقت**
به ان قلت كيف يصور في نحو هذين المثالين جوازها
 والانطلاق وابقاعها على زيد بواسطة الباء وقد
 كان أصلها كان فزيت غير مرة ذهب زيدر انطلق
 فكل من المعنيين ثابت له قبله ومعناه قلت المعنى
 الموقع بالباء على مجردها في نحو هذين المثالين هو
 البصر

التصير ولا يمكن اتصاله معبداً عنه بالذات والانتظام
 إلا بالباء فتأمل **فان ذهب وانطلق الزيد**
 فيه أجمال اذ لم يبين فاعله مع الزيد وما هو فممكن
 ان يريد نحو ما قرره في جلسته وان يريد نحو ما قرره
 في فرجة زيدا **ولاشي من الحروف المحررة معنى الفعل**
 الذي يعدي بها عن معناه الاخر اذ لا يخفى انما وضعت
 الحروف لا لتغيرها كما في قولك جلست في الدار
 فان جلوس التكرار هو معنى جلست حوزة في الدار
الالاء حال كونها في بعض المواضع وهو الموضع
 الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل بالوضع
 بالمجرد بل بتصير المحرور فاعله فاعل التصير معنى الفعل
 عن الوضع إلى التصير والتضعيف **مخوذه ب**
 فان المراد منه ليس ان ذهبك لصوق به
 وان كان ذلك ممكن الإرادة لا يصيرك بابه فاعل
 الذهاب قد غرت الباء معنى ذهب إلى التصير
 بعضهم بعض المواضع الذي يكون فيه الباء مع
 وهي التي معناها التصير خروج عن معنى الكلام
 وبناء على ان التعدية معنية وسياق ما فيه
مخرج كون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن

موضع المسئلة وهو ما عرفت الياء معناه لان الفعل
 مع الفاعل يصعد ان صدور الفعل عنه والياء تعيد
 صدوره عن المحرور فالذي تغير في معنى الفعل كما لا يخفى
 فان قلت كيف يصنع المرد في قوله تعالى ذهب الله
 بنورهم قلت قال الرضخاء الماء عند ذلك للتاكيد
 ونحوه انتهى بصان عنه الفيل والكتاب **واما في العزة**
والضعيف فلا بد من التغير يعني اذا كانت للعدة
 والا فالنور التغير كما في اسرى وسرى وبشر
 ومنه يسر الله عباده والسرى في وجوب النور افضل
 لحصول الاثر وافعل وفعل للتاثير وهو ايجاد التاثير
 في الغير والايحاده هو النصير المذكور وصنعه
 لا يقتضي سوا اشتراك افعل وفعل في التغير وهو
 اعم من ان يكون معه تكرار او غيره وقد
 صرح فمما سبق بان فعل التكثر في الفعل او في الفاعل
 او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فبوخذ
 منه اختصاص فعل عن فعل فانه لا يدل عليه لا
 لان لا يستعمل في كثير من الما هو اعم منه ومن
 التكثر فمن ثم قال تعالى تبارك الذي تترك
 الفرقان على عبده وقال الحمد لله الذي انزل على عبده
 القرآن

الكتاب وقال تعالى انزلنا في ليلة مباركة
 هو انزاله ليلة القدر الى السماء الدنيا وهذا قول جميع
 من المحققين وفيها سوا في عدم الدلالة على
 التكثر كما نحر قوله تعالى وقال الذين كفروا لو انزل
 القرآن على امة واحدة وقد نزل على كثير في الكتاب الابه
 اشارة الى قوله واذا رايت الذين يخوضون الابه وخرجوا
 بان النزل في الاثنين ملو تعلى فالمراد به الاباح ولا يحصل
 عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا بعد
 شئ وقوله في الآية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله
 الى الارض فامل وقول بعض من كتب على هذا المحل انه بوخذ
 من وضع الشارح هنا مع مساعدة سابقه استواء
 فعل وافعل في عدم الدلالة على التكثر وهم من غير شبهه
ولا حصر لقدي متعلق بحصر وهو مصاف الى فاعله
اي حروف الجر والمواد به الجنس لا الجمع ومفعوله
فعلا واحدا وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين
 من الحروف اي واحدا او اكثر فانه اي فان اجتماع
 حروف كثيرة على فعل واحد ولا بوخذ من هذه
 العبارة امتناع اجتماع حروف بل ولا تالاشه
لا يجوز يستثنى من ذلك اذا كان مدخولا لظروفا

فانه يجوز كقولك جلست في البلد في السوف وانكفت
 في رمضان في العشر الاخر منه فهو عليه الرضى
ولا يندى كل فعل او ينادى بمجرى **الواب**
التشبه من الموصوف الوصفه كذا الاشارة الى
 ما تقدم في قوله ولا يغير شئ من الحروف **قال**
بعض المحققين هو كما قال السيد فيه نجم
 الأئمة وفاضل الأئمة الرضى لا يستبرأى مع تغير
 كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه ايما الامور اخذ
 بما يقتضيه اول كلامه من ان حروف الحوائج
 بعض يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديات للفعل
 مع تغير معناه تارة وبدونه اخرى وهذا باطل
والخواتم لا يندى المندى الذي بحث عنه
ونحوه مقالا لا زمر وما تجاوز معناه الفاعل
 الى المفعول به من **تغير الحرف معناه** الوصفى الى معناه
 التصير كعناه مع الهزة والضعيف **لما مر** من هذا
 المحقق نفسه في نصيحة ونصحت له **من** انه
 اى المندى **بحسب المعنى** والحرف اذا لم يغير معنى
 الفعل الا زمر كان معناه بدونه هو معناه مع فهو
 لازما ايضا **لا يندى** فيكون الفعل مغدبا بعد كونه
 لازما

لازما **من معنى التغير** الاضافة بانيه ولو قلنا اضافة
 لان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا الحق
 ببعض المواضع ما تكون الياء فيه معدية وهو مردود
 فانقلبه عنه الشارح من قوله ولا حصر لغدية مرة
 الحرفا لا واحدا من الغدية بالحروف الغدية نحو
 مررت زيدا بالبارية مع ان الحروف فيه لم يغير
 معنى الفعل كما انه في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
 مررت به انا اقول قد علمت مما قدمنا ان معنى
 الغدية هو ليس المجاوزة معنى الفعل الى المفعول به
 وان هذا المعنى كما يتحقق في ضرب زيدا ويحقق
 في مررت زيدا في الدار يوم الجمعة على ما مر وان
 هذه المجاوزة قد تحققت للفعل بواسطة الياء
 بعد ان كانت متقنة بدونه وان تحققت لا
 تسند لم تغير المعنى وانما وجب تغيره في نحو ذهبت
 زيد لان المراد ليس كون الذهاب لاصفا زيدا
 بل كون التكلم صريحا زيدا ذهابا في الهزة
 والضعيف لانها من باب التأثير وما لا دعاء
 من كون الغدية بمعنى وان الغدية تطلق
 على مجاوزة عمل الفعل الى الحال والظرف فقام

تقف عليه لاحد نصا ولا استعمالا وقد وقع في شرح
المفصل ما يوضحه فان قلت كيف يمكن هذا الحق
وغیره ان يقول ان التغدى والزوم انما يوصف بهما
اللفظان بحسب اختلاف المعنى فلذلك كانت
لك متعديا لان معناه هو معنى نصحتك وان يقول في
نحو مررت بزید ان الباء لم تغیر معنى الفعل وانه مع
متعد وهما هذا الالتقاء قلت المراد به المراء باختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من واحد اللفظين مخالفا للمفهوم
وذلك يتحقق بكون احدهما ضمنا للآخر كما مررت
ومررت بزید فيكون احدهما لازما والآخر متعديا
وممكن ان المفهومات متفقين بان كان احدهما
هو معنى الآخر كما في نصحتك ونصحت لك
لم يكن ان احدهما لازما والآخر متعد والمراد بتغير
معنى الفعل بتبدل معنى آخر لما في ذهبت ومضت
وذهبت بزید أعصيته ذاهبا فمن الين ان اختلاف
لاستلزام تغيره فالاتفاق ضرورة أصلا والله أعلم
نظر وجهه ان معنى الفعل بدون الحذف هو اللفظ
مسند الى فاعله ومع الحذف هو الحدث مسند
الى فاعله متعلقا بحروجه فقد غلب الحذف معناه فالصحيح



قوله ولا تغیر الى اخره وجوابه ما مر من ان الباء هو
بتدليل معنى كالتقدير شرحه ولا يحصل ذلك
تغير الباء **من الثلاثي** هو ما بعده بيان لهذه
الأفعال المذكورة **هذه الأفعال** اشارة الى
الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع
والاحمر من الامثلة الحاصلة من تصرف هذه الأفعال
فما الأفعال المشار بها التي لا تصرف فتحصل
الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده
اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الأفعال التي هي
الماضي وغيره تصرف بعضها الى المضارع فيكون كل
منها صائغا كما لان يكون أصل الباقي والمراد بتصرفها
ايران هذه الماهيات الخطاب في انواعها المذكورة
تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزدرف صرف
لما مضى قلت اكرم والمضارع قلت بكرم والماضي
قلت اكرم **احصلت امثلة** بين ان المسموع لانه
الامثلة التي تصرف حصولها منه **وعنها** من اسم
الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة اليه مع
الكاف في المضارع معنى المتن على تقرير الشارح
في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرها الحاصلة

من تصرف الفعل الثلاثي والرابع المحرر والمزيد
فيه **لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل**
والحال هذه القليلة لانتك فيها بحسب
وجود ذاتها الآن ذات الزمن الذي تحقق والتحقق
مقدمه على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو
موجود إنما هو بحسب الاقتصاف بالماضي والانتقال
فالامر بالعكس لانه قبل وجود ينصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضاءه بالماضي وقبل
منسوب مخصوص على الظرفية توسعا في جعل
الزمان مطروقا للزمان آخر **بالنسبة الى المضارع**
ولزم اصله بالنسبة الى الامر على القول باقتضا
من المضارع وكذا على القول بعدم اقتضا عدم بقاء
المساواة بينه وبين المضارع في علة اصله المذكور
بالزيادة **على الماضي** الزيادة هي حرف المضارعة
وكونه زيدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير
الماضي المبذور محركة وصل زاما في مضارعه فانه
يعادل الحركة **ولانتك في فرعية ما حصل بالزنا**
يشكل هذا بالفعود وقعد ان قلت باستغفاف
فعد من الفعود **وصالة** اي الماضي الذي **حصل هو اي**
المتعدي

المضارع الحاصل بالزيادة وبرز الضمير لان الفعل
جرى على غير ما هو له وعائد الموصول في قوله **منه وان**
عطف على حصل اي واشتق منه وكلاهما قضية
لا فائدة فيها اذا اصله ما هو موصوف بان غيره حصل
منه واشتق منه معلوم بالمديهة وكان
الصواب ان يقول واصالة لما حصل منه الزيادة
عليه **هذا** الاشارة الى الفعل وما بعده والنحو
انما الى الفعل وحده وما بعده الى قوله في الزمان
الماضي توطئه اد كل فعل وضع للدلالة على معنى موجد
بمنزلة الجنس هو كل مفعول على كثير من مختلفات
في الحقيقة وهي ما به الشيء هو باعتبار تحققه ووجوده
في الخارج فظهر ان الجنس ما تختص ماهيات
متحققة في الخارج كالحجر ان يابسه الى الانسا
والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية التي
تواطأ عليها جمع من العقلاء واعتبرها في ادعائهم
ورضعوا بانها اسما كاهيات العلوم واشتملت
عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينهما والفصل
على المختص بمعنى مجاز والشارح غير بمنزلة عما
على اطلاق الجنس على ذلك كذا قبل وانا اقول لانتك

اذ اللفظ كصفة تعبر للنفس الضرورية والكيفية
قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية
بشاركة فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى
المفرد زمان وخاصية وجودية اخرى بشاركة
فيها بعض ما شاركة في الاولى دون البعض الآخر
لدلالة على خصوص الزمان المعنى فالماهية
المركبة من الكيفيتين والخاصيتين الوجوديات
موجودة خارجية لوجود جزئيا لافه والاشتراك
الاعم من اجزاءها اجنس والموسط اتصال
على قياس الحكم النامي المتحرك بالارادة نعم يصح
ما ذكر في النسب والاضافات التي هي عبارات
محضة لا تحقق لها في الخارج اصلا كالاخوة والبنوة
على خلاف في ذلك ايضا **فلا يلزم تعريف**
الشيء بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس
فقط بالتعريف بآفة النفس كما هنا واعلم ان
المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد
تفريقه من حيث انه موصوف بتلك وذكرت تلك
الصفة لشيء اخر في تعريفه مراد ايجامها الاولى
كان ما باب تعريف الشيء بنفسه قطعاً لان المقصود
بالفردية

بالتعريف جنس كما لو قلت الرجل الطويل هو الحيوان
ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم لو لم يلزم
تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر الاختلاف
الموصوفين بالماضي استبعاد لغز بعد **اذ قصد**
على المضارع المحذوم ولم ومثله المضارع في سيا
لو كقوله تعالى لو يطعكم **بقلب معناه** وهو على
الحصول في الحال او الاستقبال **الى المعنى** اي
الحصول فيما مضى **اذ لا يصنف على نعم ونفس**
لان معناه المدح والذم في الحال وليس وعسى
فان معناه النفي والمقاربة في الحال **وما اشبه**
كحذا زبد رسا رجلا عمو وعن الاول اي عن الاعتراض
الاول او عن المعتض به الاول **اذ دلالة على**
المعنى عارض اي امر عارض والافعال عارضة
والاعراض باصل الموضوع الموضوع هنا هو الفاعل
واصله الدلالة على الحصول في الحال والاستقبال
انها من الحوامد هذا الجواب فاضر اذ على تقدير
ان يراد بالمعرف الماضي المنصرف الى الحاصل بالتعريف
فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد اداء الشرط
واما الافعال الدالة على مجرد المدح والذم في الحال

كذلك اوسا وضع العفود كعت فاعلم ان
الحوامد اذ لم يحصل من افعال اخر معناها
اذ انشا الثعب والعفود لا تكون بغير الماضي
فامل فيجزي فيها الجواب المذكور **وان ارد**
المطلق ان قلت المطلق هو كمال ان الحجاب
المدال على شاع في حينه قال فتخرج المعارف ولكن
معرف بالامر فلا تكون مطلقا قلت مرادة بالاطلاق
اللفوي اما ماهية الماضي لا شرط شي **عن الزمان**
الماضي فيدل الماضي اشارة الى اقتراح معناها
بالزمان الحاصل الى كماله **وكذا** اي ومثل هذا الكلام
المتضمن على الجوابين **الكلام في صبع العفود** وافعال
الثعب فان قلت يرد على هذا التعريف سواء ارد المطلق
او المقتضى نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان
لا يكون في زمان والا لكان للزمان الثاني اما غير الاول
او غيره والكلام محال اما الاول فالانه يلزم منه كونه
ايجاد الزمان واقفا في ذلك الزمان فعينه فيلزم
ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلا يتصل
الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو
غير الاول بعينه ما ذكره قلنا ان ينقطع الزمان

الابرار اما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال قلت
ان كان الزمان عدما كما عرفه بذلك من قال هو
مقارنة متحد مجهول متحد معلوم فهو امر غيبي
فخلقته بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير كل
زمن واقفا في زمن اخر غيره الى غير النهاية اذ الامور
الاعتبارية لا استحالة في عدم تناهها وان كان حوبا
كما عرفه من قال بمقدار حركة الفلك فخلقته بمعنى
ايجاده وبختار القسم الاول والاستحالة في كون ايجاد
شيء مقارنا لذلك الشيء واقفا فيه اذ لا استحالة في ايجاد
موجود بوجود حاصل من ذلك ايجاد مقارن له انما
المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند هذه
اما مني لفظا على اوصي للمفعول لا يقال هذا التقسيم
غير حاصل لانه يخرج منه نحو حري الحزب صام صاره وام
السيل يضم الحزبة او مل يضم الميم وضرب امام المبر
والرفوع في كل بسرفاعلا ولا مفعولا اذ المفعول
مكان اجمع والنهار زمان الصوم والسيل فاعمل
اي مل لا محلو والاما ظرف للمفعول لا تا نقول
القاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكون حصة
او تا وبلا وهما في الامثلة المذكورة تاويل **اي الفعل**

الماضي احواله الى هذا التفسير ان ايقام ما على عمومها
 يقتضي صدق الحد على كثير من الاسماء والحروف
 والافعال الغير الماضية **الذي كان اوله مقولا**
 دخول كان مفسدا للحد بصدقه على نحو ضرب مينا
 للمفعول وعدم صدقه على ضرب مينا للفاعل
والهزة غير معديها فلا يكون اوله فلا يخرج المبدؤ
 ها من الحد وهذا يخالف ما قدمه في قوله وما
 اوله الهزة مثل الفعل الى اخره ولوقال هنا وما
 كان اول متحرك منه مكسور الصحة المقابلة بين
 القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وحررت الولية
 في الموضوعين على سنن واحد **لزيادة التوضيح** فديال
 انما ذكره اشارة الى التقسيم المذكور **لان المراد**
التقسيم فديال ان التقسيم يقتضي كون القسم اعم
 من كل من الاقسام وبيان الاقسام والاكاف قسم الشيء مساويا
 وقسم الشيء قسمه منه وكلاهما ممنوع ولازم لكونها
 للتقسيم لان المتو الفاعل مساويا كما ان او لا متحركة
 منه مفعولا وما كان اوله مفتوحا قسم مما كان اوله
 متحرك منه مفعولا **اي ما كان على احد هذين**
الوجهين اذ قلت او موضوعه لاحد الشيئين

او الاشياء سواء كانت للشك او التقسيم فخذ القدر
 لا يميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت الوجهين
 ظاهرا في كون المراد بها القسمين فلا تكون اول الشك فقال
 اذ كان بها الشك او الظن او الجاهل **واما فتح اوله**
متحرك منه سواء اوله او حشوه **وكون الفتح خفا**
 هو تمام العلامة لفتح اول متحرك **كما في** اي الماضي لا يفيد
 كونه مينا للفاعل المتأقاة لقوله سواء الى اخره وما
 التي في قوله كما في مصدره اي كناية **فانه الاصل**
في الانعام لان الاغراب انما يحى لبيان المعاني
 المتعافية على الكلمة بصيغة واحدة وتوافق المعاني
 في الافعال فوجب اختلاف صيغتها فان قلت مقتضى
 ما ذكره الاغراب اصل في المضارع من الافعال
 لحياته فيه فيكون كقولك لانا كل السمك وشرب
 الكلب قلت الاغراب في المضارع غير متعين لبيان
 المعاني المتعافية عليه لامكان الاستغناء عنه بظهور
 لا وان محالوه في الاسم **الما اذا عمل اخر** اذا كانت
 اخر حرف سمة وهو الالف والواو والياء وهو استثناء
 من قوله على الفتح وفي كون الفعل المقتل اخره مستثنى نظرا لان
 وجود الالف فرع عن فتح ما انقلبه عنه فان قلت

هو مستثنى باعتبار الالف فاتها الان اخو وهو ساكنة
 قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الاصل
 فلا يكون السكون في الالف بناء **او ان فصل** برأى بالاجز
او الصغر مخوضوا بنحو وعوار ومولن على الضم المقدر
 على الورد والياء المصلين الفاصحة مخدفة لبقاء فتحة العين
 دلالة عليها **ولم يفتقر بد كس** الحكي ضمن نفسي معنى
 يكف فعدا بالياء لا تغل **لان قد ورد ايضا** ه
 منها علم انه لا يشترط في المثال ان يكون من كلام
 من ينجح كلامه بخلاف الشاهد فان للوارد اثبات
 حكم الكل فلا يكون الامر ذلك كما قرره الشارح
 في غير هذا الشرح **ان مثاله** المثالها هو الشخص
 ومنه مثل بين يدى الامير او قام مثال بين يديه ولانك
 ان الحرفي ينشخص فيه الكل لانه هو مع زيادة الشخص
 هذا بناء على ما هو شائع من ان الكل ضمن جويانه و
 الخفق ان الكل لا يقبل الوجود الخارجى اذ الوجود
 فيه لا يقبل الشوكة فلا يكون كلما جزئيا بل الموجد
 فيه شئ مطابق للكل يطلق عليه انه جزئى له
 ولا يصاحبه فعل غيره هذا **از وانا** استدل الزيادة
 الى ضمير الجمع اما لان الواضع عنده جماعة كما هو قول
 بعضهم

بعضهم واما لنزول المتكلمين به منزلة الواضع **على**
التأنيث اي تأنيث الفاعل ولو قال على تأنيثه كان
 اولى **كما في الاسم** اي كالتاء الزائدة في الاسم ونزل
 التاء الاحقة له منزلة الحذف منه فلما قال في
 الاسم ولم يقل على الاسم **ونخص** المتحركة بالاسم
 والساكنة **في الفعل** دخول التاء على المفعول عليه
 كما هنا صحيح وان لا كذا دخولها على المفعول وكل
 من المفعولين اضافى اى بالاضافة الى الآخر لا مطلقا
 لدخول المتحركة والساكنة في الحذف كمت ربت
 رمت وربت **بغاد** لا بينها منصوب على انه مفعول
 مطلق مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي
 هو من الشرط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا
اذ الفعل الثقيل المناسب ان يكون ثقلا وثمرت الثقل
 ان الاسم خفيف والتاء المتحركة ثقيلة والساكنة
 خفيفة **واعطى الثقل المحقق** والحفيف للثقل
وزادوا **الفاء** اى في شئ المذكور **وواو** اى في جمعه
 كمنه دار نظروا **علامة** منصوب على انه مفعول
 مطلق لانه معنى دلالة اوقفت لانه معنى دليل
 اعيد لك فان قلت الالف والواو نفس الشئ والجمع

اى دخول التاء
 على المفعول عليه

لا علامة كاقال قلت المراد بالفاعل في كلامه
الذات الفاعلة ولذا وصف بالاشارة والجماعة والفاعل
والضام علامة ودليل عليه **من تعريف** نص من بيانية
لهذا المذكور فتعريف بمعنى مصرفات وفي كون الفعل المفعول
بعلامة تأييد او ضمير فاعل من مصرفات المجرى منها نظر
اذ الفعل ياتي بحرفه وهبة ومعناه وان تغير الدال
على الذات الفاعلة فالغير في الفاعل لانه المستعمل
فعل مفعول فسر فان قلت لا يصح كون فعل مقبلا على
مصرفات نص فالصواب ان يفسر هذا في المتن بنص لا
بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف الى مصرفات
فعل بقرينة السياق **اشعرون** بفك الادغام فيه
وفيما بعده من الامثلة يكون المدغم فيها تاما انصل
به ضمير مرفوع متصل بمنحرف على السكون فان قلت
فما وجه فتح الراء الاولى بعد كونها في الادغام وكون
العين بعد فتحها فقلت ان كان اصل اشعور
كأخو نجم كما هو احد القولين السابقين فوجه
الرجوع الى الاصل عند تقدير الادغام الذي كان سببا
في الخروج عنه وان كان اصله هو هبة الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال **اذا كانت** ولا تكذب

صورة الالف قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص
فان قلت لا يصح فصل كتابتها بصورة الالف على وقت
كونها حشا او طرفا كقرا قلت المراد المقصود هو اطلاق
كتابتها بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير
المطرد يصدر غالبا فقد كما يقال اذا وقعت حشا
او طرفا فذلك بصورة الالف كما مر وقد تكتب بصورة
الواو والباء نحو من رئيس **ويقال لمر الالف** الواو والباء
لا المعطف على تكتب لئلا يشارك في الاختصاص
في الطرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره
في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه **فلانة**
تشي القا ان قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره ومما صلت تقسيم الالف الى الالف والهمزة
بأن تقسيم الشيء الى قسمين مغايرين للقسم احدهما
يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي
لان الامر فرع عليه قدم ان مذهب النحويين
ان الامر اصل ما حوذا ابتدأ من المصدر **اشعرا**
منه قد يعترض على هذا باسم الفاعل والمفعول بمعنى
الماضي كانا انا صر ونبذا من او مضربا لسن اذ لا يجوز

دعوى استحقاقها من المضارع لوجوب موافقة المشتق
للمستقمنه في معناه **أحد** **النوازل** جمع زائده
لا زائدة دليل **أحد** **أربع** وقد مررت المرادى صرح
بأن الحرف بذكر وثبوت **فوقا** **الماضي** قد ورد
ففيه أن الفرق بينهما غير حاصل بين الماضي المبدئ
بهمزة في محل ومضارع المبدئ بهمزة المتكلم **لأن**
موجز الزمان **الماضي** يحمل الظرفية لأن معناه متأخر
في الزمان **الماضي** والسياسة أي لأن الفعل هو خرب
تأخر الزمان الذي هو موجز مدلوله عن الماضي وأحترز
عن التقديم بالروية فإنه ثابت المصدر **لأن** **الماضي**
به **الظرف** قد يدفع بأن إرادته لا تدفع عنه الإرادة المذكور
لما هو شائع بينهم من المراد لا يدفع الإرادة **فالظرف** **لأن**
وحده هذه العبارة توجب صدق أحد الضميرين
وضع لك كرا أو مخاطب أو غائب على أحرف المضارع
فالصواب أن يقال **الظرف** مثال **لأن** مع انقراؤه هكذا
إذا كان **مع** **عن** يعني أن عنده مصاحب أو مشارك
له في مدلول الفعل المذكر بالنون أو قدر أنه مشارك
له في التكلم كما قيل لكن **هذا** **أسهل** إذا الخطاب
فرنية معنوية بمنزلة المخاطب عن غير غائب أو فاعل

نحو من هو

١٤٤
اللسن كما يقال في زمننا المنسأله عن موت أمه مناد
نفس بالنار الفوقية **و يوجد الفرق** **بالو** **و الزن**
جواب سوال مقدر تقديره لم لم يجعلوا أجمع الغائب
بالتاء الفوقية فوقاينه وبين جمع المذكور الغائب
كافي المزد والمشاء وتقدير الجواب أن الجمع للحقة
مع كل واحد من الذكور والإناث علامه تميزه عن الآخر
بجاءت المفردة والمشاء والمراد بها **أجزاء من ظرف**
الماضي **و المستقبل** لكون الزمان لا يستقر أجزاء
ولا يجمع منها جزأان فصاعدا وفي هذا الكلام منقضية
ألا يد من أعمار الجزء الحاضر مدلول الحال بل هو أصل
وعنه بطريق الانضمام إليه **المراد** **الماضي** أي بالاستقلال
يعني المستقبل لا بالمعنى المصدر **بعد ذلك** **الذي**
انت فيه لو قال بعد الحال لكان أمرا لأن الزمان
الذي انت فيه جزأ حاضر من مسمى الحال **لأن** **الماضي**
أي لأن الفعل الذي يستقبل الاستقبال الزمان الذي هو
مدلول له كالقالب في الفعل اللفظي **الماضي**
لمضي الزمان الذي هو مدلوله فلما سمي الفعل اللفظي
بالماضي لا تصاف زمانه بكونه ماضي فكذا لا يقال
أن يسمى الفعل اللفظي في المستقبل كسر الباء لكون زمانه

مستقبلا ذالشيء الذي يسند اليه المضي هو الذي يسند
اليه الاستقبال ان الزمان **تسقبل** بالناء المتناهة الموقفة
مسند المحاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان
قار عن نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب
الى الاذودون القار وقد قبل الاستقبال بالمتناهة النخبة
مسند الى ضمير الزمان والهاء عائدة على الفعل لان الزمان
يستقبل الفعل وهو فاسد لان المراد بالفعل ان كان
الحادث فهو مظهر في الزمان وانت ياتياته
وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فاذقلت
هو المراد وما وجهه به فساد هو الحرازة التي اشار اليها
بعد قلت الحرازة ضعف لا يمنع الصحة لا ضعف وجب
الفساد **اطلاق كل مشترك** اشتركا لفظا على افراد
لهو انه مع القرينة يتعين ما دللت عليه ويدونها
يكون محاور بينها هذا هو المستور في كتبهم ولكن
غير الفهم الى الحال دو الاستقبال عند
اطلاق اللفظي دون اللفظ به من غير قرينة
ثبوت عن كونه اسارا حقيقة في الحال فقط اذ لو
كان محالا لم يبادر اليه شيء منها بدون القرينة
ولكان اسارا في الاستقبال فقط لكان هو الذي
يبادر

يبادر اليه الفهم عند ذلك **وهم كسرون** اي
غير الحازين ولا يبطون التعريف على ذلك وفيه نظر
اذ الفتح هو الاصل منذ كل احد والكسر عند
هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمحركة
والله لو فتح في كسرون لا يفتح لو فتح في مضارع افعل
مع حذف همزة افعل من المضارع لم يبق غير حرف
المضارعة مع ثلاثة اصول لم يدر هو مضارع ففعل
استعمل امر لا مضارع افعل محذوفاته همزة
بمخلاف سائر ابواب الرباعي وهو ففعل وفاعل
وفعل بالتضعيف فانه مع حرف المضارعة لا يغير
مضارعه مضارع المحرر لا شتمال مضارعه على
الحرف المزبد فقوله ويقال صوابه وقبل كسرون فتح الروا
وغيره لم يعلم انه مضارع اي مضارع المحرر وهو
كسرون يفتح الروا او غيره وان لم يستعمل امر المزبد
فيه والاحسن امر مضارع المزبد وهو كسرون ففتح
همزة من المضارع فقول بعضهم فيه نظرا ان
مضارع المحرر مضموم العين ومضارع المزبد
مكسورة والصواب التمثيل با ضرب وهم فاحش
فلتأمل **بجاء** اعجازا امر سارا وفيهم منه

١٤٧
 انه على الاول ليس مجازا اي مرسلا وهو كذلك نعم
 هو مجاز بالنقصان مثل واسال القرية فامل
 والباء **لغير اعدية** بان تكون للملازمة يكون
 صورة الباقي الملازم لما سأل ان يقول بصورة
 الباقي ملتصبا بها اذ الصورة هيئة اللفظ فيكون
من باب القلب لاى لاقتضائه ان لما في مجزوم
 حقيقة وان صورة الباقي لا الباقي في نفسه والواقع
 عكسه اعان لما في هو الباقي في نفسه وانه بصورة مجزوم
 لانه المجزوم وهذا هو التركيب الذي ادعاه مقلوب
 عنه **لانه** **سأل عن الباقي** هذا فوجه رابع غير
 النوجات الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء
 الخزانة عن الكلام ومرامات هذا الوجه
 وانما قلنا انه غيرها لاقتضاء قوله فيما سبق
 لا صورة الباقي ليست مخزومة بل مثل المجزوم اذ مجزوم
 حال من صورة وكذا يقتضيه عطفه قوله او يقال
 على نفي في قوله توجيهه اذ يقال اما قوله **فمخزوم**
 مقول ياتي فالامر فيه اظهر **او لانه وصف**
لفعل هذا جواب عن التذكير على الوجهين الاولين
 من الثلاثة المذكورة اما على الاول فالنقد عليه

هذا هو معنى
 التركيب

حال

١٤٨
 حال كون الصورة مثل فعل مجزوم فخذت مثل ثم اتم المضاف
 اليه مقامه ثم الموصوف واقسم صفته مقامه
 واما على الثاني فالنقد به حاله كونها فعلا مجزوما اي
 معاملا معاملة واما الثالث من التوجيهات
 مجزوم مستعمل في معنى الحقيقى بدون تقدير الاضافة
 صورة اليه في التقدير فانما **اشتق من المضارع** اي
 اشتق من المصدر واسطة المضارع كما مر في صدر
 الكتاب **لان الماضي لا يومرية** اي لا يطلب به نحو
 المضارع فانه عند افتراءه بالوم الامر كما مر في
 اشتقاقه منه المقتضى لنقل حروف الاصل ومغاي
 الى الفرع وان **كان ما بعد حرف المضارعة**
 بشرط ان يكون تاليا له تحقيقا وتقدير يخرج
 نحو بعد ساكنا اي سكونا لفظيا وتقدير يخرج
 نحو تقوم وتبيع وزود فامل مزيدا في اوله همزة
 وصل مكسورة ان قبل يتقصر هذا نحو كل وخدم
 من ناكل وناخذ وتامر قبل ل حتى فيها همزة وصل
 فاستقل اجتماعهما مع همزة الفعل وحدثت الثانية
 تحفضا والاولى استعانة عنها التي هي **اعدك**
 او معتدلة بين الصمت التي هي في غاية المنفعة

١٤٩
فالتفصيل غير مراد من صيغته **لأنها توصل إلى النطق**
بالساكن يقتضي أن الوصل همزة وصل اسم مصدر بمعنى
التوصل ومصدر بمعنى الوصول وقد يعمل ناهيا لنسقط
وصلا دون كلمة القطع إلا أن إضافة شيء إلى
حال يقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك **منه أي من الباقي والمضارع** في هذه العارة
حرازها ونصبها على ما فيها أن هي متعلقة باستقرار
حالها من المضارع **مضمومًا فتضمنها** أي إذا كان
أصليا سواء كان موجودا كما نصرا ومضرا كما غوى
لأعارضا كما شوا **وفتحوا همزة كسر** ظاهرة
بأنهم أنه جواب عما برده على قوله سابقا مكسورة فقط
دون قوله همزة وصل فلو قال والنوهمزة الكسر لم
من هذا الإهمال **في موضع الحال** نعم ثانياً لفعل
إذا اجتمع نا أن أحراز عن التوئين فاد التحف فيها
محذوف أحدها قبل كسر بعضهم ونزل الملائكة
بضم اللام وفتح الناء من الملائكة كقراءة بعضهم
نحي المؤمنين بسكون الميم **في أول مضارع** أحراز
من الماضي نحو تبع وتتابع فالأنه لا يجوز كذلك بل
الحائز التحف بأدغامها وإصلا وأبداً وحب
همزة الوصل

١٥٠
همزة الوصل ولم يكن الإدغام لرفضهم الابتداء
بالتأني هذا يخالف ما يحكى عن التأني
وأبداً من أن طاهر كلا منهما أن هذا النوع مما يجوز
فيه الإدغام في غير وصل ويجوز إحداهما همزة وصل
فقالا في تجلاد يجوز أن يقال انجل قال ابن هشام
لم يخالف الله همزة وصل في أول المضارع وإنما
بدغم هذا النوع في دون الابتداء كما تقول أنت **تجيب**
أنما قال أنت دفعا لتوهم أنت تجيب ماض وما بعده
أفعال ماضية **لأنهم في عندها** أي في عنده حرف
الصفير وأما بدغم بعضها في بعض نحو فان سألته
وليس المراد أن شيئاً منها لا بدغم في عنده لفساد
ومخالفة النقل **وضعف الجمع** هكذا في النسخة التي
بيدها بالطاء المعجمة المشددة في بعضها بالضاد
فلزم التكرار مع اضرب وعلى فزور بالواو
الثلاثة كثير وقيل وضعف وكذلك **منصور فانه**
ويصح عود الضمير على افتقار من الصلح وما عطف
عليه وهو أول من وضع الشارح **والهمزة**
ليكون الواو ينف فيه حمزة تدرية لعله من أدرأه
القاه إذا بالذال المعجمة المشددة وهو اتفاقاً

اذا الطالب فعلى الاستدعاء **الطلب** مراد
 له أي محبوب فكان ذلك أي طلب مراده مقتضا
 لنا **كيد** أي أكد ما هو مراده فان قلت قوله
 لا استدعاء الطالب معناه لا مقتضاها الطالب
 فالناكد يقتضي الطلب وهو كسر قوله فكان ذلك
 مقتضا لنا أكد فلا يصح قيل له بذلك قلت بل معنى
 الاستدعاء الاستلزام أي استلزامها وجود
 الطلب والشك ان وجود معنى يقتضيه وجود معنى
 اخر يستلزم وجود المعنى الآخر قائل **غير الموجود**
صفة كاشفة اذ المستعمل لا يكون حين هو مستعمل
 لا غير موجود فان قلت فواجه تضعيف هذا القول
 المشار لتضعيفه بقيل قلت ورود الناكد في النفي
 والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه **لان الحاصل في الزمان**
لما لا يحتمل الناكد فيه نظر اذ يمكن الاحتمال بانه
 على ان يقال ان يقول كان حاصلا في الماضي منضما بالمالفة والناكد
 ليس معنى التوكيد وصف القوة بل معناه تعبير الحكم وثبته في ذهن المخاطب
 المذكور بالمالفة والقوة فالفرق بين الماضي وغيره **بالمستقبل** **صرف** أي غير
 المشون بمعنى الطلب لكونه أي القم **غالب** منصوب
 على الظرف أي في الغالب **على المطلوب** خبر كونه

لما لا يحتمل

١
 على ان يقال ان يقول كان حاصلا في الماضي منضما بالمالفة والناكد
 ليس معنى التوكيد وصف القوة بل معناه تعبير الحكم وثبته في ذهن المخاطب
 المذكور بالمالفة والقوة فالفرق بين الماضي وغيره

بالمستقبل **صرف** في قوله وبما اوفت في علم زرع
 ثري **شمالا** **لا** دعوى الاستقبال في زرع والقله
 في رما غير صحيحة فيها اما في الاولى فلان زرع
 حال مؤنث اوفت وهو ما اضطرنا ومعنى قال الزهراء
 في فصل رما من الغنى والحال في يد في عامها أي منه
 لو قلت حصوله واما الثانية فلنصر ابن هشام ايضا
 في ذلك بان رما فيه للتكثير بضمزة الاختصار في
جميع الاعمال **الاجرا** اشارة الى ان المشتى لا يكون
 الا بصفة المشتى منه واقتضاه هنا في مانع
 من كونه من الفعل من قوله ولحق الفعل وان صح معناه
 وليس من المقدر المذكور وتقريبا لانه لا يكون
 الا في النفي بل المشتى منه محذوفة لقرب
 أي تفرد حاصله ان الاحتصاص له معناه ان
 انفراد شي من بين امثاله بحكم وهو هذا المعنى ثابت
 للنون الثقيلة دون فعل الاثنى وجماعة النون
 والثاني عدم عموم معنى لشيئين فاكثر وهو
 هذا المعنى وصف للفعل المذكور لالنون الثقيلة
 اذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره فقابل ما قبلها
 فهم منه المعنى الثاني فحكم بخطاء عبارة المصنف

لاقتضائها على عدم عموم التضييق لافعال فقوله **لا**
يعم تفسير من هذا القابل لمعنى الاختصاص عند
 العموم وقوله **لان التقييد** تعليل المحذوف تقديره لان
 يقول ما عدي به فامل ذلك **بان كل ذلك من**
الشواذ الاشارة لما وقع في بعض القراءة وما ذكر
 قبله فقد صرح فيه بانه فاسطرد فالحجج المذكور
 حتى لا يخطى **فان قلت** فلم يجر في الدار وقالوا **ادارنا**
 فاعلم ان يجر هو لفظ في الدار والمعنى لم يجر فقلت في الدار
 باثبات الباء من في وقالوا ادارنا باثبات الواو من قالوا مع
 ان الاول حرف مد والثاني مدغم فاجاب بان الشرط في الجوز
 موجود ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط على قياس
 ما مر في الاولى وقد مر ما فيه فراجعه فان قلت اذ وجد
 الشرط فالذي يقتضي تحلف المشروط وهو الجواز قلت
 نقل الكلمة باجماع الكسرة والياء مع السكون ايضا
 في نحو قالوا ادارنا والحاصل ان الجواز مشروط بذلك
 يقتضي اتفاق الجواز عند اتفاقه لا وجوده عند وجوده
 لما تقر في ان تأثر الشرط في العدم والله اعلم
والفعل مع وزن التاكيد بصرياً هذا القول مشي عليه
 ابن الحاجب في كافيته واقره الرضوي عليه واما على قول ابن
 مالك

ما لك وغيره من انه لا ينبغي المضارع الا بياشده النون
 له فلا يجرى فيه التعليل المذكور لفعل الضار من الفعل
 والثوب وهو مانع من البناء والله اعلم **على ما ذكره**
المصنف من ان حده ان يكون الاول حرف والثاني
 مدغم فقط لا على ما ذكره الشارح من انه ذلك وان
 يكون الثاني موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت همزة
 الاستفهام **لكن** قد ذكرنا انه **لا يجب** ان يجوز
 اي ان النقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه
 لان وجود الشرط لا يلزمه وجود المشروط ولتاف
 هذا وقوله فيما مضى لم يجر في الدار وقالوا ادارنا بحث
 وان الاخر من هذه الزايب عدم النقاء الساكنين
 لا عدم جوارزه الذي هو المشروط والاول اعم من الثاني
 اذ جواز الشيء بجماع عدمه فامل فانه دقيق و**كونه**
اخف اي من حذف الالف لان فيه انتقالا من الاخف
 وهو الفتح الى الثقل وهو الكسر ومع حذف الواو والياء
 يتقل من الاثقل وهو الضم او الكسر الى الاخف وهو
 الفتح **وهنا موضع تامل** استعمال هنا عند ظرف بل
 متبدا مرفوع وخبره محذوف موضع تامل ويجوز
 على بعد ان يكون ظرفا خبر مقدما وتامل على نرد

التقبل بشعر باشتراط اتحاد الكلمة ومخصص الحقيقة
فما سبق بالنقل بالتقاء الساكنين على غير حد شعر
يعدم اشتراطه **الاذا فتح ما فيها** اذا منصوبة
على الظرفية والاستثناء مفعول يؤول بحذف الراء
بحث عما لا يثبت الواو والهاء الا اذا و **ادخل الاء**
فحذفت نون اشارة الى ان حذف النون للحازم
الذي هو النافية فلورود التاكيد فلا ينافي ما مر
من ان الفعل المؤكد بالنون مبنى لان مقتضاه ان عامل
الاعراب انما دخل على الفعل مؤكدا والدليل على ما قاله
من ان النون المؤكدة انما دخلت بعد حذف
نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق الامافية طلب
او شبهه ولا تحصل فيه الطلب الا بعد دخول لاوكة
فما سبق ما سبأ في مما فيه عامل حزم **فيل النون وحل**
نون التوكيد وحذفت نون الاعراب اي لان الفعل
حيث دخول نون التوكيد عليه صار مبنيا فحذفت
نون الاعراب لتقاء الاعراب **التي هي علامة** فلا
يخالف هذا ما مر فتأمل **لانه لم يتحقق** اي النون
التوكيد لم تلحق **فيل دخول** اما لما تقدم في **ولا**
البحث من انه يشبهه بالقسم نحو ما تفعل في ان

ما التاكيد والله اعلم **حذف الضمة بعد الفحة**
لغة طائية الغرض من ذكر هذه الفحة مقابلة لبقول
المصنف فيما مر الا اذا فتح ما قبلها فعلى هذه الفحة بقا
ارضن في ارضن للمخاطبة لمناسبة الضمة وفي
نسخة **لمناسبة الضمة** والمواد على كلتيها المناسبة للواو
الضمة لكونها احتما كما مر **وفتح النون في جمع**
وكسرو في المتى اي لكون ذلك قارفا في جميع الصور
الا ان هذا الفرق ايضا لا يظهر اثره عند الاضافة
والله قد يدعي انه لا يحتاج اليه في بعض الصور
المذكورة في الشرح اذ الف التثنية قد يقاب بارفحصل
في المثاني ان وفي الجمع بار واحدة اذ الف مضرة بحذف
ضاب وضروبه هذا النوع والنوع الذي بعده داخل
في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما عند النحويين
فالنوع الاول مشهور بامثلة المبالغة وامثلة التحول
والثاني يعبرون عنه بفعل بمعنى مفعول او فاعل وهما
خارجان عن اسمي الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
والامر فيها اظهر **لفظا** منصوب على التمييز فان قلت
ماذا قلت لما محول عن الفاعلية بالقائم والاصل
لان القائم لفظه مضاف الفاعل واما تمييز عن المفرد

على المفذور والاصل لان الصياغ فيما ما مثل قيام
 الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه الاحكام التقطية
من حيث هو وفي الصبر الاول ان يعود على الفاعل
 مقام الفاعل وفي الثاني ان يعود على الجار والمجرور
 لكن الاول باعتبار صفة اي من حيث ان الذات
 السمات بالخارج والمجرور موصوفة بكونها جارا
 او مجرورا وهذا عندى الظاهر رادق واحترز به
 من حيث هو مستند اليه المروى في المعنى فان ذلك
 هو المجرور فقط وهو مؤنث وثني ومجموع **ان عنه**
فاعل مسئول **فقد عليه** فاسم كان ضمير غا
 على اولئك المشار به السمع والبصر والفؤاد
 وعند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عائد المكلف
 وفاعل مسئول لا ضمير مثله وعنه فضله وانما قال
 ظاهرا لاحتمال ان يكون التقديم احواله عن كونه فاعلا
 وصار الفاعل ضمير السؤال اي يفعل السؤال عند
امر كل احكم متعلق بكل **منطوق على جزيئات**
 اي منطوق موضوعه على جزيئات فاستاد الانطاف
 اليه مجاز **الجم المضمرة** مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
 كان حرف مضموما او مفتوحا ينطوق في **أكثر فعلا**

اي في فعل اسم الفاعل **وهو** اي فعله **المنى للفاعل**
 تفيد الكسر باكثره للاحتراز عن اقله فان ما قبل
 اخوه مفتوح كيند حرج **والفتح فهو مفعول** قال في
 الصحاح الفخ الرجل اي افلس فهو مفعول بفتح الفاء
 مثل احصن فهو محصن واشبه فهو مشبه **هذه**
 الثلاثة **بجاءت** نوادر انتهى وقد يقال ان مفعول
 بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
 لم ينطوي به في غير محصن ومن احصت المرأة زوجها
 في محصن **فهو عايش** قال في الصحاح تقول يد عايش
 ولا يقال في ما ضمه الا عايش الارض اذا بنت العث
 انتهى **واورس فهو وارس** قال في الصحاح الورس
 بنت اصفر يكون في اليمن تتخذ منه الغمر للرجل ومنه
 تقول اورس المكان واورس الرمث اي اصفر ورثه
 بعد الادراك فصار عليه مثل المال المصفر فهو
 وارس اي دورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
 والرمث بالكسر مري من مري الابل وهو من المحض
وابقع الغلام فهو ابقع في ابقع الغلام اي ارتفع
 فهو ابقع ولا يقال مرفوع وهو من النوادر انتهى **مسألة**
 خبر عن قوله فان لفظه بناوлие بالقاظ **والجار والمجرور**

شرط الاشتراط والاول خارج عن الماهية والثاني
 داخل فيها **فقد حان** جواب شرط مقدر ونقد
 ومهما يك من شئ فقد حان اي قد فرغنا من السلام ان
 نشرع **فجعل** ذلك الشئ والمراد مع المزيد عليه ونعم
 منه ان ضعف الشئ مثله كما يقول بعض الفقهاء
 اذ معنى ضعفه جعلت له ضعفا او اضعفا او مثله
 او امثالا لذلك اضعفته وضاعفته فتأمل
لانه ليسع فيه مستغنى ظاهر هذا القليل
 يقتضى تشبيهه حال الناس فيه بالصم فاستبعد
 لهذه الحالة اسم الصم واستدل بهم ثم استدل
 الى الشهر الذي ظفرفه على سبيل الخوز في الاسناد
 ما لعله فلا تكون التسمية بذلك المعنى الشدة الشهرة
 وقوته حتى كانه لا يحصل فيه اختلاف ولا تداخل
 فيكون من المعنى المقصود اثنائه واخر قوله لانه من
 الاشهر الخمر عن قوله سادح كان اظهر **وليسع**
فيه حركة قال جعل الحركة من المسموعات
 وهي من الرينات فطوائفها نخوز والمراد الاشع
 فيه صوت ناشئ عن حركة قال فاست **الاول** بعد
 نقل الفتحه منها في اعد الى الساكن قبلها من **اللاح**

هو

صاحبا هو وفهم الحال من المبدأ تنازع وظاهر
 كلام الشارح في بحث الجملة الحالية في باب الفصل
 والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا يحتملها
 من خبر المبدأ **اسم مفعول** اعاد توسعا واصلا كما
 يدل عليه ما سيذكره مطاوعه ثم حذف الجار
 توسعا ووصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير
 به واستتر فصار اسم مفعول **من المطابقة** اي مضد
 قولك طابقت بين الشئين اي اوفقت المطابقة اي
 الموافقة بينها لا قولك طابق الشئ الشئ اي وافقه
 لان اسم المفعول هذا اوفقت الموافقة له مع شئ آخر
 منفصل عنه ومضاعف الرباعي وفت فيه المطابقة
 بين حروفه لانه اوفقت له مع لفظا آخر ويدل على قلنا
 قوله طابقت بين الشئين وقوله وقد طوبق فيه لقاء
 والامر الاول لا اذ قوله الفاء واللام اصله بين الفاء
 واللام **طريق** قوله طابقت بين الشئين الا انه
 حذف الطرف وهو بين واصل الفعل الى المضاعف
 اليه توسعا فاقام **وقد طوبق فيه الفاء**
والامر الاول الجارى على سبيل قوله ويقال طابقت
 بين الشئين ان يقول طوبق فيه بين الفاء والامر

١٦١
ويجوز في مصدر أي المضايف بدليل قوله بجملة
 الصحيح والتقدير بالصحيح إشارة إلى أنه مرادف للسلام
إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا فيه شيء لجواز أن
 يكون قوله أيضا لأنه مسمى المضايف **اجتماع التثنية**
 فذمغ حصول أصل اجتماعها في مضايف الرباعي
 فضلا عن كونه مرتين إذا الاجتماع ليس هو وجودها
 في الكلمة على أي وجه كان بل على وجه تاليهما من
 غير فصل **مثلا** أي مثل المقالات وهو بدل الأصل
وهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر في قوله موضع
 حرف إشارة إلى ما فرق به بعضهم بين الإبدال والتحويل
 من أن البديل لا يكون إلا في موضع المد لئلا يندرج العوض
 يكون في غير العوض منه كناية عن عدة وهمة ابن ويا سفيان
 قال ولا يقال في هذا ذلك إلا مع قلته وقوله حرف
 في الموضعين إشارة إلى ما فرق به هذا البعض بين
 الإبدال والقلب من القلب يخص بحروف العلة والإبدال
 يكون بينها وفي الحروف الصحيحة قال فالإبدال أهم
 والقلب أخف والشارح نفع ابن الحاجب لقوله في
 شافية الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره قال
 الجاريد ففعله مع حرف ولم يفعل جعل حرفا
 آخر

في المصدر

١٦٢
 من حرف في غير موضعه نحو هجرة ابن واسم ونا عدة
 وزنة ولا يسمى ذلك بدلا إلا يجوز أو قوله عنه حذرتا
 عوزد المحذوف في مثالب راح واست فأنك إذا
 نسبت إليها تقول ابوي وأخوي وأسنى سرد لامها وجعلها
 في مكانها قصد في حذرها أنه جعل حرف مكان
 حرف ولا يسمى أبدا إلا إذا لم يجعل حرف غيره بل هو جعل
 حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القدر خرج نحو
 اخت ونبت عن التعريف فانا وإن قلنا النار فيهما
 عن الحروف لكن بالحقيقة في مكانه فإن المراد يكون
 في مكانه أن يكون القوم فاء أن كان الأصل فاء كما في آخر
 رعبا أن كان الأصل عينا كما في قال ولما كان كان لاما
 كما في ما رز أباد الإعل على المقصود أن كان الأصل كذلك
 كما عالم بالهجرة وفي عالم بالالف ومعلوم أن آ اخت ونبت
 ليس كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لأنه أدخل فيه
 مثل الظلم وأصله الظلم جعل الظلم مكان تاء الأفعال
 لإرادة الأفعال ولا يسمى ذلك أبدا لما استغف أن
 الظلم ليس من حروف الإبدال فكان يجب عليه أن
 يبدل شيئا آخر وهو أن يقول للأفعال فجوابه أن المصنف
 لما بين حروف علم أن المراد بحرف في قوله جعل حرف

من حروف انصت يوم حطاه زل مكان حرف غيره
 ليستقيم حيث لا يحدو انتهى **والحروف التي تجعل**
منها حرف موضع حرف آخر اي جعلنا شايعة الغير
 الادغام فان الشاذ النادر قد يكون في غير هذه المواد
 به الادغام يكون في جميع حروف المعجم الالف كذا قال
 المرادى وفي الجار بردي ان جميع الحروف غير حروف صوى
 مشعر فحي من حروف الابدال تبدل لارادة الادغام
 والباء والواو والميم وان كان من حروف صوى مشعر
 فهي من حروف الابدال انتهى واما الابدال الشايعة لغير
 الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر ما قبل فيه
 اثنان وعشرون حرفا جمعها بالتسهيل بقوله كحد ص
 شكل من طو ثوب بحزة واقصر الشارح هنا بعا
 لابن الحاجب والجار بردي وعندهما على اربعة عشر
 حرفا يجمعها قوله **انصت يوم حطاه** فانصت
 فعل من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية
 وجد مرفوع مبتد وطاء مجرور مضاف اليه وهو علم
 رخل وزل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عايد على
 جد وحمله زل والحمله منها في محل جر باضافة يوم
 اليها و**كل منها** تبدل من عدة حروف فالحزة تبدل

من سبعة

من سبعة الالف والتاء والواو والهاء والعين والحاء والغين
 الخاء وكسار ورداء وماء وباء بحروصا اي صرخ
 وراه اي رعبه والنون تبدل من ثلثة احرف
 اللام والميم والهمزة بخولعة اي لعل واسود فانت اع
 قائم وصغافى والصاد تبدل من السين صراط والتاء
 تبدل من ستة الطاء والدال والواو والتاء والصاد
 والسين فسقاط وفاقه ترتوت اي درفوت من الدد
 به وثرأت وثنين ولصت اي لص وسب والياء تبدل
 من ثمانية عشر حرفا الالف نحو دينين والواو نحو غريب
 والهمزة نحو خير والهاء نحو ذهبت والسين نحو سادى
 والباء نحو الادنى والراء نحو فراط والنون نحو ناسى
 والصاد فصبت اظفارى والصاد نحو تقضى الباري
 واللام املت والميم اثبت اعاد غمت والعين نحو صفاد
 والدال نحو صدبة والتاء نحو انصلت في الثالث
 واليم نحو شجرة والكاف نحو مكاف والواو
 تبدل من ثلثة احرف الالف نحو ضوب والياء نحو
 نحو موقن والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة احرف
 الواو نحوم والنون نحو البيام اي البيان والياء نحو ما زل
 وانما اعاد ياء والحجم تبدل من الباء مخففة ومشددة

وانه

كقوله جمع والدال تبدل من اربعة احرف التاء
في الافعال ما فازه دال او ذال او زاي او جيم نحو
معوا والطاء المراد في المطا مكان ثم ط حول السرة
والذال نحو ذ كسر في ذكر جمع ذكره والطاء تبدل
من حرفين التاء في الافعال بعد حروف اللهاق
والدال نحو مط الحرف اعده ولا ف تبدل من
اربعة احرف الباء نحو باع والواو نحو قال والهمزة
نحو كاس والنون الخفيفة نحو لتسفن والهاء
تبدل من خمسة احرف الهمزة نحو هيا ل والالف
من نحو هنة والواو ياهناه والباء نحو هذه على وجه
والتاء نحو طاعة وقفا والزاي تبدل من حرفين
السين نحو تزل والصاد نحو تزدقا واللام تبدل
حرفين نحو اصلال والصاد الطبع اذا قرر ذلك
فقول الشارح من عدة حروف ينقص عمومة بالصاد
المهالة كما امر **اصلة املا**ت اشارة الى ان قوله
معنى امليت لا يقتضي انه اصله لجواز ان يكون
اصلين متفقين المعنى **نحو هديت اي دهدبت**
الحجر اي دحرجته و**صهصبت اي صهصفت**
او قلت صه **فهذه اليه شئوس** المتشوش
بالنزل

١٦٦
بالنحر يك التظير نحو العيت تكرا او تقبضا **ومر**
خفي الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحرف
في حروفه الاصله من امثلة المضاعف **ان يمكن**
الحرف الاول اسكان الحرف الاول شرط للادغام
لاشطر منه **لحلول الفاصل وهو الحرك** هذان
على ان الحرك عقب الحرف لا معيه **يمكن عند**
ادغامه فيه اشارة الى ما قلنا من الاسكان شرط
لاشطر **وهو من باب الافعال** كما لا يشعر اهر
من مزيد الثلاثي ملحق بالمزيد من الرباعي كما افشور
فرزته في الاصل افعال ثم بعد اللهاق افعال
وما يقى من ابواب مزيد الثلاثي في بعضه لم
يجي منه المضاعف كثاني افعال وافعال
وافعال وفي قولها يجي اشارة الى جواز المجي من كل
باب وان تخلف بعد الوضع **اوضه فعل**
الاثنين وكذا قوله اوضه جماعة المذكور يحتمل
ان يكون ما صابنا للجهول وان يكون امرا
عليه اقتصر الشارح **من المزيد فيه** مطلقا
ما صابا ومضارعا او امرا **ومن المضارع** اي
مضارعا الثلاثي المجرد وما ما صبه وامر

١٦٧
 فيها المذكوران في المتن وغير ذلك كما لما في المجهول
 وصف البلد اذا كثرت فيها **الكبر** الصاد جمع صنب
 ونفتحها دوية معروفة وفي الصحاح من البلد
 وان ايضا اذا كثرت مساكنه ولا يصح في ضلال
 فتح الصاد على انه جمع مساكنه اي مسكناته فتش
 الارض كاللحان لان فصدت بالف لا غير قال
 في الصحاح نقول اصيب يومنا وتاينت البلد
 في عبارة الشرح بتاويل القوية **كالخطاب**
 ادخال الكاف مع استيفاء انواع الضمير المذكور
 فيه شيء **وتونه** اي تون التكلم فيه بحوزة الضمير
 هو كلمة بالالون وحدها **مطلقا** في الماضي
 والامر وهو قد فون جماعة الاناث **ما صبا**
كان او عن حاله ان كان ومحوها من فعل في قوله
 فيما مر في كل الصلابة الخ **بغير مدد** اي بغير
 مدد الى مددتين ولو اسقط الشارح القاء
 من التعداد لكان اظهر وهذا **حركات الشوط**
 اي اسم الشوط بالضم والفتح **والنحو** لا وجه لما
 في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسرة بالواو
على اسكان الاول فذيقا بل لا يتوقف

الاي

الا على احد حروفه الباقية ولا يتعين اول المتن لذلك
ولا يشتر بذلك اي بالواحدة الغائبة فان كان
 اسم الفاعل والمفعول **من الابواب المذكورة** في قوله
 فيما مر في نحو مدد قوله عاد بناد **ويجب** اي الادغام
 ولا حاجة الى التفسير بان يقال ما لم يصل به الضمير
 المرفوع البارز المتحرك اذ الضمير المذكور لا يصل
 بالاسماء بخلاف الافعال **والا** اي وان لم يكن
 من الابواب المذكورة بل من الابواب التي جاء فيها
 التضعيف ولا سبيل الى الادغام كما في مدد فهو
متدا متنع اي الادغام **لما هو** **لما** من الاسماء
والاجابات ما ليس **المهموز** ما الاولى تحمل الزيادة
 فقوله من الاقسام بيان لما الثانية ويحمل ان تكون
 موصولا اسما فالثانية بدل او نكرة بمعنى
 شيئا منصوبه على الحال ومن الاقسام بيان لانها
فكانه اي ماله من الاقسام **محررات** **عشر** **اسماع**
 اي السامع لان له قساما واجبا باليت للمهموز
في باب اي طلب ماله من الاقسام المذكورة وظاهر
 طلب المغفل من حيث اجابته واقسامه **فانه** اثنين
 من اصوله **سرها** **علة** **لخروج** **القفص** **اي** **احدهما** **محررة**



بعض ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد اصوله
حرف علة وهو غير صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جزئ بما فوقه وتحقق الجزء لا يفر لتحقيق الكل
فصدقها لا يفر لصدقها بالضرورة وقد برهان
ذات الواحد هو الجزء الا يفر محققه لتحقيق
ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اي الانفراد وذلك غير جزئ لما فوقه ولا
لازم له بل مصادره لعدم صدقها على ذات
واحدة باعتبار واحد ومن ثم صرح بعبارة مفهوم
العدد فيه وفي غيره لا يقال الواحد ليس بعدد
لانا نقول الصحيح انه عدد ولئن سلم مفهومه
معتبر بكونه لا يسمى عدداً محضاً اخر خارج لا يتوقف
عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعتبر
فيه للدليل الدال على الاعتبار في السمي سواء سمي
بالاسم الخاص به ام لا ولا ينزى ان الدليل
دل على اعتبار المفهومية في الشرط مثلاً في الكرم
ان جئني سواء سمي شرطاً ام لا ولا تنس في هذا
المقام ما انصوا عليه من ان الشرط قد يوجد بشرط
شيء او لا بشرط شيء والفروق بينهما غير يسيرة **حقيقة**

العلمة اي معناها الحقيقي لغة او ما هيته
المحققه في الخارج بحسب اللغة اي **بذلك** اي
وبان الهمزة ليست من حروف العلمة الذي هو مد
الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافاً **فان**
بدعنا ان تشير اليه اسم لا محذوف اي لا ياء
علنا في ان تشير اليه وليس قوله ان تشير اليه
متداوعلنا خيراً ليكون المراد ان الاشارة اليه
ليست واجبه علنا لوجهين احدهما وجوب
تكرار لاح وهو متفق بقوله وهو ان الجزء
لا تسمى حروف المد واللين التي تسمى حروف المد
والاحروف اللين **وهذه** حروف العلمة المتحركة
في غير الالف هو الواو والياء فان قلت هذه اشارة
على ما قلت الى جمع حروف العلمة وغير الالف
حرفان فكيف يجر منها بالغير مع عدم المطابقة
قلت الجمع في هذه باعتبار الافراد الشخصية
ممكنه التحقيق في افراد الواو وحدها فساد عن
افرادها وافراد الياء قائل والسرف قوله
في غير دون قوله غير اللين انما لا يقيدان
الغير بكون تارة حروف علمة فقط وتارة غير حروف

الصلة فقط واسقاطها بفيدانه لا يفيد الحذف
 غير **فقط لانها تخرج في لين من خشونة اللين**
 صفة تقتضي قول الغزالي داخل ويقال له الصلة
 والخشونة صفة مدها عدم استواء الأجزاء
 في الوضع ويقابلها الملاينة وهما حقيقتهما من صفات
 الاجسام واستعمل الشاعر الخشونة هنا
 مقابلة للين فالمراد بها الصلابة فقوله من خشونة
 نصير اللين والمراد باللين بانساع المخرج يقتضي
 انها حروف لين وان تحركت فليل حصول
 اللين فيها بسبب السكون بانساع المخرج يعني
 ان سكوتها ارجح فيها للين لانساع مخرجها
 بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يبصر
 سكونها موجبا للين لان تضيق المخرج
 يقتضي لصلابة زاما اذ كانت متحركة فلا
 لين لان الحركة توجب قوة وصلابة
 للحرف وان اتسع مخرجه فقوله لما فيها اي في حروف
 الملة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها لانها
 في هذا الكلام يجان احدها ان الواو مخرجه الشفة
 فلا عمل للسان فيه ساكنا ولا متحركا والثاني

انهم نصوا على ان يخرج الالف اوسع الخارج مع
 انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن
 الاول بان السالبة صادقة بسلب الموضوع او
 المراد باللسان المحل تغليا وقد يجاب عن الثاني بان
 انحراف اللسان فيه مع من لينه **وزيادة حرف**
لين ايضا وزايدة حرف **ايضا** زيادة ايضا لا فائدة انه مع
 تسمية بما صاحبها بسبب ما قبلها وهذا في مقام
 من يقول فقط كما قال في القسم الاول **ونقل**
عن المصنف في تسميتها بحروف اللين والمدى في تسميتها
 بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت
 متحركة او ساكنة فيلها حركة من جنسها او لا
 والناقل ونصبه وقال بعض الفضلاء في شرح
 الالف انما سميت لينة وحروف المد وحروف
 اللين رفاق هذه الكلمة بعينه وقال في آخره لا
 ان الالف اشده امتدادا واستطالة اذ كان اوسع
 مخرجها **اي من اذ كان احد حروف الاصول اسم**
 كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها
 ومن الفعل حال من حروف الاصول **بجمل** **الالف**
الف **المتكئة** يروى على عمومه في الاشارة فانهم

صوحا بانها منقلبة عن لوز و اوريا لان حروف العلة
 فيه اما ان تكون متعديا اعلم ان ما بعد ما في نحو
 هذا الزكبي وهو ان يكون مزيل بالكون وهو معنى
 وقد وقع خبرا عن حرف وهو اسم بين ومن المعاليم
 انه يمنع ان يقع المعنى خبرا عن العين الا بتاويل كاقول زيد
 عدل او رخصه فيجب التاويل فنحو هذا الزكبي اما في
 المتدايان فقد رآه مصافا محذوف اعلان حال حرف
 العلة اما كونه متعديا وهذا اوفق بمذهب الكوفيين
 ولما في الخبر بان يؤول المصدر يشتق اي لان حروف
 العلة اما كائن متعديا وهذا اوفق بمذهب الكوفيين
 وقرئ من هذا ما ذكره في قوله تعالى وما هذا الا
 ان يفتخر من دون الله **اضافة لفظه** بدليل صحة
 وقوعه صفة للنكرة نحو هذا لفظ معتل **الفاء**
احتمال الحركات اعلم ان حروف الجر حركات بخلاف
 الاجوف فان عنه لا تختمل الحركة لان تحريكها مع فتح
 ما قبلها لوجب ثقلها فلذا انقلب الفاء والتاء
 فان لامه لا تختمل الحركة لما ذكره وان احتملتها مع الف
 التشبيه لان قبلها يوجب حذفه لا لثقل الساكنين
 على غير حده فيحصل ليس بالمفرد **الواو** بين الباء والكسر
 نقل

نقل اذ الباء في تقدير كسرين فقد وقعت الواو بين
 كسرتين قبلها وكسرا بعدها والواقع بين شينين
 بضادانه مستثقل **الضمة** الواقعة بين الكسرتين
 بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهل في الكلام رز
 فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قبل **مع** **اعمال**
فعلها اعم مع افعال فعلها اي تغير حروف العلة فيه
 واعلم ان مراد المصنف بقوله يكون على فعله تقييد
 المصدر الذي محذوف فاق تقييد هو ان يكون ذلك
 المصدر مما اي من جنس المصدر الذي **حذف الواو**
من مضارعة بان يكون المضارع المعتل الفاء على فعل
 بكسر العين اذ المصدر لا يحذف فاءه الا اذا كان مضارعا
 بفعل المكسورة العين لا غيره كوجل يوجل وجلا ورجى
 يرضى وضاة لكن المصنف ترك التصريح بهذا التقييد
 واستغنى عنه بقوله الذي يكون على فعله بكسر الفاء
 لافادة معناه لان مصدر المعتل الفاء اذا لم يكن مضارعا
 اي للهيشة ليس على فعله الا فيما المضارع منه على فعل
 بكسر العين **حكم الاستفهام والتثنية والوجهة اسم**
مصدر قال السمين في اعرابه في قوله تعالى ولكل وجهه
 في وجهه قوله ان احدها ويعزى للمبرد والقارسي انها

اسم المكان المتوجه اليه وعلى هذا يكون اثبات الورد
 فياسيا اذ هي غير مصدر والثاني انها مصدر بغير
 التمازق وهو ظاهر وكلامه سبويه فانه قال بعد ذلك
 حذف الواو من المصادر وقد ثبت توافق الواو وجهه
 في الجهة وعلى هذا يكون اثبات الواو شاذ منها
 على ذلك الاصل المتروك في عدة ونحوها والظاهر
 ان الذي سوغ اثبات الواو وان كان مصدر وانها
 مصدر جاء على حذف الزوائد اذ الفعل المسموع
 من هذه المادة توجه واتجه ومصدرها والاتجاه
 ولم يسمع في فعله وجبر مجر كرم بعد وان كان الموجب
 لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع بوضع
 الواو بين ياء وكسر ولم يسمع مضارع فحمل مصدره
 عليه فلذلك قلت ان وجهه مصدر على حذف
 التزايد لتوجهه واتجه انتهى اقول وهذا الاحتمال
 الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر
 اذا سم المصدر والمصدر الحار على غير فعله فتاك
 كان عليه ذكر حذفها في الاسرار انما يكون
 قوله وتسلم في سائر تصاريفه سالما من
 النقص والنفي كانه فابرينه وبين المجيد بان المجيد
 فاف

تقام ما علم بثبوته والنفي اعم ويمكن ان يدفع بانه
 بان يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان النفي
 اصلها الكسرة ولو اعدت لزوال هذا الفرض
 عطف على قوله **فقد تحذف** الصواب ان يقول
 على قوله تحذف اي والواو تثبت لو قدر ذلك
 يقول اي وتثبت الواو لتناسب الحلتان والمنع
وليست هذه من لغة في اسد من لغتهم كسر
 حرف المضارعة حتى الياء ان كان بعد هاء
 اخرى فالمانع من ان الواو حمل فليت باء تحقيقا
 فجاز عندهم كسر الياء التي هي حرف مضارعة
 في الصحاح في رجل وفي المستقبل منه اربع لغات
 يرجل يا رجل ويحمل بكسر الياء وكذلك فيما اشبهه
 من المثال اذا كان لازما فنقول يا رجل جعل الواو لقا
 لفظة ما قبلها ويحمل بكسر الياء في لغة في اسد
 فانهم يقولون انا يا رجل ونحن نرجل وانت ترجل كلها
 بالكسرة وهم لا يكسرون الياء في فعل ومن قال
 يرجل بناء على هذه اللغة ولكنه فتح كما نحوها في
 يعلم انتهى فانت تراه صريح في الكسر بانه لغة
 بني اسد **فقد** هو بالقاف ثم العين المهملة

ثم الباء النخبة ثم الدال المحلة المنصوبة هو عند
العرب قسم منصوب بفعل القسم محذوف والى
اقسم عليك بقعدك أى بالقاعد عندك الذى
هو موضع حديثك وسرك **مثال** هذه
اللفظة تقع في بعض النسخ وهي بالثاء المنشأة القوية
واللام ثم الهزة ثم الباء الموحدة النخبة في الصحيح
والآب الامر نيبا استقام **تقدير** **الاستدلال**
ولذلك كتب ابن في هذا ايتك بالالف **والوقف**
عليها ولذلك كتب زيدا بالالف ابد لها في الوقف
من التنوين وفي جاء زيد ومروى يزيد يترك
الف لعدم التنوين فيها رفعا وجوا **الكنى** **بركة**
على المصنف تقدم انه اشار الى جوابه بالعناية الى
ينها فلا وجه لتكرار الابرار **لأن** **بهم** **جزء** **فأما**
وهي ان الواو لا تحذف مع المفتوح العين ولا يصح
تفسير القاعدة بقولهم محذوف من فعل الكسور
العين اذا الحذف من المفتوح لا يجوز الحذف من الكسور
لعدم ما يقيد القصر على الكسرة **فمن** **ثم** **هذا** **فدنياك**
استفهم كلامهم اعادة العلم في الغالب بان الحذف
عليه الكسرة والظن الغالب في عينه بانه مثله والظن
لانهم

١٧٨
في مثله كاف **في** **بما** **أعلم** **انما** **بانه** **مكسور**
العين فالوجه يقرن بيسع **ولو** **حكم** **بانه** **في** **الأصل**
يفعل **بكسر** **العين** **فدنيا** **الحكم** **بذلك** **لا** **جل** **حد**
الواو الذى اعلم انه لا يكون غالبا الا مع الكسرة
وكسر عين الماضي لا ينافيه لو ورد ذلك في الفعل
الفا كثيرا كورث يورث وغير ذلك مما مر في اول
الكتاب وان كان شاذ أى خارجا عن القياس
دون الاستعمال **فعلم** **ان** **المصارع** **رفع** **الماضي** **لما**
مر غير مرة فاذا سمع المصارع الذى هو رفع عن وجود
الماضي ولم يسمع الماضي سلم من وجود الرفع وجود
الاصل ومن سماع الرفع دون الاصل امانة الماضي
اعترفت استعماله مع كونه قد وقع وعطف قوله
ونرى **استعماله** **أبين** **ان** **المراء** **يقوله** **لما** **نورها** **اذا** **أنت**
ارضه **اسفله** **والضمير** **للقمر** **من** **سمانه** **او** **علاه** **جر**
وهو **مردوع** **اعني** **مردوك** **لا** **يجزى** **احد** **ولا** **يجتبه** **واحد**
مصدرة **بفتح** **الميم** **والدال** **اي** **صدق** **هو**
مصدر ميمي في الصحاح ويقال للرجل الشجاع والقوي
الجواد انه كذا ومصدق بالفتح أى صادق الجملة
وصادق الجري كانه ذو صدق بما يعبد من ذلك

واسمه ذرير في الصحاح وذرير بذره مثل وسعه
 يسعه وقد امت صدره انتهى ومعناه ان فيه
 مكسور العين وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر
جئت لعل وجهه ان الضرورة هي الاجزاء والبقاء
 مودوع في البيت لم اليه وزن ولا فائدة لان مودوعا
 يفيد معناه فان كان الامر ذلك فجوابة ان الشعر
 مظنة الضرورة وان تخلفت المائة ولو ورد هذا
 البحث في ودع لكان وحيدا لانه قرابة عمرة
 بن الزبير وابنه هشام ابوجصوة وابن ابي عملة
 قوله تعاما ورد على ذلك وما على **لكن ينبغي**
 ان يفيد لفظ الكتاب على الاول الذي رايته في
 النسخ كتابه بالاسود من غير شطب لا يجوز ذلك
 وضع وهو من الشعر وهذا الكلام صريح في انه من المتن
حسابه لم تحذف هذا الكلام يدل على ثبوت
 ما اجاز في المتن كما يدل عليه ايضا قوله وهذا
 في بعض النسخ وقوله حاشية الحذف بالمتن لكن
 انما رايته في النسخ بغير علامة المتن **فهذه** الفقرة التي
 نقلت الواو والباء تاء واحترز به من اللغة لانه
 في المتن ان لا تقلب الباء تاء فانه لا ينهد ذلك **فلتب**
 لا

الواو بال لا يجوز قلب الباء تاء لا يجوز ذلك في هذه
 اللغة لان الباء التي نقلت فيها تاء هي الاصلية دون المنقلبة
 عن غيرها **كحاف المنقلبة عن الهز** كما مر **وهذا**
 بمعنى تاء لان ظاهر هذا السخة ان اضهر يد عمان وتقلبان
 عايد شي واحد وهو الواو والياء فساد ظاهر فيحتاج
 الى تأويل بما ذكره الشارح والاولى سالمة من هذا فيكون
 اصح معنى **من غير اد عامر** اي من غير قلب التاء الفوقية
 بل تبقى التاء النخبة اصلية كانت او منقلبة عن واو
مدلة من التاء فانصلت يعني انصلت اصلية
 انصلت ابدلت الواو تاء على اللغة الاولى ثم ابدال احد
 حروف الضعيف ياء كافي حيث بالحق اي حيث
 به اعلم ان المضاعف **المعنى** القاء يعني الواو لا يجوز
مضارعه لا مفتوح العين فلا يكون ما ضمه الاكسورا
اما الضم اي اما التقاؤه من المضارع المضاعف
 المذكور **متن في المثال** الذي هو علم من المضاعف
 والانتقاء من الاعم يستلزم الانتقاء من الاختص فان قيل
 قد تقدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعد ما كره
 بوجه اعصار شيها قلت هو وزن عارض وقع التحول
 اليه من الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على

صيرورة معناه كالسجدة والطبيعة فلنا مل فان قلت
 ممكن ان يحمل قوله المثال الواو على المفتوح العين فلا يعار
 وجه بوجه وان كان وزنا اصليا قلت فلا يكون اتقاء
 الضم منه ممحوا لا يتقارن من مطلق المضاعف
 الواو كما هو المدغم فلنا مل وحديث اتقاء الضم زيادة
 على ما في الجار برك ونصبه ولما كان حذف الواو في مثله
 اعم من بعد واجبال بين المضاعف مع الفاء بحروجه
 بفتح العين لانه حينئذ يكون مصاربه مكسور العين
 وكان الواجب حذف الواو فلم يدغم لغير خلاف القاعدة
 ولو ادغم لزم الاختلال للاعلاز **انتهى وعلمانه**
اعمال القياس بالاستفراء فان الاحكام الكلمات انما تستفاد
 من العلوم الجزئية **جمع الموث القاب** اعاقيد الغالب
 لان ما عده من الموث المتكلم والمخاطب داخل فيها
 قبله **وليس بشئ** اذ لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر
 اعم من الاصل والمفتوح اعم لا شعارة به باختصاصه
 فلا يواطى عليها المذكورة **ولبعض الناس** **خبر فيه**
هنا كلام اخر يطلب منه **بهم** يعني بهم ان الحالج
 في شافية ولما بان سنده في اخر ما نصه جواب
 اعتراض اخر وهو ان يقال سنده وقلة وسوده

وقوله بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت حمة
 العين الى الفاء وحذفت العين لاتقاء الساكنين فقد
 جاء فعل مقديا والجواب منع انه في الاصل مضوم العين
 وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولا يحج
 في الصحيح فعل بالضم مقديا فهو بالاصل يفتح العين ثم
 اختلف العلماء في كيفية صيرورته الى ذلك فقال
 بعضهم اصل سدت وبعث سوت وبعث يفتح
 العين ثم لما علم ان العين تحذف لاتقاء الساكنين
 عند فاد بها الفاء وهي لا يميز الواو عن الياء
 حولوا الواو الى الفعل بالضم والياء الى الفعل بالكسر
 ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء وحذفت لاتقاء
 الساكنين فنقل سدت وهبت ورده المصنف
 يعني ان الحالج بقوله لا النقل اعر ليس الضم فيه
 للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من نقل باب
 الى باب بخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
 معنى فلا خلاف في معاني الابواب وشار الى ان الصحيح
 ان الضم والكسر لبيان نبات الواو الياء ونقروا ان
 يقال تحركت الواو الياء فيها وانقلبتا الفاء وحذفتا
 ثم الفاء في الواو وكسره الياء دلالة عليها وانما

ارتكبت الاولون المحذور لما رأوا انهم لم يفرقوا في خفت
وهيت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركات
بنات الواو لوجب الضم في خفت لبيان اليانة وتقر
ان الدلالة على اليانة اهم بنات الواو والياء لعل
الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولم يمكنهم الدلالة على
اليانة في قلت وبعث اذ لو فتح فيها لما ذكر حركة العين
لم يتركوا ايضا لبيان بنات الواو والياء محذورا من فوات
المصود اجمع بخلاف خفت وهيت فان الكسرة
تدل انه مكسور العين لغيره فوافق فيه بيان اليانة
والمرايينات الواو المعتل الواو وبنات الياء المعتل
السابق لبيان انه واوى او واوى انتهى **لانه اما و**
او با في اعادة المضارع **اعمال** **البنى للمفعول من الجميع**
اعني جميع اقسام المضارع المذكور حركة **اصلة** هي حركة الهمزة
او متساوية **هذه** اي الحركات لاجل الضمائر المتصلة
بالمفعول المضارع **اعادة** **العين** **المحدوفة** هذا ظاهر في المثال
الاول واما ما عداها فالرجوع اليه لكونه اصل الجميع
فالفعل المتصل به الف الاثنين وهو فعل الواحد متصل
به الف الاثنين وكذا **فعل** **المخاطب** هو فعل الواحد
متصلا به باء المخاطبة فالعلة فيه هي العلة

فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع **خفت**
يفتح الفاء امر الجماعة الاثبات نحو **دعت** **مخدت** **الامر**
للتاء الساكنة وهما **دعنا** **مخدنا** **الامر** ايضا وان كانت
التاء هي حذف الساكنة متحركة لاجل الالف هذا لان
هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون تاء التانيث
موضوعة على السكون **دون دعنا** **اعيد** **دعنا** **مخدنا**
الامر **لادعنا** **يا** **مادة** **الامر** **اعتداد** **بالحركة** **لانه** **لا يجوز**
الاعتداد **بها** **لما** **مر** **ولا يجب** **ان يجوز** **في** **اعز** **مسند** **الى**
ضمير **الواحد** **اعز** **مؤكدا** **بالنون** **بدون**
اعادة **الامر** **التي** **هي** **الواو** **اذ** **النون** **جئت** **مشابهة** **لواو**
الضمير **فليصوب** **الفعل** **والامر** **لم** **تقدم** **مع** **المفصل**
الذي **هو** **واو** **الضمير** **فكذا** **الانقار** **مع** **مشابهة**
نون **التاكيد** **وهذا** **معنى** **قوله** **لانه** **اعا** **الامر** **لانقار**
مع **الفعل** **الذي** **هو** **الواو** **وكذا** **الانقار** **الامر** **مع** **بار** **الضمير**
كقوله **الواحدة** **اعز** **بالكسر** **واعلم** **ان** **ههنا**
فيما **رأيت** **استحقاق** **احدهما** **وهي** **التي** **تقدم** **لان** **شرحها**
ولا يجب **ان يجوز** **في** **اعز** **اعز** **على** **ان** **يجوز** **مشت**
لا **منقح** **واعز** **في** **قوله** **اعز** **مخد** **الواو** **ولا يجب**
ان **لا يجوز** **في** **اعز** **اعز** **ومعناها** **وان** **لم** **يكن**

الاعتماد

والأخرى

المراد بالمتصل في قوله إنما يشبه ضمير الفاعل المتصل
 إلا لفقط بل مطلق الضمير الشامل لها والو والواو
 وجب إعادة الأمر مع الضمير المتصل مطلقا فيجب أن
 لا يجوز في أعز وأمسدا الجماعة الضمير أعز
 بدون إعادة الأمر لا اتصال والجماعة لكن
 أعز بدون إعادة الأمر جائز بل واجب لأنه
 لاتعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذلك
 بالكسر يجب أن لا يجوز لاتصال بـ الضمير به لكنه
 جائز لأنه لاتعاد الأمر عند المتصل الذي هو الواو
 فقد بين أن كلاما من النسخين صحيح المعنى والله أعلم
 يقال زاد الشيء ومعناه أزداد **وما زاد**
غير جعله من داد وظاهر عبارته أن تقديره
 الواو أحد فقط وأطابق المعربين على أن إيماننا
 من زاد هبنا مقوله بخالفه **خالفه على المحرر**
 الذي هو حاب أي قطع ولذا أي ولأن الإعمال
 في الفزع إنما هو بالجر على الأصل لم يعملوا **مخو عور**
وسود فقلت ما غيبين متقولين بالهزة من
 عور وسود كما في قولك أعور الله أي أسوده
 أي عوره وسوده قال المراد أي بعد تعدد أعال

يعود ويبعد مضارع ويبعد وكذا ما انصرف منه
 مخو عوره الله انتهى وفي الصحاح أساد الرجل وأسود
 بمعنى أورد غلاما سيدا وكذلك إذا ولد غلاما أسود
 اللون انتهى ولا يصح أن يقدر عور وأسود صفتين
 مشبهتين لأن الاسم لا يقبل الإعمال إذا وافق
 المضارع في عدد حروفه وحركاته لا بشرط واحد
 من اثبت أما موافقته له في وزنه دون زياده
 كقاء ومقيم ومبين وأما موافقته له في زياده
 دون وزنه كينما تخلف من البيع بالآلال وإما المواءمة
 له فيها مخو يبيع وأسود وأطوال منه وابن
 فيجب تصحيحه **كما لا يعمل الأصل** الذي هو فاعل
 وأفعال يشدد الأمر فيها أما أفعال فقال
 الحار بردى وصح باب عور وأسود لا تنحوا لواعاد
 لتحركت القاء وحذفت همزة الوصل واحد الألفين
 منها ويقال عاروسا فلم يدارها أفعال وفاعل
 وأما الفعل فقال المراد أي إنما لم يعملوا هذا النوع لما لا ينسب
 مثال بمال وذلك أن يجوز لو علمت عنه بالآلال
 المذكور فصل يا ضوفكان نظن أنه فاعل من البضاضة
 وهو نومه البشة **أما راسا** فيفتح الهمزة وتخفيف

١٨٧
 الامراضها امور اسود المتقدمان **وعارود** معان
 من عور وسود **عارت** عنيه اعوررت والظفر الاستفهام
ارم اعا راعى لم تغور مصانع والالف مبدلة
 منون التاكيد **وخو اصيلت** بضم الياء والفتح
 حبلت الناقة واحبلت ايضا اذا وضعت غن فرب
 ولدها احالا ليفرغ منه الدب فلا يفريه ويجوز
 تسكينها قال في الصحاح وقد اختلف السحاب
 واحبلت وحائلة اذا كانت ترجى المطر **وانحلت**
 المرأة اذا سفت ولها الغيل والغيل بالفتح اسم
 اللين اللين وطبت صاحبه وهو ترضع **ونعت**
 اعلى في الصحاح وقد غامت السماء وغامت ونمت
 ونعت ونعت كله بمعنى ونعت القوم اعاضا بهم
 غم والغم الغم وحده انتهى فيجوز في الياء الضم
 والفتح ايضا **واطبت** لم يذكر في الصحاح وانما فيه
 والحابة منه وطبه ايضا واعل معنى اطبت صرت
 ذا طيب لوجعلت الشوطيا غير خبيث **واحواك**
 في الصحاح واحالت الله وارحلت انى عايشها حول
 وكذلك الطعام غير محبوس ومحول ومنه طل محول
 واحال الرجل بالمكان واحول اعاقام به حولا وفيه
 ايضا

١٨٨
 ايضا وحول حول بين الحول وقد حولت عينه وحولت
 ايضا بنشدب الامر واحولتها انا **واطول** وفي
 الصحاح واطلت الشيء واطولت على القصران والقمر
 انتهى لانه اسم المصدر **كما مر** اي في صدر الشرح في الصحاح
 من ان الاسم الحول لكن ملق بالصحاح انه اسم مصدر حول
 بالتضعيف اعلمه مجاز انه لفعله في عدد الحروف
 ولا يلزم منه كونه اسم مصدر لحال كما هنا المجازاة
 له في ذلك ونظيره ما قالوه من ان تيانا اسم مصدر
 لان نيت ومصدر نيت لا يقال لمصدر هو حورول
 ادفعول قياس مصدر فعل العين الا ان لم لا
 لقول هو مصدر له للمجازاة المذكورة وكونه قياسا
 او لا خارج عن ذلك **ولم تنقل حركة** الياء الثقيلة
 عن الواو في انقاد **حقى** اعلى **نقلب** الياء **الفا** لثقلها في ال
 والفتح ملحقا **الانحاف** في **قائمة** لان ذلك المصدر وهو انقاد
فزع الفعل في الاعلال ولا نقل فعله اي فعل انقاد وهو
 انقاد فلا يجري النقل فيه لانه تابع وفعله في نوع
 اعلاله وجودا وعدما وفي نسخ ولا يعد فعله في
 الاعلال بالنقل والقلب **وانقاد** لانهم تخصيصه
 بذكر اللزوم مشعر بان استقام منقود وسيصح به

١٨٩
 فقولنا واستقم الامر ونحققه ان استقام بمعنى نقول
 لازم وبمعنى طلب نفور شيء مفرد وحمله على المعنى الثاني
 ويصح ان لا يفعل فصل في الصحة بعدم الاعلال
 دفعا لتوهم انها عدم الاعلال كما هو معناها الحقيقة
 بخلاف هذه فانه لا يفعله هذه الجملة في الحقيقة هي
 الجواب اذا السؤال عدمه علة عدم الاعلال هذه لا عن علة
 اعلاها واما الاول ظاهره ان العيب ما بعدها
 وفي ما تقدم ففعل فقل جواز الوجهين عن سبويه ولم
 ان الجواب لا يتناول اسود وابيض واسودا وابيضان
 ما قبل العيب فيها السراحد الثلاثة واسم الفاعل
 قال بعض المحققين هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
 وقاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جابر البياض
 قال صوده لانه في جابر بالجيم والزاي وهي خشة
 تجعل في وسط السقف وايضا تسمية الشيء بالشيء
لا تقتضي تخصيصه به حتى لا يلزم تعليلها بما يخص
 بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه
 عاما بل يجوز ان يسمى بهذا المسمى بذلك الاسم
 وان لا يسمى به كما القارورة للزجاجة لاستقرار المانع
 فيها المشتركة بين الزجاجة وغيرها كالقوزما لا يسمى

١٩٠
 به الثان فصل من الناقص هذه الزيادة من
 القاعدة بالناقص والتعليل لها بالاسم متاخر فالصواب
 حذفها واحر اللفظ الكتاب على ظاهره وبغروان
وبرميان مبين للمفعول خصصهما بالمال المذكور
 اذ فتح ما قبل الواو والياء فيها مبين للفاعل متب
 اذ هو في نغروان مضموم وفي بريمان مكسور واما جريان
 مضارع وهو كسب العيب في الماضي وصحوا في المضارع
 مطلقا لادى الى التباس بالفرق ولو في صورة واما عز ورا
 فالتياسرهما مطلقا واما عصيان ورجيان فعند الاضافة
 واما برميان وبغروان وبرميان فعند دخول التاج
 وارصبا مقطوع من المضارع خوفه وان كانت ضمة
وكسرة انقطاع ان سقطت حركتا الامر المذكوران
 الى ما قبلها بعد سلب حركته لثقلها اي ثقل
 لحركتي الامر المذكورين على الامر فقط الامر اي فلا يل
 سقوط حركتي الامر وثقلها تسكن الامر فتخذف القاء
 الساكنين وهما الامر وروا الصمير فتحرکتا الامر المذكوران
 وان كانتا متحركتين بالذات اعني الضمة لانها باعتبار
 ما قبلها اثنتان وهو في فعل الاثنين اي والقاء الساكنين
 في فعل الاثنين تقدري وقدمت منه اشارته الى هذا

سواء الفعل والمفعول
 كبرية
 انما بيان لها مع ضمير
 انقطاع حركتين

وقد عرفت في بحث نون التأكيد السري أن المحذوف
 لام الفعل دون ولو الضمير وبأنه هو ما مر
 في البحث المذكور من أن نون التأكيد مع غير الضمير
 البارز يشبه الضمير المنصل في كونها كالجزء
 من الفعل لانصافها له لقطار ومعنى فلو كان
 المحذوف في ينفرون وأغزو أمثالا أو الضمير لم
 عند اتصال نون التأكيد به ثبوت اللام فقبل اغزو
 ثبوت اللام مضمومة لأن نون التأكيد حيث تنسبه
 بالفتحة لا تثنى المتصلة بالفعل فتثبت اللام مع
 النون كما تثبت مع الالف نحو أغزو ولكن الأوزم
 غير جائز لأنه إنما يقال أغزو المحذوف فاما الملزوم
 مثله **حكم كل ما قبل لامه مكسورا**
 الثابت فما رأيت من النسخ مكسورا بالضمير وهو
 حذف الموصول الذي اسم كان ويقا صله والاصل
 كل ما كان قبل لامه مكسورا ومعناه كل فعل كان
 الحرف الذي قبل لامه مكسورا وسوغ الحذف
 اشتغال تكرار الموصول ويمكن ترجعه اليضا
 بأن فيلأخرجت عن الظرف بل عن معنى الزمان
 والمكان وأوقعت عن الحرف المتأخر بالآخر فيكون مفعولا

ولما يلزم في المضارع من **يرعى** ومضموم الواو وهذا
 أم من مرفوض هذه علامة مقدمة على معلولها وهو قوله
 لم يقبلوا الواو الأولى **الفاو** وما يقع في بعض النسخ من
 قوله ولم يقبلوا الواو خطأ **لما سنده في هذا**
 في أخوه من قوله افعل افعلال لا تقلب الأمر الأولى
 لأن الآخر مقلبه لأحواله فلو انقلبت أيضا لوقع
 في النقل المحرّب عنه لاسيما في المضارع بدليل
 أرى برعوى ولكون هذا مفعول المشارع فالك
 هنا سند ذكر بالنون **والاصل امر ورعوى** والظاهر
 أنه من العريان فهو يأتي وتقدير الشارح له ورعوى
 ووجهه أنه مأخوذ من العروى أي الخال في الصحاح
 أاعروى منه أي خال **وزالت** لأن هذه حروف
 بمنزلة **الحركة في الصحيح** من حيث أنها تحذف
 من الأفعال المتصلة الآخر في حالة الأمر كما تحذف
 الحركة من الصحيح في الأمر أيضا **بسبب علمها**
 على الفعل كما في **المصادر** نحو صام حرام غلصم **وعلم**
 المفعول كما في **المجوع** كذا بار وهن حلال في ذروة **وأما الأشكال**
 في أعلا **مفعول** في أعلاه بالتحذف ولما أعلاه
 بالقلب لغوا فلا أشكال فيه ووجه الأشكال

انه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف الهمزة
ليكون حذفها لعلها ياتي كونه عوضا وانما هو فيه
غير مستصرف وان قدر مستوفاه ليكون عوضا
انا في كون الحذف لان ما قياسا وليس علينا
الا ان نقول **الاصل غوازي بالتنوين** تقدير
الاصل منونا ياتي عدم صرفه الا ان يوجه بان
علم الواضع بحذف حركة الياء ثم الياء للتقاء
الساكنين المفتوح ففاعل الذي هو له منع الصرف
سوى لحذف التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة الضب
لوجوب لقاء الياء **لالتقاء الساكنين** وحركتها
فيه وعليه فالتنوين للصرف لا للعوض وفي سبب
حذف الياء مذاهب اختلفوا في حركتها اختلفت
تخفيفا وحي بالتنوين له عوضا عنها فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب ان
وثانيتها كون الياء حرفا ثانيا لا حرفا اسم مستقل
لكونه منزه عن ضيق الجوع فحذفت ثم جئ بالتنوين
عوضا عنها وظاهر كلامهم اخباره وانه المشهور
عندهم والنسب انما حذف حركتها التفتت اكثر
مع التنوين المقدر في غير المصنف بدليل الوجوع اليه

في هذه

في الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين ورد بان
حذفها ملاقات ساكن متوهم الوجود مما لا
يظهر له ولا بحث لنا معاشر التصرفيين من الله
منصرف **اربع** لان ذلك من اجابات الحاجة
اليها حين من احوال الكلم امر بزيادة ويجوز في قوله
اذا كانت او لا بخلاف ما اذا كانت الواو هي الثانية
فيها فلا يجب فيها **وان لا تكون** كما اذا ضمت
فقول مقول فتي وان يكون في كلمة واحدة ليس معطوفا
على ان لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى لا هو فاعل
ليجب مقدرا او الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا
ما بعده **نحو يوم** هو فاعل تفضل لغنا في قولهم
يوم يوم كما في قولهم ليل ليل فصد الياء الغنة في
الليلة واليومية والسريفة ان فعل التفضل تشبيهه
بالاسماء الجامدة فلا بد من الضمير **ولا تكون** **الاعاء**
والسوفيه ان الاعاء كالمثال لا تغز عن مورد ها
وان لا تكون الياء اذا كانت **او لا تكون** الا في خبر
كانت واسمها مستتر ما يد الى الياء وبدلا خبر يكون واكثر
به عن معزى فان اصله معزى ابدلت الاخر تشبيها
بواو ادل اذ لم يكون الواو **واو** احذر منه عز الواء في غير

عزى وجرى مصغري غزرو وجرى هذا هو **مضغون**
 عليه واراد على قوله ومن الباء في معنى **تشبيها** بجر
منه وجنى مقتضاه ان القلب في معنى وجنى اصله
 لا يطربف الجمل وبعد ذلك اوجه اجتماع الودين
 هذين متين متواليتين وذلك غاية الثقل
 فلا فرق فيما بين ان يكونا مصدرين او جمعيات
 وحاث حاله فالزفير بها بالثاني **الاصلي** اي المني
 للفاعل واحترز به عن فعله الضم اي المني للمفعول
 فانه امر اخو ليشترك فيه مع مرعى ومغزى مغزى
 ومغزى على ان الغزاة على القلب فيها بذلك **شبهة**
بما هو بمعنى مفعول اي في الزنة كما في قوله تعالى ان
 رحمة الله قريب من **المحسنين** يحمل ان يكون مثلا
 لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مغربة من المحسنين
 اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر بصيغة اسم المفعول
 وان يكون مثلا لا سببه ما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب
 او انه **محمول على نفعه** اي ان نحو مغزى حمل على فاعله وهو الماني
 المني للمفعول نحو مغزى يضم اوله وكسر ثانيه في قلب الود
 باء بخلاف عدد فانه فعله وهو المني للمفعول لكون
 مفعول بمعنى فاعله في قلب الود فيه باء وان قلبت الفاء
 فكل

فكل حمل على فعله وبنه على اختلاف فعليهما بقوله
فاما لانه قد يفصل عنه **لا على سبيل الكلية** في كلام
 الفعل بل على سبيل الجزئية فيها المسترزا من نحو
 برعى واحوى بجواوى **اما هو في كلام الفعل فقط**
 احترز اذ اعني عنه كما ستقوم ومن لام الاسم كدعو
 في نحو **افعال** **واقفال** يقع هذا في نسخ بالفاء
 وهو مطابق للمثالين الايتين في كلامه وفي بعضها
 بالادغام والتثنية بالمثالين طرأ نظر اليهما قبل الادغام
 لا رفع في الثقل **المهزوب عنه** وهو اجتماع المثالين
 لكن قد يقال الثقل الازم وقوعه اسهل من الثقل
 المهزوب عنه اذ الباء اخف من الواو لا سيما في المضارع
 فانه يلزم فيه الوقوع في الثقل المذكور وزيادة الكسر
 على او لحرف الفعلة لوجوب كسر ما قبلها الا حو
 فيه وكانهم اعتمدوا في اخراج نحو هذه الصورتين وتخصيص
 هذه الكلية مما عداها على ايراد هذا البحث ولو قبلت الود
 رابعة الى اخره في الفعل الامر وهذا مقام خاص
 فيكون مخصوصا للعوام والود فيه بالود والواقع
 لام فعل لانها وان كانت **مقبلة عن الباء** فان قلت
 ان الحيوان ما اخذ من الجاء ولا منه واو قلت صرحا

١٨٧ بان الواو متقلبة فيه عن باء واصله حبات
لان الالف المتقلبة عن الباء قال الجارود كتبوا
 كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل باري نحو
 المغري يغري تنبها على انها قلب باري فصاعدا
 عند التثنية او على انه مما يمال الا فيما قبلها باري نحو
 صديقاته يكتب الف كراهة اجتماع الباءين الالف
 نحو يحيى **سماور** في علمائه فانه يكتب باري فربما
 علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكسوا الاستعمال
 الصفة والفعل وكون الالف اخف من الباء ولما لا
 الثالثة فان كانت عزيا كروح لبنت باء والابنت
 الفاعل ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
 بالالف لانه القياس وانفي الغلط على الكلمات انتهى
 فقول الالف يجوز في معنى ان كانا علمين لافعال
على وزن استفوي بالقاف ماصيا الالف الفاعل
 من استفعلوا لان قوله بعد ذلك ليسخروا على وزن
 يستغفون لا يصح الالف لانه **لانه لوهم ان المحذوف**
الامر منشأ الوهم قوله حذف الباء لالتقاء الساكنين
 لان الباء الاولى قلب الف لان ظاهرها الباء الاولى
 غير الباء المحذوف عنها باء حذف لالتقاء الساكنين ولا
 فاع

١٩١ لقال لانها لا قلب الفاء وحذف الامر في المحذوف
 نهدي لبيان التشبيه لا اورد انما هو في مطلق الحذف
 لكثرة الاستعمال لم يجد في المصدر الذي هو الاستعمال
 ولا في الامر المؤكد بالنون وهو استحييت باري واحدة
 هي الامر لوجود كثرة الاستعمال فيها واذ لفت
 ان حذف الامر لعله وان المحذوف لكثرة الاستعمال
 هو العز فلا حاجة الى دعوى قلب الباء التي هي العز لفا
 لان حذفها لكثرة الاستعمال لعلها فلو فائدة في
 وتكلف عمله واساخذ الى رد قول سيبويه لان الباء
 الاولى قلب الفاء ولزم من مجموع ما ذكرناه ان
 التشبيه بين لا اورد وبين استحي للسر من غير المحذوف
 لاختلافهما **والامر لا يكون الا باء** لم يستثن لفظة
 وارهنا كما استثنى بديت على ما مر لان لفظة وارهنا
 من هذا النوع بل من مطلق ما فاره وكلمه وارهنا
 استثناء منه **كلمة عذاب** اعلمة معناها عذاب
 يقال ولب لفلان من الله اي عذاب له من الله ويقال
 منه فويج اعلمة معناها كايضا في ورج لفلان اي
 رحمة له **والفسيه نقضه ان تكون سعة فسام**
 هذا بالنظر الى كون ا حروف العلة ثلاثة وكون الحرف

استعماله في
 الباء الاولى
 ككثرة

١٩٩
الذي يقع فيه أحدها بسطاً أعفأ أو عينا أو لاما لان
احرف العلة الثلاثة قد تكون فاد هذه ثلاثة وقد تكون
عينا وهذه ثلاثة أخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة
أخرى والمجموع تسعة أصناف ثم بالنظر إلى اجتماع الحروف
الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلاثة ينشأ إلى
سبعة عشر صنفاً ما أصله من حرف ثلاثة احوال
الأخر فقد بين ان لا وهم في كلام الشارح وان توهمة
وهم وهما ووي الضمير على الحرفين المسميين
بالواو والياء وقوله فان الهزة الأخيرة دليل على
ان واو ويا اسماء الحرفين وليس اياها وفي بعض
النسخ وهما ووي يعود الضمير على واو ويا بتقدير
محدروف عما وصلها كذا والاول هي الوجهة
بما حروف العلة أي المتحرّك ما قبلها وما
الساكن ما قبلها فتقلب الحركات الثلاث كما لو ضي
بمعنى ان **نصا** وفي الفعل **المهوز** إشارة إلى ان
الإضافة في قول المتن فعله بيانه فان لفظ **المهوز**
على ان لفظه في الخلق عن التضعيف وحروف
العله مراد للمضغ من لفظ المهوز والاولى ان يقال
وجه اولويه شموله للنسبة لأنواع المهوز من المضغ
والمغز

٢٠٠
المغزل وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرهما على
ما بينه بقوله فان لفظ المهوز إلى آخره ان **مضغاً**
مضاعف تقديره ان كان المهوز مضاعفاً فحكمه
حكم المضاعف غير المهوز **مخو** وامر إشارة إلى نحو
قوله تعالى ومن هلك بالصلاة فاما ما يقع في بعض
النسخ فامر فلاحية له لان **الابتداء** **بمخو** **شديد**
مطرب هذا يقع في أكثر النسخ وفي كثيره لا يبدأ
بمخو شديد قط وهو فاسد **الآخرى** إلى زيادتها
عند الوصل أي عند التوصل إلى الابتداء بالساكن
رئيس المراد بالوصل اللوح ضد الابتداء لانها لا تنزه
حينئذ **وما حذف الهزة** أي هزة الوصل وهو الهزة
الأولى **من خذ** وللوصل اخذ وهو جواب اعترض
وارد على قوله اذا وقعت غير اولك واما التهمة الثانية
الاخذ فلا مرد للتخفيف فيها لانها غير اولك ولا لانه
قوله فان هزة الوصل حذفها لان **مضغاً** **الاحتجاج**
السما وقوله **لكنها عقب حال** غير جملة بمعنى الجمال
غير الجملة قوله فكله واحدة وفيه بحث من يحسن
اولها ان قوله فكله لا يتعين كونه حالاً لجواز ان يتعلق
بقوله النصب فيكون ظرفاً لغو بل هذا الوجه وهو الظاهر

وعليه فلا سوغ لتلك الواو ثانياً سألنا الله حال
لكن صاحب هذا المذهب الذي أشار إليه الشارح
وهو عبد القاهر إنما صرح بأن ترك الواو من الجملة المحالة
كثيراً إذ أوفقت عقبيه حال مضى كالبيت المذكور والجار
والجور وإن لم يكن جملة كما عبر الشارح لكنه إنما
اشتراط ذلك في كثرة الترتيب لا في جواز كافي
كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الأول
بأن فائدة خرج مخرج الشرط وكونه حالاً وفي ذلك
فأصل ولم **تسكن** الثانية أي لم تحركت وسواء
تحرك ما قبلها أيضاً أو سكن فله **أحكام أخرى**
أن المتحركة بعد ساكن بذلك بار أن وقعت موضع
كنا نحو قطير فوافق قول فيه قرأ والاصل قرأ
ويصح أن وقعت موضع العين نحو سأل بالادغام
وبعد متحركة بذلك أن وقعت لا ما بامطلقاً فتحا
أرضها أو كسر أو كذا بذلك بار أن وقعت غير لام
مفتوحة بعد كسرة ثم إنهم يكسرون الياء أصله أم
أوفتحه نحو أيمه جمع لما أصله أمه أو ضمة نحو
مصارع أيمه أي جعلته بن أصله أن وتبدلوا
أن وقعت أيضاً غير لام مضومة بعد ضمة نحو أم أيضاً

أصله

أصله أم أو فتحة نحو أوب جمع أب وهو الموحى أصله
أب أو كسرة نحو أوم أيضاً أصله أم وفتحت مفتوحة
بعد فتحة نحو أوم جمع أصله أدم أو ضمة نحو أودم تصغير
أدم أصله أديم والله أعلم **لا يلبق بهذا الكتاب**
وإنما ذكرناها هنا لأن التبيين عليها واجب للنفس تشوقاً
إليها فإذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسُّر على قوت
ذلك **بأن نقل حركة اليم إليها** قد يجاب عن النظر المذكور
بأن الأصل المذكور في المتن عارضة في أيمه الادغام
والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مضمرات
الادغام خرجت الهزنان عن الأصل المذكور فإن قلت
النقل فيه غير متعين فحصول الادغام لم يوز الادغام بخلاف
الحركة ثم يقع اعلان الهمزة الثانية بقلبها الفاعل على القاء
ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر
إذا كان الادغام مقدماً على الاعلال فلماذا غمنا بدون
نقل الزم التقاء الساكنين على حده فتأمل ثم رأيت
لأن هشام الانصاري في توضيحه قريباً مما ذكرناه
قال في فصل الابدال ألف من اخستها والياء بعد نقل
اقوال في أصل اية ما نصه ويلزم أو لا تقدم الاعلال
على الادغام والمعروف بالعكس بدليل ابدال الهمزة ايمه

بآ لا العاقبة له في مقابلة هذا يقع في بعض النسخ قاله
بدل فان وهي واضحة فليورد **الذي** **ابن** التمثيل بقوله
تعالى رعدا تو في بعد لان قوله بعد وكذا في المنقبة ولا
يفتح ان الامثلة فيله مما انقلب فيه يا وازر فوزن
ضرب وهو امرأة ابن ذكوان في قوله تعالى كثر زرع اخرج شطا
فازره **وفيه** **هذا** **اجوف** **راوى** **وقيل** **يا** **اى**
وكلاهما بمعنى سال بالهجرة واما قوله في الصحاح السوى
اسا رخا ما تحت السرة من البطن فغير مناسب للمقام
والاول مقتضى ما في الكشاف لانه ليس **تابع** لان فيه
حذفاً وهو ثابت في بعض النسخ كما في **أمة** **الشيء** في
القلب فقط لاجنه وفي علمه المذكورة **التي** **هو** **عن** **فعله**
اعمل يرى اى عين راعى الذي هو فعل يرى **جاء** **في** **المصاح**
في **المصاح** **مطلقا** **او** **سواء** **كان** **مبدرا** **يا** **الغنية**
او غيرها من احرف المضارعة مستند الى الواحد المذكور
او غيره **وضع** **لزمان** **او** **مكان** **شامل** **لنحو** **يوم** **ومكان**
يا **عبار** **وقع** **الفعل** **فيه** **مخرج** **لنحو** **يومك** **ومكانك**
حسن **مطلقا** **مخرج** **صمت** **يوم** **ما** **رجلت** **اما** **ملك**
فان يوم وامام فيهما وضعيا باعتبار وقوع الفعل فيهما
بصيد ووقوعهما بعد عاملا بخلاف مضرب لزمان
الفرز

الضرب او مكانه فانه وضعي لذلك سواء اوقع بعدها
عاملا او لا **قاصح** **العين** **مكرر** **على** **الاو** **شار** **ان** **يرجع**
في **الموحل** **العين** **كبيرة** **العين** **جمع** **عينا** **العزيمة** **العين** **من**
يقرب الوحش وركودا بصم الرء والاو شار جمع وشو
وهو المكان المرتفع اعفا صحت العين معينات على الامكنة
المرتفعة مخافة ان يقع في مكان الرجل فلا يخلص
في **نصا** **نصا** **بعض** **لنا** **خزين** **لعله** **بشيرة** **الى**
الجار برد في شرح الشافية فانه ذكره فيه **قال** **ابن** **الحاج**
لم يقل ولو قال بالواو تبيينها على ان ما قدمه من ان المراد
هذا المكان المختص بنفسه ككلام ابن الحاجب **ولا**
ينبغي **ان** **ينبه** **على** **ان** **اللمظة** **ايضا** **شاذ** **لعله** **ترك** **ذلك**
اشارة الى ان مقعلة الاولى ليس من اسم المكان
وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل ومفعله
هذا المكان اعيان لا مكان فعل وايضا اسم المكان
للالالة علمانه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعله
هذا الكثرة ما فيه **شبه** **بالالة** **التي** **يعمل** **بها** **ظاهرة** **انها**
ليست باله حقيقه وهو مخالف لما قدمه من قوله
لما بر فيه ولما سياتى من قوله والاخر انما الات فيا ول
قوله هنا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست مكانا

للعمل **انخدعها** **انها** **امكنه** ظاهره في غير مطهر لان
المطهر ان كان المراد بها ان يطهر فيه فصحيح وان كان
المراد به ان فيه ماء ينطهر به بالاعتراف منه فلا يصح
كونه اسم الاله ولا مكان **فاشار اليها** **الوجه** **لا يدخل**
الغاء في جواب لما وكذا قوله **ليست** **من اسم الاله**
يجب **عنها** فيه نظر لان يكون على حدق الموصول
اعمالا بحيث عنها او تكون الاله معرفا بالجنسية
فهي في المعنى نكرة فيصح فتحها بالجملة كما
في ولقد امر على النبي بسبي وكوفال بحيث عنه
ليعود الضمير على اسم لكان اوجه ان البحث عما هو
اسم عن اسم الاله لاعتنا نعت لاسم الاله بالكتا
النابت من المضاف اليه والاله المبحوث عنها
اعا سميها هو الاسم الموضوع لاله باعتبار ان العمل
حاصلها **موضوعه** **لاه** **مخصوصه** وهي الاله
المعروفة بالعمل المعرف والحاصل ان اعتبار العمل
بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج
في غيره **ولكنها جعلت** **اسما** لهذه الالهية لا المتخل
والمعرف هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو
الصحيح الموافق لقول الشارح وتفسير المذهب انه
الامار

٤٠٦
الامار الذي يجعل فيه الدهن **والمسقط**
انه الذي جعل فيه السعوط والمدف ما يدف به المتخل
انه ما يتخل به فوير في الاولين بقية في الاخيرين
لقوله به فقوله او لا بل هي اسما موضوعه لاله **مخصوصه**
مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على ان
المتخل حاصل فيه **وك** الامر سبويه لا ينافيه
قائل **من** **مرات الفعل** لما كانت مرات الفعل
تعتبر بانه بحسب الحقيقة وبارة لغز بحسب المخصوص
الاخذه للحقيقة كانت الهيئة داخله في مرات
الفعل وقوله لا باعتبار خصوصية نوع زياده بيان
وكون الهيئة داخل على المرق من الفعل عند نظر لانك
اذ اقلت هو حسن الحسنة والمراد هو حسن النوع
من الجاهل من غير مضمير في الجاهل كونه مرة او غيرها
والمرق هي الفعل الواحد وقال **المصنف** لو اسقط
الوار من قال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف
ما قدمه الشارح لان الشارح فسره الفعلة بالنوع والمص
فسر النوع بالحالة المذكورة **لغة** **ذلك** **عاده** **في** **الركب**
هو مقول المصنف وفاعل يعنى التكلم بهذا القول
وقوله ذلك اعا الركوب الحسن وفهم كون ذلك



عادته من صيغة فعله لأن الجملة الاسمية وتام مقول
المصنف قوله وهو حسن الجلالة وقوله يعني ان
ذلك من كلام الشارح وقاعل يعني صواب المصنف
وقوله ان ذلك اعم النوع من الفعل لما كان موجوداً
منه اعم من الفعل صار ذلك من الفعل حالة له
اعلها على ان الحالة عرض فاعم بحاله والقيام بالشي
اعم من ان يكون قارافه كالبياض اوصادراً
منه كما هنا ولما كان المتبادر الا وهما من القيام
هو المعنى الاول يلين حقيقته ما ذكره ولما
ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تقدير النوع
بالحالة التي عليها الفاعل حسن الله تعالى
احوالنا واصلاحنا بقلوبنا ورد الى اجل الاحوال عقبانا
وصلح الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
نسبهما كثيرا فذوق الفراع من تسويد حاشية
العلامة القاف على شرح تصريف العزى
عليهم الرحمة للجميع وذلك في شهر
ربيع الاول سنة ١٢٨٢ هـ قد مضت منه
سنة ايام على بدافقر العباد وخواتم
عبدك عبد الله بن زور ورقة الحسني زاده

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>